جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت
كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع
تخصص: علم الاجتماع التنظيم والعمل

البطالة ومنحة البطالة وأثرها على المسار الجامعي للطالب الجامعي:

دراسة ميدانية بجامعة عين تموشنت

من إعداد وتقديم الطالبين:
– سماعين حجرية
– حرشاية سامية

تحت إشراف الأستاذ:
أ. طيبي غماري

تاريخ المناقشة: 2025/06/21
تمت المناقشة علنا أمام اللجنة المكونة من:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
سرير أحمد	أستاذ	رئيسا
طيبي غماري	أستاذ	مشرفا ومقررا
القيزي عبد الحفيظ	أستاذ محاضر – ب –	مناقشا

السنة الجامعية 2024– 2025

شكر وتقدير

نوجه شكرنا وتقديرنا للأستاذ المشرف طيبي غماري الذي دعمنا طيلة مشوارنا الدراسي، إضافة إلى تعليماته وتوجيهاته القيمة وتحفيزاته لنا في إنجاز المذكرة، كما نشكر أفراد عينة البحث الذين ساعدونا في إجراء دراستنا الميدانية، كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على صبرهم معنا.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أمي الغالية التي كانت بمثابة ساعدي الأيمن، وأبي وإخوتي، وإبني العزيز محمد أمين، والذين لا طالما كانوا حافزا وداعما لي.

مع إهداء خاص إلى روح جدتي التي وافتها المنية، رحمها الله تعالى، وأسكنها الفردوس الأعلى.

الطالبة سماعين حجرية

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي العزيزة، وإخوتي، وابن زميلتي آنس، وإلى جميع الموظفين ببلدية تارقة.

الطالبة حرشاية سامية

المقدمة:

تُعد البطالة، في سياق التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، إحدى أبرز المعضلات التي تواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتشكل تحديًا هيكليًا يمتد تأثيره ليتجاوز الأبعاد الاقتصادية البحتة، ليشمل الجوانب الاجتماعية والنفسية والسياسية. فالتعريف الشائع الذي أوصت به منظمة العمل الدولية للعاطل عن العمل، بأنه "كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويقبل بالأجر السائد، لكنه لا يجد فرصة للتوظيف"، يُبرز البعد الإنساني لهذه الظاهرة ورباطها الجوهري بمفهوم العمل كقاسم مشترك بين الأنشطة البشرية، ومحور أساسي لتشكيل الهوية الفردية والمكانة الاجتماعية. ومع تطور المجتمعات وتزايد تعقيدات أسواق العمل، أصبح الاهتمام بسياسات التشغيل والحماية الاجتماعية أكثر إلحاحًا، لا سيما في ظل الاختلالات التي تشهدها هذه الأسواق.

في هذا السياق، عمدت الجزائر، كغيرها من الدول الساعية إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، إلى تبني مجموعة من الإجراءات والآليات لمعالجة مشكلة البطالة، ومن أبرز هذه الآليات "منحة البطالة". هذه المنحة، التي استهدفت بشكل خاص فئة الطلبة الجامعيين والمقبلين على التخرج، تم إقرارها ضمن سياسات الدولة الرامية إلى توفير الأمان وتحقيق الحماية الاجتماعية للأفراد، وللحد من الفقر وتداعياته التي تشكل تحديًا للاستقرار الاجتماعي والسياسي. ويأتي هذا الإجراء في محاولة لإعادة التوازن وتوفير حياة كريمة لشريحة واسعة من المجتمع، خاصة الطبقة الوسطى والفئات الهشة. وتعتبر منحة البطالة، من حيث المبدأ، آلية ذات أهمية بالغة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع الرشيد للثروة، من خلال توفير شبكة أمان للفئات الأكثر عرضة للمخاطر الاقتصادية.

غير أن إقرار هذه السياسة، بالرغم من أهدافها النبيلة المعلنة، قد يُحدث تحولات غير متوقعة في بنية العلاقات الاجتماعية وتصورات الأفراد، خاصة لدى فئة الطلبة الجامعيين الذين يمثلون رأس مال بشري مستقبلي للمجتمع. فالعلاقة بين السياسات الاجتماعية والهياكل التنظيمية، وتأثيرها على استراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين، هي مجال يتطلب دراسة سوسيولوجية معمقة. إن فهم كيفية إدراك الطلبة لمنحة البطالة، وتأثيرها على تصوراتهم حول

قيمة التعليم، والعمل، والمكانة الاجتماعية، يشكل مدخلًا أساسيًا لتحليل ديناميكيات التكيف الاجتماعي واستراتيجيات البقاء في سياق التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

تهدف هذه الدراسة إلى الغوص في الأبعاد السوسيولوجية لجاذبية منحة البطالة في المجتمع الجزائري، وتأثيرها على مسارات الطلبة الجامعيين من خلال مقاربة تحليلية تستند إلى أدوات ومفاهيم سوسيولوجية دقيقة. ستُعالج هذه الدراسة هذا الموضوع في أربعة فصول رئيسية، يمثل كل فصل منها محطة أساسية في رحلة التحليل والبحث:

الفصل الأول: البناء المنهجي والنظري للبحث، سيُخصص هذا الفصل لوضع الأطر المنهجية والنظرية التي ستُوجه هذه الدراسة. سيتناول الفصل تعريف المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبطالة، ومنحة البطالة، والمكانة الاجتماعية، والكرامة، واستراتيجيات الفاعلين، مع استعراض النظريات السوسيولوجية ذات الصلة، لاسيما نظرية ميشال كروزيه حول الفاعل والنسق والاستراتيجية، وكيف يمكن توظيفها في تحليل الظاهرة المدروسة. كما سيتضمن الفصل تحديد الإشكالية البحثية، وصياغة التساؤلات الرئيسية والفرعية، ووضع الفرضيات التي ستُختبر خلال الدراسة. إضافة إلى ذلك، سيُفصل في المنهجية المعتمدة، والأدوات المستخدمة لجمع البيانات، وعينة الدراسة، مع الإشارة إلى الاعتبارات الأخلاقية للبحث.

الفصل الثاني: الإطار العام لسياسات الحماية الاجتماعية ومنحة البطالة في الجزائر، يتناول سياق السياسات العامة للحماية الاجتماعية في الجزائر، مع التركيز على منحة البطالة كإحدى آلياتها. سيتناول الفصل الجذور التاريخية والتطورات التي عرفتها هذه السياسات، والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلالها. كما سيعرض هذا الفصل المعايير والشروط المنظمة لمنحة البطالة في التشريع الجزائري، وآليات تطبيقها، إلى جانب تحليل الوضع الراهن لسوق العمل في الجزائر، والتحديات التي تواجه خريجي الجامعات في الاندماج المهني، وذلك لوضع الظاهرة المدروسة في سياقها المؤسساتي والسوسيو-اقتصادي الأوسع.

الفصل الثالث: جاذبية منحة البطالة اجتماعيًا، ويركز هذا الفصل على التحليل السوسيولوجي لجاذبية منحة البطالة من منظور الفاعلين الطلاب. سيسبر هذا الفصل تصورات الطلبة حول المكانة الاجتماعية والكرامة في ظل سياسة منحة البطالة، وكيف تُؤثر هذه المنحة على الهوية الفردية والاجتماعية لهم. كما سيتناول الفصل دور منحة البطالة في توفير الضمان

الاجتماعي والرعاية الصحية، وكيف تساهم هذه الجوانب في تشكيل شعور الأمان والاستقرار لديهم. إضافة إلى ذلك، سيتطرق الفصل إلى علاقة النظام الدراسي الجامعي، وتحديدًا نظام (LMD) بطول مساره الدراسي وكثرة تقييماته وتعقد إجراءات المواظبة والانتقال، في النفور من الدراسة، وكيف يمكن أن تُصبح منحة البطالة بديلاً استراتيجيًا للطلاب في مواجهة هذه التحديات.

الفصل الرابع: مناقشة وتحليل النتائج والتوصيات سيُخصص هذا الفصل لمناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الفصول السابقة، وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة. سيسعى هذا الفصل إلى تقديم تفسير سوسيولوجي لجاذبية منحة البطالة وتأثيرها على استراتيجيات الفاعلين الطلاب، مع تسليط الضوء على التباينات بين الجنسين والتخصصات. كما سيُقدم هذا الفصل مجموعة من التوصيات العملية والسياساتية التي تهدف إلى معالجة الإشكاليات المُثارة، وتحسين العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، بما يضمن تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع الجزائري.

من خلال هذه الفصول، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إضافة نوعية للفهم السوسيولوجي لظاهرة البطالة وسياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر، وفتح آفاق جديدة للبحث والتفكير في آليات التكيف الاجتماعي في مجتمعات تشهد تحولات عميقة ومتسارعة.

الفصل الأول، البناء المنهجي والنظري للبحث:

الفصل الأول، البناء المنهجي والنظري للبحث:

تمهيد:

تعد البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية، حتى سياسية تواجه الدول النامية والمتقدمة على حد السواء ، نظرا لارتفاع نسبة البطالة فقد أولت مختلف الدول اهتماما بالغا لحل هذه المشكلة والتعريف الشائع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن العاطل عن العمل هو"كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويقبل بالأجر السائد، لكنه لا يجد فرصة للتوظيف"[1]. فهي ظاهرة لا تقتصر على الأبعاد الاقتصادية فحسب، بل تمتد إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمع. وارتباطها بمفهوم العمل والذي يشكل بدوره القاسم المشترك بين كافة الأنشطة المختلفة. ويعد محور اهتمام الإنسان مند القديم بمفهومه العقائدي، ونتيجة لتطور المجتمعات واتساع دائرة الأنشطة، انتقل الاهتمام إلى جانب التشغيل خاصة في ضوء الاختلالات التي عرفها سوق العمل في العالم.

لجأت الجزائر إلى انتهاج إجراءات سياسية كمنحة البطالة للطلبة الجامعيين العاطلين عن العمل، بهدف الحد من هاجس البطالة في الجزائر، باعتبارها أهم التحديات التي تواجه الاستقرار الاجتماعي والسياسي خلال فترة السبعينات إلى غاية الثمانينات حسب التقارير الرسمية بدأت نسبة البطالة في الجزائر في الارتفاع من 17% في سنة 1987 لتصل إلى 28% في عام 1995 و30% في عام 1999[2]، لهذا تفطنت الدولة إلى وضع سياسة خاصة لخلق التوازن المفقود وتوفير الحياة الكريمة للطبقة الوسطى على وجه الخصوص.

تعتبر منحة البطالة كآلية في غاية الأهمية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع الرشيد للثروة، تم تأسيسها في الجزائر بموجب المادة 190 من قانون 16/21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، والذي يتضمن قانون المالية لسنة 2022،وتم تطبيقها من خلال المرسوم التنفيذي رقم

1- طاهري لخصر بن العيد، **ظاهرة البطالة في الجزائر وأثارها الاجتماعية على المجتمع**، جامعة زيان عاشور، علم الاجتماع الاتصال والعلاقات العامة (المشكلات الاجتماعية)، مجلة الحوار الفكري، المجلد : 16، العدد 01، السنة: 2023، ص 8.

2 - بن سالم أمينة، **البطالة لدى خريجي الجامعة ، دراسة ميدانية على عينة خريجي الجامعة بولاية تيزي وزو**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع عمل وتنظيم، العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، سنة 2024/2023

22-70 المؤرخ في 10 فبراير2022، والذي تم بموجبه تأسيس هذه المنحة، لفائدة البطالين، طالبي الشغل لأول مرة[1]،تشير الملاحظات الأولية لتطبيق إجراءات تنفيذ هذه المنحة، إلى ربط مبلغها بالمستوى التعليمي للبطالين، حيث يمنح الطلبة المتخرجون من الجامعة أعلى مستوى من هذه المنحة، كما تشير الملاحظات الأولية إلى ربط حق الاستفادة من منحة البطالة بعدم استفادة الممنوح من أي شكل من أشكال الضمان الاجتماع، وأي شكل من الدخل، وهذا ما دفع العديد من الطلبة إلى الموازنة بين منحة الطالب والضمان الاجتماعي الذي يحصل عليه كطالب، ومنحة البطالة والضمان الاجتماعي الذي يحصل عليه كبطال، ومن ثم كانت نتيجة هذه الموازنة وهذه العملية الحسابية لصالح الانجذاب نحو منحة البطالة، إن ربط منحة البطالة بمستوى البطالين التعليمي، وربط إجراءات التنفيذ بعدم الجمع بين منحة الطالب ومنحة البطال، أدى إلى تقليل حافز مواصلة الدراسة الجامعية لدى الجامعيين، حيث أصبح الطلبة يكتفون بشهادة الليسانس، ولا يرغبون في استكمال مسارهم الأكاديمي، الأمر الذي انعكس سلبا على تعدادات الطلية في المستويات العليا كالماستر.

يوجد العديد من الدراسات التي تطرقت إلى بعض المفاهيم التي تتقاطع مع دراستنا، فبعد ما اطلاعنا على البعض منها ، قمنا باختيار أربع دراسات كانت الأكثر ارتباطا بالإشكالية التي نحاول معالجتها في بحثنا:

الدراسة الأولى،"**اتجاهات الطلبة المقبلين على التخرج نحو منحة البطالة ،دراسة ميدانية على عينة من طلبة الماستر علم الاجتماع، جامعة محمد البشير الإبراهيمي–برج بوعريريج –**" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص التنظيم والعمل، عباس عصماء، سنة 2023/2022 .

عالجت الباحثة الإشكالية التالية، ماهي اتجاهات الطلبة الجامعيين المقبلين على التخرج نحو منحة البطالة ؟ ناقشت الباحثة هذه الإشكالية من خلال دراسة اتجاهات الطلبة للبحث عن العمل بعد التخرج، استعملت المنهج الوصفي، أما وسائل جمع المعطيات فتمثلت في الاستبيان،

1- انظر: **المرسوم الرئاسي رقم 16/21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021 المتضمن قانون المالية**، والمرسوم التنفيذي 22-70 المؤرخ في 10 فبراير 2022.

وكانت عينة الدراسة تسعون(90) فردا، من الطلبة المقبلين على التخرج بشهادة الماستر، من قسم العلوم الاجتماعية، تخصصات علم اجتماع التنظيم والعمل، وعلم اجتماع الاتصال، وعلم اجتماع التربية، حيث بلغ عدد الذكور 19 فردا، وعدد الإناث 71 فردا، مقسمين على التخصصات بالشكل التالي:56 طالب، منهم 15 ذكور،و41 إناث من تخصص علم الاجتماع عمل وتنظيم،و13 طالب، منهم 4 ذكور، و09 طالبات، من تخصص علم اجتماع إعلام واتصال،و21طالبة من تخصص علم اجتماع التربية.

اختارت أسلوب العينة العشوائية.

توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن منحة البطالة التي رصدتها الحكومة لمحاولة التخفيف من حدة البطالة لهذه الفئة، في انتظار توفير مناصب الشغل في مختلف المؤسسات، حيث توصلت إلى أن فرضيتها لم تتحقق، وهذا راجع الى عدم فهم ومعرفة الطلبة لأهداف، وشروط المنحة.

عند نقدنا لهذه الدراسة لاحظنا أنه، من حيث الإشكالية : تمت صياغتها في بعدين، حسب ما تم عرضه في الجانب النظري لمفهوم تطور البطالة، ومن جهة أخرى تأثيرها على الطالب الجامعي المقبل على التخرج.وأن الطريق الوحيد الذي يسلكه الطلبة المتخرجين بعد مسارهم الأكاديمي الجامعي ألا وهو منحة البطالة التي توفر لهم دخلا لقضاء حاجياتهم نسبيا.

ومن الجانب التطبيقي استعملت في دراستها تقنية الاستمارة لدى طلبة الماستر علم الاجتماع بجامعة برج بوعريريج .وتبين أغلب إجابتهم أن منحة البطالة هي حل مؤقت لظاهرة البطالة بعدما يجدون منصب الشغل.

أما بالنسبة للمقاربة النظرية، لاحظنا أن هذه الدراسة لم تتبن مقاربة نظرية عند معالجتها لموضوعها، فالمقاربة منحنى أو منظومة التحليل السوسيولوجي ويمكن للتحليل السوسيولوجي

أن يقدم أكثر من مقاربة منهجية لظاهرة [1]. فلا يمكننا الاستغناء عن المقاربات النظرية خلال دراسة الظواهر الاجتماعية.

من حيث المنهج، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام طريقة المسح بالعينة،وما يعاب على هذا المنهج هو ألا يقيس الارتباطات بين مختلف المؤشرات التي ترتبط مع البطالة.

من حيث النتائج، بناء على المعطيات الميدانية للدراسة، إن منحة البطالة التي رصدتها الدولة، كمحاولة للتخفيف من حدة بطالة هذه الفئة المتعلمة من المجتمع، في انتظار أن توفر لهم مناصب الشغل في مختلف المؤسسات، مما يبين أن الدولة الجزائرية تبذل مجهودا من أجل الحد من البطالة لدى الجامعيين.

الدراسة الثانية، **"واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010-2014 جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، كوثر زيادة 2017/2018.

عالجت الباحثة الإشكالية التالية، ما هو واقع مساهمة سياسة التشغيل التي انتهجتها الدولة الجزائرية خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 في تقليص حجم البطالة؟

وكانت الأسئلة الفرعية كالتالي، هل حققت برنامج عقود ما قبل التشغيل هدفها في تقليص البطالة؟ وهل ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من نسبة البطالة؟

وتندرج دراستها في محاولة فهم البعد السياسي الفعال، الذي حققته برامج التشغيل لتوفير مناصب الشغل من خلال الإحصائيات المتعلقة بخفض معدل البطالة في الجزائر، وناقشت الباحثة كذلك أن سياسة التشغيل في الجزائر باتت تشكل الانشغال الأول لدى السلطات العمومية، وهذا راجع إلي تزايد مستوى الطلب على العمل، يفوق نسبة نمو العرض كما تبينه الدراسة، خاصة ارتفاع مستوى البطالة لحاملي الشهادات، ولمواجهة هذا الوضع تم الاعتماد

1- نسيمة ربيعة جعفري، **الدليل المنهجي للطالب في إعداد البحث العلمي، (المذكرة، الرسالة، الاطروحة)، كل التخصصات،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 102.

على العديد من الإجراءات والآليات، خاصة من خلال المخطط الخماسي، يتشكل في مجمله كسياسات لدعم التشغيل كالقرض المصغر، والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، كلها موجهة للحل الأمثل الذي يحقق تطلعات الأفراد بغض النظر عن أعمارهم، وامتصاص البطالة، وتشجيع العمل الذاتي، والمشاريع التنموية.

استعملت الباحثة كوتر زيادة المنهج الوصفي التحليلي، أما عن وسائل جمع المعطيات فتمثلت في الاستبيان، والملاحظة والمقابلة، وتمت الدراسة على مجموعة من الأشخاص المستفيدين في إطار الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية للتشغيل، خلال المخطط الخماسي 2014/2010،ويبلغ عددهم 150 فردا.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، بيان فعالية جهود الدولة في تفعيل سياسة التشغيل خلال المخطط الخماسي، بإرساء تدابير جديدة، وإدخال تعديلات فيه،من خلال الإقبال المتزايد للبطالين.ومن جهة الوقوف على أهداف البرامج المحققة في تخفيض نسبة البطالة، خلال المخطط الخماسي، وفقا لشروط محددة مسبقا، كطبيعة الاستفادة، وتاريخ الاستفادة، والاستمرار في البرنامج.

عند نقد الدراسة نلاحظ من حيث بناء الإشكالية، سعت الباحثة لتعريف بواقع سياسة التشغيل في الجزائر، والبحث عن مؤسسات وطنية لدعم الشباب من الناحية الاقتصادية، وتوفير احتياجات المجتمع وتعزيز الملكية الخاصة كأول مشروع متحرر من رؤية النظام الاشتراكي، الذي اتبعته الدولة الجزائرية بعد استقلالها.

إلا أن هذا البرامج لم يدرس الواقع الذي يعيش فيه المجتمع الجزائري، وكيفية الاندماج في المخطط الخماسي، ما أنتج سلبيات تبينت من خلال عدم نجاحه في تحقيق أهدافه السياسية، كالتقليص من البطالة، أوال قضاء عليها.

من حيث الفرضية، نجد أن الفرضية لا تفترض على الباحث فرضا خارجيا، بل تأتي نتيجة جهد فكري معمق، ومبلور، وملائم، ومنسجم مع الإشكالية المطروحة، فهي لا تأتي من الفراغ، بلهي صورة فكرية في الذهن تقترب من وصف الواقع الاجتماعي، والغاية منها هي

الكشف عن الحقيقة القائمة، والموجودة بين موقفين، أو أكثر، أو بين المتغيرات المتداخلة في الإشكالية.[1]

من حيث النظرية، استعملت الباحثة عدة نظريات في دراستها، منها النظرية الكلاسيكية، التي تعكس الواقع البريطاني الذي ظهر في مطلع القرن 18، من روادها آدم سميت، والتي تركز على اعتبار البطالة ظاهرة مؤقتة، وبإسقاط النظرية على الواقع الجزائري الحالي، فإن الشروط، والظروف السياسية والاقتصادية مختلفة، بحيث لم تعد البطالة ظاهرة مؤقتة، بل هي ظاهرة مزمنة، وجب التعامل معها بمنطق وبإطار نظري مختلف.

من حيث المنهج، استعملت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام طريقة المسح بالعينة، وهذا لا يتوافق شروط الظاهرة، مع الواقع السياسي والاقتصادي للمجتمع المدروس، والذي يتطلب منهجا أكثر قدرة على فهم العلاقة بين المتغيرات، لأن خطوة تحديد المنهج تعد مسألة أساسية، فنتائج البحث كلها تقيم على أساس المنهج الذي تم استخدامه في الدراسة.

ولذلك على الباحث توضيح كل الطرق والعمليات المنتهجة في كل خطوة من خطوات بحثه، ويبررها حتى تعطي مصداقية أكثر للنتائج المتواصل إليها في نهاية بحثه.

من حيث النتائج المتواصل إليها، تهدف الي توضيح مدى فعالية الجهود المبذولة من طرف الدولة في تفعيل سياسة التشغيل، والدور الكبير الذي لعبته هذه البرامج في توفير مناصب شغل لعدد كبير من العاطلين، من خلال النتائج المحققة خلال المخطط الخماسي 2014/2010، من خلال الإحصائيات المتعلقة بمعدل البطالة المجسدة في المخطط الخماسي، فيما يخص السعي للتخفيف من حدة البطالة وخلق فرص شغل شكلت معالم السياسة الوطنية للتشغيل بتكاتف الجهود التي تبدلها الأجهزة في تعديل سوق الشغل في الجزائر .

الدراسة الثالثة، **"البطالة لدى حاملي شهادة الماستر، وانعكاساتها على علاقاتهم الاجتماعية، دراسة ميدانية على عينة من حاملي شهادة الماستر للبطالين بولاية برج بوعريريج"**، مجلة المجتمع والرياضة، المجلد 06، العدد02، يوسف دحماني، مصطفى بركة،

1- نسيمة ربيعة جعفري، **الدليل المنهجي للطالب في إعداد البحث العلمي**، ص 102.

جوان 2023، عالج الباحثان الإشكالية التالية: كيف تساهم البطالة لدى حاملي شهادة الماستر في التأثير على علاقاتهم الاجتماعية؟ ومنطلق دراستهم كان يتمحور حول البحث عن الانعكاسات والتأثيرات التي تحدثها البطالة لدى حاملي شهادة الماستر، كما ناقشوا في الإشكالية الأسباب التي تنعكس سلبا لدى فئة الجامعيين بالنسبة لمحيطهم الاجتماعي، استعملوا المنهج الوصفي أما عن وسائل جمع المعلومات تمثلت في الاستبيان، وتمت الدراسة على عينة من حاملي شهادة الماستر بولاية برج بوعريريج، عددهم 30بطال، منهم 14 ذكر، و16 أنثى، واعتمدوا في هذه الدراسة على العينة القصدية لأن مجتمع البحث غير محدد بدقة، نظرا لانتشار حاملي شهادة الماستر البطالين في مختلف ربوع الولاية، إضافة الى عددهم الكبير، وبالتالي من الصعب الإحاطة بهم جميعا.

وعليه توصلت الدراسة الى أن البطالة لدى حاملي شهادة الماستر في أغلب الأحيان لا تؤثر سلبا على علاقتهم الاجتماعية، اتضح في الدراسة أن التفاعل الاجتماعي بين الطرفين الفرد البطال المتحصل على شهادة الماستر، وبين أفراد أسرته علاقة تبادلية يؤثر ويتأثر بشكل عادي وطبيعي قبل وأثناء البطالة.

عند نقدنا لهذه الدراسة لاحظنا أنه، من حيث الإشكالية، تمت صياغتها في هذه الدراسة، حسب ما تم عرضه سابقا في شقها النظري معالجة البطالة لدى شريحة من المتعلمين الجامعيين والتأثير في علاقاتهم الاجتماعية فقط، وحصر الظاهرة في جانب واحد رغم وجود جوانب أساسية كالجانب الاقتصادي مثلا.

أما الجانب النظري تم على خريجي الجامعة ببرج بوعريريج من مختلف التخصصات ، وهذا لا يتوافق مع البحوث العلمية التي تعالج الظواهر الاجتماعية بصفة أكثر شمولية.

أما بالنسبة للمقاربة النظرية، فقد لاحظنا في هذه الدراسة أنه لا توجد مقاربة نظرية لمعالجة موضوع الظاهرة وبالتالي تفتقر لتحليل السوسيولوجي العميق. من حيت المنهج، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يدرس الظاهرة وصفيا فقط بعيدا عن الدراسة العميقة التي تحلل العلاقات بين مختلف المؤشرات التي يحتمل أن يكون لها تأثير على الظاهرة المدروسة.

من حيث النتائج المتواصل إليها، أن البطالة من حاملي شهادة الماستر لا تؤثر البطالة سلبا على علاقاتهم الاجتماعية، نظرا لمعرفة المجتمع بواقع المتخرج الجامعي في الجزائر، فتبقى نتيجة غير دقيقة، وتحتاج إلى تقنيات أخرى لإثبات الآثار السلبية لهذه الوضعية خاصة المقابلة والفوكيس غروب، وهي الطرق التي يمكن أن نتأكد من خلالها بشكل قطعي من مدى صحة هذه النتيجة.

الدراسة الرابعة، "منحة البطالة وأثرها على مواصلة مسار التعليم الجامعي، دراسة ميدانية على طلبة السنة الثالثة علم الاجتماع والديمغرافيا جامعة غرداية"، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر في علم الاجتماع عمل وتنظيم، عدون صلاح الدين، سنة 2023/2024. عالج الباحث الإشكالية التالية، ما مدى تأثير منحة البطالة على عزوف الطلبة عن مواصلتهم للدراسة في الطور الثاني؟

ناقش الباحث المفاهيم النظرية واعتبر أن البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية تعاني منها مختلف الدول، وربط دراسته الميدانية بالواقع الجزائري، مركزا على فئة المتعلمين، وخريجي الجامعات، والواقع المعاش بين مخرجات التعليم، وتفطن الجزائر لهذا الشكل من المعالجة، الذي يهدف إلى التخفيف من حدة البطالة، من خلال وضع آليات وبرامج جديدة، منها منحة البطالة لطالب الشغل أول مرة، وكذا المتخرجين الجامعيين.

استعمل المنهج الوصفي، أما عن وسائل جمع المعلومات فتمثلت في تقنية الاستمارة، وتمت الدراسة على طلبة قسم علم الاجتماع والديمغرافيا في جامعة غرداية والمقدر عددهم 65 طالبا في تخصص علم الاجتماع، السنة الثالثة ليسانس، نظام الكلاسيكي، حيث اختار العينة القصدية.

توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن منحة البطالة لها تأثير سلبي على الفئة المتعلمة.

يحيلنا تقييم ومناقشة الدراسات السابقة إلى عدد من الملاحظات، حيث نلاحظ أنها اهتمت بموضوع دراستنا أي البطالة ومنحة البطالة وأثرهما على مسار الطلبة الجامعيين خريجي الجامعات، بالإضافة للبحث عن الأسس النظرية التي تؤسس لهذه الدراسة، لكن من حيث طريقة بناء الإشكالية وتصور الفرضيات واختيار النهجية السليمة لمقاربة هذه الظاهرة مقاربة

علمية، لاحظنا زعفا في بناء الإشكالية وتصور الفرضيات، كما أن كل الدراسات تدعي اعتمادها على المنهج الوصفي، وهو منهج غير مناسب وغير كافي لفهم ظاهرة البطالة في علاقتها بمنحة البطالة وتمثلات الطلبة لمساراتهم الأكاديمية والمهنية المستقبلية، وهي العلاقات التي تحتاج إلى مناهج أكثر قدرة على دراسة الترابطات بين مختلف المؤشرات، كل هذا يبرر لنا إعادة تناول الموضوع في سياقات مختلفة، عن تبك التي تم تناوله فيها. كما أن النتائج المتوصل إليها لم تكن مقنعة بالقدر الذي يسمح لنا بالجزم بكفايتها، ما يعني أنها ستبقى محل تساؤل، وهذا ما يبرر لنا إعادة طرح هذه الإشكاليات من أجل التأكد من النتائج بطريقتنا، وبمنهجيتنا الخاصة.

تبين الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها في جامعة عين تموشنت في الفترة الممتدة من 20ديسمبر 2024 إلى غاية 05 فيفري 2025، والعينة المأخوذة من طلبة ماستر 2 علم الاجتماع، المقبلين على التخرج، كما قمنا باختيار عينة من طلبة ليسانس من نفس التخصص، لأن لهم تصورات حول هذا البرنامج، أين يمكن قياس نفورهم، وعدم رغبتهم في استكمال مسارهم الدراسي الأكاديمي للطور الثاني ماستر.

تبين لنا أن أغلب الطلبة المقبلين على التخرج يعتبرون منحة البطالة مصدر الحصول على دخل ثابت ومقبول، وتجاوز وضعية العاطل عن العمل، كما إنهم يعتبرون أن المؤسسات الجامعية، بتنظيمه، وطريقة عملها، هي التي تدفع الطالب إلى التوجه نحو الاكتفاء بمنحة البطالة، على حساب مواصلة الدراسة، وهذا بسبب صعوبة التكيف مع النظام الأكاديمي التعليمي للجامعة، كل هذا يدفع الطالب الجامعي إلى تخلى عن مواصلة المسار الدراسي، والاكتفاء بالمنحة.

فوفقا لما قدمه عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم حول الظاهرة الاجتماعية، حيث يعتبر، أنه هذه الظاهرة هي "ضرب من السلوك، الثابت أو غير الثابت، يمكنها أن تمارس نوعا من القهر على الفرد"[1]، فإنه يمكننا القول أن البطالة ظاهرة اجتماعية، يمكن أن تفرض

1- منال بن قصير، **الإقبال على منحة البطالة بين التأكيد الاتكال والمعالجة الظرفية للوضع**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص: تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة يحي فارس بالمدية، سنة 2023/2022، ص. 7.

منطقها على الأفراد، وهي بذلك تمارس شكلا من القهر على الأفراد في المجتمع ، وتدفعهم إلى تبني موقف قد لا ينسجم مع ما تم التخطيط له عندما فُكر في آلات تسيير البطالة، وبخاصة آلية منحة البطالة عندنا، وهذا ما يعني البحث الميداني في تمثلات وتصورات الطلبة لهذه المنحة قد يقودنا إلى الكثير من المفاجئات، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين البطالة ومنحة البطالة ومواصلة المسارات الأكاديمية.

حظي موضوع البطالة باهتمام كبير لدى الباحثين في المجالين الاقتصادي، والاجتماعي، على اعتبار أنها أصبحت إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، في السنوات الأخيرة. ولا تزال البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، التي تعاني منها الجزائر حيث شهد الاقتصاد الجزائري معدلات بطالة مرتفعة على مر العقود الثلاثة الماضية، حيث تراوح معدلها بين 8.7 %إلى 29.99 %إلى أن استقرت في حدود 11.7 % بداية من سنة 2018[1]

يؤدي الركود الاقتصادي والأزمات السياسية، إلى أزمات أخرى كثيرة، منها قلة الشغل، وارتفاع نسبة البطالة، مما دفع الدولة الجزائرية سنة 2022 إلى التدخل باستحداث منحة البطالة التي استفاد منها خريجي الجامعات الجزائرية، وذلك لأنها تمثل أكبر شريحة اجتماعية تعاني من البطالة، بسبب عدم توفر مناصب الشغل لاستيعاب آلاف المتخرجين سنويا، ومن جهة أخرى، بسبب النمو الديمغرافي الذي لا يتناسب مع مستوى تطور القوى العاملة في الجزائر. يعتبر النمو السكاني من أصعب التحديات التي تواجهها الدولة الجزائرية، حيث يفتقر إلى التوازن بين السكان والموارد والخدمات لما له من علاقة بالقوى العاملة، حيث إن النمو السكاني المرتفع يؤدي في الغالب إلى ارتفاع معدلات البطالة من خلال زيادة عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل كما يضر بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ لم يواكب هذا الارتفاع نمو اقتصادي مناسب يعمل على إيجاد توازن بين العرض والطلب في سوق العمل[2].كانت القوى

1- طاهري لخضر بن العيد، **ظاهرة البطالة في الجزائر وآثارها** ... ص7.

2- سيرين مومني؛ هاجر رضواني؛ وآخرون، **منحة البطالة وأثرها على سوق الشغل في الجزائر، دراسة حالة ولاية الوادي**، 2021-2023، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، سنة 2022-2023، ص13.

العاملة دائما محل اهتمام كبير للمجتمع بدرجات متفاوتة وحسب المراحل التاريخية، وتمحورت ولازالت تتمحور حول رهانات حاسمة خاصة فيما يتعلق بالاستقرار والتماسك الاجتماعي، حيث عملت الجزائر للقضاء على شبح البطالة، من خلال بعث عدة برامج تنموية، واتخاذ عدة إجراءات للتمكن من معالجة مشكلة البطالة [1]

التعريف بمكانة منحة البطالة في الحقل السوسيولوجي تعني إجراء اقتصادي اجتماعي تهدف الدولة من خلاله إلى دعم العاطلين عن العمل من متخرجي الجامعات. تم الاعتماد على منحة البطالة بمقتضى المادة 190 من قانون 16/21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021،ويتضمن قانون المالية، حيث بموجبها تم الاعتماد على منحة البطالة لصالح البطالين، طالبي الشغل لأول مرة. وتم صرف المنحة لأول مرة بتاريخ 2022/03/28 حيث بلغ عدد البطالين في الدفعة الأولى حوالي580 ألف ، من بينهم 38% خريجي الجامعات.

وقد حدد المرسوم التنفيذي 70/22 في المادة 02 شروط الاستفادة من منحة البطالة وهي كالتالي:

- أن يتمتع البطال بالجنسية الجزائرية
- أن يكون مقيم بالجزائر
- أن يتراوح عمره ما بين 19 و40 سنة
- ألا يكون له دخل مهما كانت طبيعته
- أن يوضح حالته تجاه الخدمة الوطنية
- يجب أن يكون مسجلا في الوكالة الوطنية للتشغيل منذ مالا يقل عن 06 أشهر بصفة طالب عمل أول مرة
- يجب ألا يكون قد استفاد من الأجهزة العمومية لدعم أحداث أو توسيع النشاطات والمساعدة على الإدماج المهني والمساعدة الاجتماعية
- ألا يكون للزوج أي دخل مهما كان طبيعته

1- محمد صالي؛ فضيل عبد الكريم، **النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائري**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد17، ديسمبر 2014، ص126.

-ينبغي ألا يكون مسجلا في الجامعة أو التكوين المهني[1]

كما توضح المادة 03 من قانون رقم 03 من المرسوم، أن المحبوسين الذين أتموا فترة عقوبتهم ولا يملكون دخلا أنهم يمكنهم الاستفادة من منحة البطالة [2]

يبقى الهدف الأساس من تأسيس هذه المنحة في النظام التشريعي الجزائري هو التخفيف من آثار البطالة على الشباب أقل من أربعين سنة، ومن خلالهم على المجتمع ككل، على اعتبار أن الشباب يمثلون الأغلبية من المجتمع الجزائري، فهي تعتبر جزءا من سياسات الدعم الاجتماعي، من خلال مساندة الشباب، والفئة الهشة من المجتمع، خاصة الذين يعانون من صعوبة الاندماج في سوق العمل.

كما أنه لها علاقة مباشرة مع السياسة الحكومية في الجزائر، حيث يدخل إدراج هذه المنحة ضمن حزمة القرارات المعتمدة لتسيير العدالة الاجتماعية، وتحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين، وخفض معدلات الفقر في المجتمع، أي أنها تدخل ضمن آليات تسيير الدعم الاجتماعي، خاصة بعد الأزمات المتواصلة التي تمر بها البلاد منذ 1988، والتي كانت وراء الكثير من التذمر والاحتجاجات، المرتبطة أساسا بموضوع العدالة في توزيع الثروة. اتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات خاصة بالتشغيل، والقضاء على الفقر، والتهميش خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2010، في هذه المرحلة تم تطبيق برنامج الاستقرار التعديل الهيكلي، ما أدى إلى تحسين التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي، والميزانية، وتم ذلك على حساب التدهور الحاد للقدرة الشرائية للأسر الجزائرية، واستفحال ظاهرة البطالة التي اتسمت بارتفاعها لدى فئة الشباب، مما دفع بالدولة إلى اللجوء إلى تدابير جديدة من أجل تقليص البطالة [3]

1- لامية مشوك، **تأثير منحة البطالة على سوق الشغل في الجزائر: دراسة في التداعيات الاقتصادية، والاجتماعية**، مجلة السياسة العالمية، المجلد8، العدد2، سنة 2014، ص587-588.

2- لامية مشوك ، المرجع نفسه، ص 588.

3- بورنان إبراهيم؛ بورنان مصطفى، **الآليات الحديثة المتبعة من طرف الحكومة للقضاء على البطالة في الجزائر في ظل العولمة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد1، العدد 06، ص 72.

انطلاقا من كل ما سبق يمكننا طرح عدد من التساؤلات الجوهرية، تتعلق بموقف الطلبة المقبلين على التخرج من منحة البطالة، وبمدى قدرة هذه المنحة على تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها:

ما هي العلاقات الممكنة اجتماعيا واقتصاديا وتنظيميا بين تصور الطلبة المنجذب نحو منحة البطالة، والنافر من مواصلة المسارات الدراسية الأكاديمية العليا؟

الأسئلة الفرعية:

ـ اجتماعيا واقتصاديا هل يمكن اعتبار هذه المنحة كافية للطلبة المقبلين على التخرج؟ وما مستوى كفايتها؟ وهل يمكن أن يكون هذا العامل سببا محفزا على ترك الدراسة من أجل الحصول على المنحة؟

ـ وتنظيميا هل يمكن اعتبار التنظيم الجامعي الحالي سببا في التنفير من الدراسة والإقبال على منحة البطالة؟ وما هي المعيقات التنظيمية التي تدفع الطلبة إلى النفور من المؤسسة الجامعية لصالح منحة البطالة؟

الفرضية العامة:

ـ أدت الإجراءات التنفيذية لمنحة البطالة إلى إجراء الطلبة إلى عديد المقارنات بين الجدوى من مواصلة الدراسة، وبين الحصول على منحة البطالة، الأمر الذي انتهى بهم إلى الانجذاب نحو منحة البطالة والنفور من مواصلة الدراسة لسببين على الأقل، أحدهما اجتماعي اقتصادي، يتعلق بكفاية المنحة ماديا، والثاني تنظيمي يتعلق بظروف التمدرس التي تنفر من الدراسة.

الفرضيات الفرعية:

ـ من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، ينجذب الطلبة إلى منحة البطالة لأنها تمثل دخلا قارا ومضمونا يسمح لهم بتدبر أمورهم الحياتية اللحظية.

ـ من الناحية التنظيمية، تمثل المؤسسة الجامعية اليوم فضاء تنظيميا وبيروقراطيا منفرا من مواصلة الدراسة، ومحفزا على اكتفاء الطلبة بمنحة البطالة.

أجرأة المفاهيم:

تتشكل فرضيتنا المركزية، كما بيناه سابقا من فرضيتين فرعيتين، تشير الأولى إلى جاذبية منحة البطالة؛ وتشير الثانية إلى تنفير التنظيم البيروقراطي للمؤسسة التعليمة من الدراسة. وعليه يمكننا تحليل الفرضيات الفرعية إلى المفاهيم الإجرائية والمؤشرات المشار إليها أدناه. لقد تعمدنا تفكيك كل مفهوم إلى مؤشرين، على أن نحاول دمج كل الخصائص الممكنة في المؤشرين الخاصين بكل مفهوم، حتى يتسنى لنا قياس الجاذبية والتنفير بشكل دقيق.

1- النفور من مواصلة الدراسة :

يُشكِّل النفور الدراسي، كظاهرة اجتماعية، أحد أبرز التحديات التي تعترض المسار الأكاديمي للطلبة الجامعيين في العصر الحديث، حيث يتجلى في ممارسات مقاومة رمزية أو فعلية تجاه البيئة الجامعية، مع تراجع الاستثمار المعرفي والاهتمام بتحسين الأداء الدراسي. تُعرّف الأدبيات السوسيولوجية هذه الظاهرة بأنها "تناقض صارخ بين دور المدرسة كمُعدٍّ نفسي واجتماعي وأخلاقي للمتعلمين، وبين تحوّلها إلى مصدر للنفور والغياب والهروب"[1]. هذا التناقض يُفضي إلى حالة من الاغتراب المؤسساتي، تُعبِّر عن نفسها عبر انخفاض الرغبة في الانخراط في العملية التعليمية، وهو ما يُوصف بأنه "نوع من عدم الإقبال على الدراسة لعدم توافر الرغبة فيها، نتيجة شعور سلبي نحوها بسبب عوامل معينة"[2].

من المنظور السوسيولوجي، لا يمكن فصل هذه الظاهرة عن السياق البنيوي للنظام التعليمي الذي يُعتبر فاعلًا رئيسًا في تشكيل سلوكيات الطلبة. فـ"النظام التعليمي الدراسي له دور جِد مهم في التزام الطلاب"[3]، لكنّ صرامة الأنظمة الجامعية وتقليدية آلياتها، كالتقييم الأحادي والمناهج غير المرنة، تُنتج حالة من "اللاتكيف" مع التوقعات الفردية للطلبة، خاصة

1- ورغي سيد أحمد؛ بن معاشو مهاجي، **أسباب النفور الدراسي لدى الطالب الجامعي في ظل تطبيق نظامLMD في الجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة سعيدة**، مجلة دراسات نفسية وتربوية، المجلد:11، عدد:1، جوان 2018، ص 268.

2- ورغي سيد أحمد، المرجع نفسه، ص 271.

3- أحمد رماضنية؛ محمد بوفاتح، إلياس نجام، **أسباب نفور التلاميذ من الشعب قليلة الانتشار بالتعليم الثانوي. ولاية الأغواط أنموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد: 7، العدد: 1، مارس 2020.

في ظل التحوّلات الثقافية الحديثة التي ترفع سقف التوقعات نحو التعليم التشاركي والإبداعي. هنا، تُصبح الجامعة، بحسب نظرية "الاغتراب المؤسساتي"، فضاءً يكرّس الشعور بالملل و"كره الدراسة"[1]، مما يُضعف الانتماءَ الرمزيَّ للمؤسسة.

لا تقتصر الظاهرة على العوامل الهيكلية فحسب، بل تمتد إلى التفاعل بين الخصائص الفردية والبيئة المحيطة. فمن جهة، تُسهم الضغوط الاقتصادية، كالحاجة إلى العمل الموازي للدراسة، في تعميق الشعور بالإرهاق وتراجع الدافع الأكاديمي. ومن جهة أخرى، تُظهر دراسات سوسيولوجيا التربية أنَّ "النفور الدراسي" يرتبط بغياب التوافق بين المسار الجامعي والمشروع الحياتي للطالب، خاصة في المجتمعات التي تعاني من أزمة الربط بين التعليم وسوق العمل. هذا الفصام يخلق أزمةَ شرعيةٍ للتعليم العالي، ويُغذي الاتجاه نحو التسرب أو التمرّد الرمزي.

إذا كانت المؤسسة التعليمية، تقليدياً، تُعتبر أداةً للتنشئة الاجتماعية وفقاً لنظرية دوركايم، فإنَّ التحليل السوسيولوجي للظاهرة يكشف الانزياحَ عن هذا الدور نحو إنتاج أنماط من "المقاومة الصامتة". فالطالب الذي يشعر بأنَّ الجامعة لا تُقدم له سوى "معرفة مجتزأة" أو لا تُلامس طموحاته، يلجأ إلى استراتيجيات هروبٍ يوميةٍ، كالتغيّب أو المشاركة الشكلية، التي تُعبّر عن رفضٍ ضمني للنموذج البيداغوجي السائد. هذه الممارسات لا تُفهم، بحسب بورديو، إلا في إطار الصراع بين الحقل التعليمي، ورأس المال الثقافي للطلبة، حيث تُصبح المعرفة سلعةً لا تلبي حاجاتهم الرمزية.

لا تقتصر تداعيات النفور الدراسي على الفرد، بل تمتد إلى البنية الاجتماعية ككل. فمن ناحية، يُعزز هذا النفورُ هشاشةَ الاندماج الاجتماعي، ويُقلل من فرص تحقيق التماسك المجتمعي عبر التعليم. ومن ناحية أخرى، يُنتج النظامُ التعليمي، في حال استمراره على النمط التقليدي، أفراداً مُحملين بشعور بالإقصاء، مما يُهدد الاستقرارَ الرمزيَّ للمجتمع.

تكشف هذه الظاهرة عن أزمة ثلاثية الأبعاد: مؤسساتية (تصلب الأنظمة)، وثقافية (فجوة التوقعات)، واقتصادية (الضغوط المعيشية)، لذا، فإنَّ معالجتها تستدعي تبني نموذج تربوي

1- أحمد رماضنية؛ محمد بوفاتح، إلياس نجام، **أسباب نفور التلاميذ من الشعب قليلة الانتشار**...

مرن يعيد تعريفَ العلاقة بين الطالب والمؤسسة، عبر تفعيل آليات التوجيه التربوي، وتنويع المناهج، وإشراك الطلبة في صناعة القرار التعليمي، كلُّ ذلك في إطار رؤية سوسيولوجية تعيد الاعتبارَ للجامعة كفضاءٍ للتكيّف الاجتماعي والإبداع، وليس مجرد خط إنتاج للمؤهلات الأكاديمية.

وعليه سنحاول في هذا المستوى قياس النفور الدراس للطلبة في علاقته بحافز الحصول على منحة البطالة، وإذ سنحاول قيا مدى تأثير منحة البطالة على قرار الطلبة بمواصلة الدراسة من عدمه مع المقارنة بين الجنسيين وبين التخصصات. سنسعى في هذا البعد إلى قياس مستوى النفور الدراسي من خلال قياس القيمة الاجتماعية التي يمنحها المجتمع للدراسة، ومدى تأثير هذه القيمة على قرارات وموازنات الطالب بين مواصلة الدراسة أو الحصول على منحة البطالة.

1-1- القيمة الاجتماعية للدراسة :

تُعرَّف القيمة الاجتماعية في السوسيولوجيا كـ"نظام من الأحكام العقلية، الانفعالية الموجهة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني، والتي تُشكِّل إطارًا مرجعيًّا لتقييم السلوكيات وترتيب الأولويات" [1]. وهي ليست مفاهيم مجردة، بل أنسقة رمزية تُنتجها التفاعلات الاجتماعية، وتتجسد في الممارسات اليومية عبر آليات التنشئة الاجتماعية. وفقًا لـ دوركهايم، تشكِّل القيمُ "الضمير الجمعي" الذي يُحافظ على التماسك الاجتماعي، بينما يرى بورديو أنها جزء من "رأس المال الرمزي" الذي يحدد مواقع الأفراد في الفضاء الاجتماعي.

تتميز القيم بثنائية جوهريّة: فهي من جهةٍ "قدوة تستحق الاحترام والامتثال"[2]، ومن جهةٍ أخرى تفرض نفسها كقواعد ملموسة تحكم السلوك عبر آلية الجزاءات الاجتماعية.

1- العربي زغايش؛ توفيق رتاب، **القيم الاجتماعية وآثارها على تشكيل الثقافة المهنية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة ابن خلدون تيارت ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، سنة 2021-2022، ص26.

2- زنقوفي عبير، **تأثيرات استخدامات الأنترنت على القيم الاجتماعية لدى الشباب، دراسة ميدانية على عينة من عمال مركز التكوين المهني والتمهين، أحمد بلمارس، بولاية قالمة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع الاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، سنة 2019-2020، ص.ص32-33.

في المجتمع الجزائري، تُكشف أزمة القيمة الاجتماعية للتعليم عبر التناقض بين الاعتراف الرسمي به كـ"حق أساسي"، والتمثيلات الجماعية التي تُقلل من أهميته. تُظهر الدراسات أنَّ 42% من الشباب الجزائري يعتبرون التعليم "استثمارًا غير مجدٍ" في ظلِّ بطالة الخريجين التي تصل إلى 21.5%[1]. هذا الفصام يُمثِّل حالةً من العنف الرمزي وفق مفاهيم بورديو، حيث تُعيد البُنى الاقتصادية-الثقافية إنتاجَ تصوراتٍ تُهمِّش قيمة التعليم، رغم خطاب الدولة المثالي.

تبرز المحددات البنيوية لأزمة القيمة الاجتماعية للتعليمي، اقتصاديًّا، من تفوق قيمة الدخل الفوري، كمنحة البطالة، على الأرباح الرمزية للتعليم، في ظلِّ غياب ضمانات توظيفية؛ ثقافيًّا :هيمنة "ثقافة الريع" الناتجة عن الاقتصاد الريعي، والتي تُعلي من شأن المكاسب السريعة على الاستثمار المعرفي طويل المدى؛ تربويًّا :عزلة المنظومة التعليمية عن متطلبات سوق العمل، مما يُنتج "شهادات بلا قيمة تبادلية" حقيقية.

تؤثر التنشئة الأسرية في تشكيل المواقف تجاه التعليم عبر آليتين: أولا، التثبيط الرمزي: عبر تعزيز قيمٍ كـ"الزواج المبكر"، أو "العمل الحرفي"، كبدائل للتعليم العالي، ويضاف لها اليوم مزايا الحصول على منحة البطالة التي توفر دخلا مستقرا؛ التوجيه الانتقائي، حيث تُوجِّه الأسر أبناءَها نحو تخصصاتٍ تُعتبر "مربحة"، كالهندسة، متجاهلةً ميولهم الفعلية، مما يُعمق اغتراب الطلبة عن مساراتهم الدراسية، ومن ثم تصبح التخصصات التي تقيم بأنها غير مجدية ماديا، أكثر عرضة للنفور، خاصة مع تخصيص منحة البطالة، التي جعلت البطالة أكثر جدوى ماديا، بالمقارنة مع تخصصات غير مربحة.

لفهم تأثير القيمة الاجتماعية على خيارات الطلبة، سنقوم تحليل السرديات الفردية للطلبة لقاس الصراع بين "قيمة الشهادة" و"قيمة منحة البطالة"

1- المعهد الوطني للإحصاء، 2022.

2-1- تفضيل الدخل المادي على الدراسة :

يتعلق هذا المؤشر بقياس تفضيل الدخل المادي كقيمة اجتماعية على قرار مواصلة الدراسة، إذ سنحاول القيام بتحليل سوسيولوجي لاستراتيجيات الطلبة الجامعيين في الجزائر في هذا الشأن.

ومنه يجب أن نعلم أننا نفترض منذ البداية أنه في ظلِّ التحوُّلات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع الجزائري، بدأت في البروز إشكاليةُ خطيرة تتمثل في الانزياح نحو تفضيل الدخل المادي الفوري، المتمثل في منحة البطالة، على مواصلة المسار الأكاديمي، تُشكِّل هذه الظاهرةُ في نظرنا، وحسب توقعاتنا، نموذجًا لصراعٍ بين قيمتين: قيمة التعليم كرأس مال رمزي يعزز المكانة الاجتماعية للفرد؛ وقيمة المنحة كرأس مال اقتصادي يضمن الاستقرار المعيشي الفوري.

وفقًا لنظرية بيير بورديو، يُمكننا تفسير اختيارات الطلبة من خلال فهم الصراع بين أنواع رأس المال: فرأس المال الاقتصادي، المتمثل في منحة البطالة، يمنح قوةً ماديةً فورية، بينما يظل رأس المال الرمزي، الشهادة الجامعية، مرتبطًا بآفاق مستقبلية غامضة في ظلِّ أزمة بطالة الخريجين.

من جهتها تُقدم نظرية ماكس فيبر حول "العقلانية الاقتصادية"، إطارًا لفهم كيف يُجري الطلبةُ مقارناتٍ عقلانيةً بين تكلفة التعليم، الوقت، والجهد، والتمويل غير المباشر، ومنفعته المُحتملة، مقابل يقين الحصول على دخلٍ شهريٍّ عبر منحة البطالة. وهنا يمكننا المقارنة بين العوامل الدافعة: أي بين الإغراء المادي وانهيار شرعية الشهادة، والتي على أساسها تتحدد خيارات الطلبة عبر تفاعل عاملين رئيسيين:

- الإغراء الاقتصادي للدخل المادي، في مجتمعٍ يعاني 34% من شبابه من الفقر[1]، تُصبح منحةُ البطالة مصدرًا لجذبٍ لا يُستهان به، خاصةً مع عجز العديد من الأسر عن تغطية تكاليف التعليم غير المباشرة، كالمواصلات والكتب؛

1- البنك الدولي، 2022

ـ أزمة الشرعية الرمزية للتعليم: لم تعد الشهادة الجامعية تُعتبر ضمانةً للحراك الاجتماعي، كما يُعزز الخطابُ المجتمعي السائد، عبر مقولات مثل "الشهادة لا تطعم خبزًا"، تصوراتٍ سلبيةً تجاه القيمة الفعلية للتعليم.

وعليه سيكون هدفنا الأساسي في هذا البعد ومع هذا المؤشر هو قياس مدى تأثير قيمة الدخل المادي الاجتماعية على استراتيجيات الطلبة في اتخاذ القرار المتعلق بمواصلة الدراسة أو التوقف عنها بغرض الحصول على منحة البطالة، كما سنقوم بالمقارنة بين استراتيجيات الجنسين واستراتيجيات الطلبة من تخصصات مختلفة لمعرفة مدى تأثير الجنس والتخصص على هذه الاستراتيجيات والاختيارات.

2ـ جاذبية منحة البطالة اقتصاديا :

لا يقتصر تأثير السياسات الاجتماعية، بما في ذلك برامج التحويلات المالية كمنحة البطالة، على أبعادها الاقتصادية الصرفة، بل تمتد لتشمل أبعادًا سوسيولوجية عميقة تتعلق بكيفية تفاعل الأفراد مع هذه السياسات، وكيف تؤثر على تصوراتهم، اختياراتهم، واستراتيجياتهم الحياتية، وخاصة في مجالات حيوية كالتعليم والمسار المهني. إن فهم "جاذبية" منحة البطالة، من منظور سوسيولوجي، يتطلب تجاوز التعريف الاقتصادي المباشر للدخل، للنظر إليها كقوة دافعة تؤثر على عملية اتخاذ القرار لدى الطلبة، وتشكل استراتيجياتهم المستقبلية المتعلقة بمواصلة الدراسة من عدمها. يتعلق الأمر هنا بقياس الكيفية التي يُقيّم بها الطلبة قيمة هذه المنحة، ليس فقط كمبلغ مالي، بل كعامل مؤثر في حساباتهم للمستقبل، خاصة في سياق يتسم بالهشاشة الاقتصادية وعدم اليقين بشأن فرص العمل المتاحة لخريجي الجامعات.

تشير الملاحظات الأولية، المدعومة بدراسات سابقة، إلى وجود توجه لدى فئة من الشباب، وخاصة طلبة الجامعات المتوقع تخرجهم أو الخريجين الباحثين عن عمل لأول مرة، نحو الانجذاب إلى منحة البطالة. هذه المنحة، التي أقرّتها الحكومة الجزائرية بموجب قانون المالية لعام 2022[1]، كإعانة مالية تستهدف التخفيف من حدة البطالة وتحفيز الإدماج، تُنظر إليها

1ـ مسعود قريمس؛ محمد عليوة، **سياسة منحة البطالة والاستقرار الاجتماعي والسياسي**، مجلة دراسات في علم الاجتماع المنظمات، مجلد: 11، العدد: 1، السداسي الأول، 2023، ص81.

من قبل البعض كبديل فوري للدخل في ظل صعوبة إيجاد فرص عمل تتناسب مع المؤهلات الأكاديمية.

إن الهدف المركزي لبحثنا هو استكشاف العلاقة بين التقييم الذاتي للقيمة الاقتصادية لهذه المنحة من قبل الطلبة، وتأثير هذا التقييم على طموحاتهم ورغبتهم في مواصلة الدراسة أو الانخراط في مسارات تعليمية أخرى.

لا يقتصر الاهتمام هنا على معرفة ما إذا كانت المنحة تُشكّل بديلاً للدراسة، بل يتعداه إلى فهم الآليات السوسيولوجية التي تجعل الطلبة يعيدون تشكيل استراتيجياتهم في الموازنة بين العائدات المتوقعة من المنحة، مقابل العائدات المحتملة، وغير المؤكدة، من مواصلة الدراسة. إننا نسعى إلى استكشاف كيف يدرك الطلبة "قيمة" هذه المنحة، وكيف يدمجون هذا الإدراك ضمن حساباتهم العملية المتعلقة بمسارهم التعليمي والمهني. لفهم هذه الديناميكيات، سنقوم بقياس "جاذبية" منحة البطالة من منظور الطلبة من خلال مؤشرين رئيسيين، مع الأخذ في الاعتبار فروقات محتملة بناءً على الجنس والتخصص الأكاديمي.

2-1- منحة البطالة كمصدر دخل مستقر:

يتمثل أحد جوانب الجاذبية الاقتصادية لمنحة البطالة في تصور الطالب لها كمصدر دخل شهري يمكن الاعتماد عليه. على الرغم من أن الهدف الرسمي للمنحة قد يكون توفير دعم مؤقت، فإن استمرار صرفها وتزايد عدد المستفيدين قد يُرسّخ تصوراً بتحوّلها إلى دخل شبه قار في أذهان بعض الطلبة، خاصة في ظل محدودية فرص العمل البديلة. من منظور سوسيولوجي، يثير هذا التصور تساؤلات حول كيفية تأثير الدخل المستقر والمضمون نسبيًا، حتى وإن كان محدود القيمة اقتصاديًا في المطلق، على عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالاستثمار في التعليم، الذي يُنظر إليه على أنه استثمار طويل الأجل ذو عائدات غير مؤكدة ومؤجلة.

لقياس هذا المؤشر، أي مدى اعتبار الطلبة لمنحة البطالة "دخلاً قارا" أو مستقراً، وكيف يؤثر ذلك على استراتيجياتهم الدراسية، سنسعى إلى قياس تصور الطلبة للاستقرار الناتج عن الدخل، وأثره على قرار مواصلة الدراسة، سيتم تحليل هذه القياسات كيفياً، قصد فهم كيف يختلف تصور "الاستقرار" بين الطلبة على أساس الجنس والتخصص، وأثره على

الاستراتيجيات الدراسية بين الذكور والإناث، وبين طلبة التخصصات ذات الفرص الاقتصادية المختلفة. يعكس هذا التحليل كيف تُشكّل الظروف الاجتماعية والتوقعات المرتبطة بالجنس والتخصص استراتيجيات الطالب للقيمة النسبية للدخل المضمون الخاص بمنحة الطلبة، مقابل الاستثمار التعليمي المحفوف بالمخاطر بسبب عدم اليقين.

2-2- منحة البطالة كمصدر حماية اقتصادية:

لا تقتصر الجاذبية الاقتصادية للمنحة على توفير دخل، بل قد تتعلق أيضاً بالشعور بالحماية من الهشاشة الاقتصادية، شبح الفقر، والتبعية المالية للأسرة أو لجهات أخرى. في سياق اجتماعي يرتفع فيه معدل البطالة بين الشباب المتعلم، وتتزايد فيه الضغوط الاقتصادية، يمكن أن تُشكّل المنحة شبكة أمان تقلل من المخاوف المرتبطة بعدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية أو الحصول على استقلال مالي نسبي.

لقياس هذا المؤشر، أي مدى تصور الطلبة لمنحة البطالة كـ"حماية اقتصادية"، وكيف يؤثر هذا التصور على استراتيجياتهم المستقبلية المتعلقة بالدراسة والمغامرة بمسارات مهنية غير مضمونة.

وعليه سنحاول في هذا المؤشر قياس العلاقة بين تصور الحماية الاقتصادية التي يمكن أن توفرها منحة البطالة، والاستراتيجيات الطلابية المتعلقة بمواصلة الدراسة أو التوقف عن الدراسة، أي أننا سنسعى إلى تحليل القياسات كيفياً، مع التركيز على مقارنة الفروقات في تصور "الحماية الاقتصادية"، وتأثيرها على الاستراتيجيات بين الجنسين والتخصصات. يسعى هذا التحليل إلى فهم كيف يمكن أن تختلف تجارب الهشاشة الاقتصادية والتبعية، المرتبطة بالجنس أو نوع التخصص، الذي قد يؤثر على التوقعات المهنية، وكيف تؤثر هذه التجارب على تقييم منحة البطالة كآلية حماية، ومن ثم على حسابات الطالب بشأن جدوى الاستثمار في التعليم العالي، في مقابل القبول بالوضع الراهن المتمثل في الحصول على منحة البطالة.

إن دراسة هذين المؤشرين، "المنحة كدخل مستقر" و"المنحة كحماية اقتصادية"، من منظور الطالب نفسه وكيف يدركها ويقيمها، ستسمح لنا بإعادة بناء "استراتيجيات" الطلبة في الموازنة بين البدائل المتاحة. سيتم تحليل هذه الاستراتيجيات ومقارنتها بناءً على متغيري

الجنس والتخصص لفهم كيف تُشكّل العوامل السوسيولوجية الأساسية، مثل الأدوار الجندرية، والتوقعات المرتبطة بالمجال الدراسي، والشبكات الاجتماعية، في عملية اتخاذ القرار لدى الشباب في مفترق طرق حاسم، يتعلق بمستقبلهم التعليمي، والمهني في سياق اجتماعي واقتصادي معين.

3- جاذبية منحة البطالة اجتماعيا :

لا تقتصر جاذبية منحة البطالة على أبعادها الاقتصادية كما تم تناولها سابقاً، بل تمتد لتشمل أبعاداً اجتماعية، وسوسيولوجية، تؤثر بشكل مباشر على تصورات الأفراد لأنفسهم، ولمكانتهم ضمن الشبكات الاجتماعية المختلفة، الأسرة، والأقران، والمجتمع، وعلى استراتيجياتهم في التموضع الاجتماعي. إن فهم الجاذبية الاجتماعية للمنحة يتطلب النظر إليها كتدخل في السياسة الاجتماعية يهدف إلى تحقيق غايات مثل تعزيز التماسك والعدالة الاجتماعية، ولكن، الأهم من ذلك سوسيولوجياً، هو كيفية إدراك وتأويل هذا التدخل من قبل الفئة المستهدفة، وكيف يؤثر هذا الإدراك على سلوكياتهم واختياراتهم الحياتية في الحياة اليومية. يتعلق الأمر هنا بكيفية مساهمة المنحة في إعادة تعريف الأدوار الاجتماعية، والشعور بالكرامة والاعتراف الاجتماعي، ومستوى الاندماج ضمن النظم الاجتماعية القائمة.

في سياق الدراسة الحالية، نهدف إلى قياس الجاذبية الاجتماعية لمنحة البطالة من منظور طلبة الجامعة والخريجين الجدد، واستكشاف كيف يؤثر هذا الإدراك على استراتيجياتهم المتعلقة بمواصلة الدراسة، أو التوقف عنها. نفترض أن القيمة الاجتماعية التي تُسند إلى المنحة من قبل المستفيدين، قد تُشكّل عاملاً مهماً في الموازنة بين الوضع الاجتماعي، الذي توفره المنحة، وما يرتبط بها من شعور بالأمان، والاستقلال النسبي، والانتماء لنظم الدعم، والوضع الاجتماعي المرتبط بكون الفرد طالباً، أو خريجاً يسعى لتحقيق مكانة مهنية، واجتماعية أعلى عبر التعليم. لفهم هذه الديناميكيات، سنقوم بقياس الجاذبية الاجتماعية للمنحة من خلال مؤشرين رئيسيين، مع تحليل مقارن للفروقات المحتملة بناءً على متغيري الجنس والتخصص الأكاديمي.

3-1- المنحة وتصورات المكانة الاجتماعية والكرامة:

تمثل برامج الحماية الاجتماعية، كما تُعرّفها منظمات دولية مثل الإسكوا[1]، بأنها إجراءات تهدف للحد من الفقر وعدم المساواة وتعزيز رأس المال البشري والحماية من المخاطر الاقتصادية. وفي سياق منحة البطالة، فإن أحد أبعادها الاجتماعية الهامة هو مساهمتها المحتملة في توفير حد أدنى من الحماية الاجتماعية يقلل من الشعور بالهشاشة المرتبطة بالبطالة، وبالتالي قد يؤثر على تصور الفرد لمكانته الاجتماعية وشعوره بالكرامة. في مجتمعات حيث يُقيّم الأفراد بناءً على مساهمتهم الاقتصادية أو مكانتهم المهنية، قد يُشكّل عدم الحصول على عمل تحدياً للكرامة الذاتية، والاعتراف الاجتماعي. السؤال هنا هو إلى أي مدى تُعوّض منحة البطالة هذا الشعور بالنقص، وتُسهم في منح الطالب المتخرج شعوراً بالمكانة المقبولة اجتماعياً داخل أسرته وبين أقرانه، وتُحافظ على كرامته في فترة البحث عن عمل.

لقياس هذا المؤشر، أي تصورات الطلبة بخصوص مساهمة منحة البطالة في تحسين مكانتهم الاجتماعية وشعورهم بالكرامة، وتأثير ذلك على رغبتهم في مواصلة الدراسة، سنقوم تصور الطلبة المتخرجين لقيمة الحماية الاجتماعية التي يمكن أن توفرها منحة البطالة وأثرها على استراتيجيات الطلبة بخصوص مساراتهم التعلمية، مع إمكانية المقارنة بين الجنسين والتخصصات. ومن ثم سيتم تحليل البيانات كيفيا لفهم المبررات والسياقات التي تُشكّل هذه التصورات، وكيف تختلف تجارب الشعور بالمكانة والكرامة المرتبطة بالمنحة بناءً على الخلفيات الاجتماعية، التوقعات الجندرية، والفرص المتاحة في سوق العمل حسب التخصص. يهدف هذا التحليل إلى كشف كيف تؤثر العوامل الاجتماعية الأوسع على كيفية إدراك الأفراد للوضع الاجتماعي الذي توفره منحة البطالة مقارنة بوضع الطالب.

3-2- المنحة وتصورات قيمة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية:

توفر منحة البطالة للمستفيدين منها الحق في الاستفادة من نظام الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، بما في ذلك التأمين الصحي وبطاقة الشفاء. يمكن أن يُشكّل هذا الجانب من

1- نوال خروبي؛ علي بودلال، **دور برامج الحماية الاجتماعية في التخفيف من البطالة في الجزائر**، منحة البطالة نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة. المجلد: 6، العدد: 2، سبتمبر 2023، ص728.

المنحة جاذبية اجتماعية إضافية تتجاوز مجرد الدخل المالي، حيث يوفر شعوراً بالأمان والحماية ضد المخاطر الصحية، وهو ما يُعدّ جزءاً هاماً من شبكة الأمان الاجتماعي في أي مجتمع. إن إتاحة هذه الحماية قد تؤثر على تقييم الطالب لمختلف المسارات المستقبلية؛ فقد تُقلّل من إلحاحه في البحث عن عمل رسمي، الذي يوفر عادة الضمان الاجتماعي، إذا كانت المنحة توفر بديلاً مقبولاً في هذا الجانب.

لقياس هذا المؤشر، أي تصورات الطلبة حول قيمة وأهمية الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية المرتبطة بمنحة البطالة، وتأثير هذه التصورات على مواقفهم من مواصلة الدراسة، سنعمل على قياس أثر هذه الامتيازات الاجتماعية والصحية على تشكيل تصورات الطلبة بخصوص منحة البطالة، ومن ثم نحاول معرفة مدى تأثير هذا التصور على استراتيجيات الطلبة التعليمية، بالنسبة للجنسين وبالنسبة للتخصصات.

سنركز في تحليلنا السوسيولوجي الكيفي على مقارنة إدراك قيمة الضمان الصحي وتأثيره على الاستراتيجيات بين الجنسين والتخصصات. يمكن أن تكشف الفروقات بين الجنسين عن كيفية اختلاف الوعي بالمخاطر الصحية أو الاعتماد على الرعاية الصحية. كما يمكن أن تكشف الفروقات بين التخصصات عن كيفية تأثير المسارات المهنية المتوقعة، بعض المهن قد توفر ضماناً صحياً أفضل من غيرها، على تقييم هذا الجانب من المنحة. يهدف هذا التحليل إلى فهم كيف يؤثر إدراك عنصر الحماية الاجتماعية والصحية على حسابات الطالب في الموازنة بين الوضع المتاح كحاصل على منحة البطالة، والوضع المستقبلي المحتمل كخريج ذي مؤهلات أعلى، غير متأكد من الوصول إلى منصب عمل يتيح له نفس الامتيازات التي تتيحها منحة البطالة.

من خلال قياس هذين المؤشرين المتعلقين بالجاذبية الاجتماعية، المكانة والكرامة، وقيمة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، وتحليل ارتباطهما بالاستراتيجيات التعليمية المستقبلية، مع الأخذ في الاعتبار متغيري الجنس والتخصص، يمكننا الحصول على فهم أعمق لكيفية تفاعل طلبة علم الاجتماع مع السياسات الاجتماعية وكيف تُشكّل هذه السياسات، من خلال الأبعاد المدركة، مساراتهم الحياتية وقراراتهم الاستراتيجية في سياق اجتماعي واقتصادي معقد.

ستوفر هذه المنهجية الأدوات اللازمة لالتقاط وتفسير الأبعاد السوسيولوجية المعقدة لجاذبية منحة البطالة في الحياة اليومية للشباب الجامعي.

4- النظام الدراسي ومنحة البطالة مقابل التنفير من الدراسة:

لا يمكن فهم استراتيجيات الطلبة المتعلقة بمواصلة التعليم، أو التوقف عنه، بمعزل عن السياق المؤسسي الذي يتفاعلون ضمنه، ألا وهو النظام الدراسي الجامعي. يُعدّ النظام التعليمي مؤسسة اجتماعية كبرى، تتشكل من مجموعة مترابطة من القواعد، والتنظيمات، والإجراءات التي لا تهدف فقط إلى نقل المعرفة، بل تسهم أيضاً في تشكيل سلوكات الطلبة، وتوقعاتهم، ومساراتهم المستقبلية. إن الطريقة التي يُصمّم بها هذا النظام، وكيفية تفاعل الطلبة معه في حياتهم اليومية، يمكن أن تُشكّل عوامل دافعة للاستمرار في المسار التعليمي أو مثبطة عنه، خاصة عند وجود بدائل مثل منحة البطالة. يُقصد بـ"النفور من الدراسة" في هذا السياق ليس مجرد عدم رغبة ذاتية بحتة، بل هو نتاج تفاعل معقد بين الاستعدادات الفردية والبيئة التنظيمية للجامعة بما تتضمنه من تعقيدات إجرائية، متطلبات أكاديمية، ومستوى دعم متاح.

في هذا الجزء، نسعى إلى قياس الكيفية التي يؤثر بها النظام الدراسي الجامعي، كما يُدركه ويُقيّمه الطلبة، على استراتيجياتهم في الموازنة بين الاستفادة من منحة البطالة أو مواصلة الدراسة. سنركز على بعدين رئيسيين للنظام الدراسي يمكن أن يُشكّلا عامل تنفير محتمل من الدراسة الأكاديمية، وهما: الصعوبة المدركة للمسار الدراسي ومتطلباته، والتعقيد المدرك للإجراءات الأكاديمية والإدارية. سيتم قياس أثر هذين البعدين المدركين على استراتيجيات الطلبة، مع تحليل مقارن للفروقات المحتملة بناءً على متغيري الجنس والتخصص الأكاديمي.

4-1- عبء المسار الدراسي وتعقده المدرك:

يتسم النظام الدراسي في الجامعة الجزائرية، وتحديداً نظام ليسانس-ماستر-دكتوراه (LMD)المعتمد منذ عام 2004[1]، بسمات هيكلية قد تُشكّل تحدياً للطلبة. من هذه السمات طول فترة التكوين الأكاديمي، 3 سنوات ليسانس، وسنتان ماستر، وصعوبة وطول مسار الدكتوراه،

1- عبد الرحمن عداد؛ الحاج عبو شرفاوي، **أثر التمثيل البيداغوجي الطلابي في الجامعة الجزائرية**، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 8، العدد: 1، 2022، ص.ص337-238.

وكثرة التقييمات والاختبارات، بالإضافة إلى كثافة المحتوى الدراسي ومتطلبات الأعمال الموجهة وساعات المحاضرات الطويلة. يمكن لهذه العوامل، مجتمعةً، أن تولّد شعوراً بالإرهاق، الضغط النفسي، وصعوبة في استيعاب المواد، وهو ما قد يتفاقم في غياب مرافقة بيداغوجية كافية وموجهة بشكل فعال، رغم التأكيد على أهميتها في النصوص التنظيمية[1]. إن تصور الطالب لهذا "العبء" الأكاديمي ليس مجرد مسألة شخصية، بل هو نتاج تفاعل بين متطلبات المؤسسة التعليمية وقدرات الطالب ودعمه الاجتماعي.

لقياس هذا المؤشر، أي العبء والتعقيد المدرك للمسار الدراسي من قبل الطلبة، وتأثير هذا الإدراك على استراتيجياتهم، أي الموازنة بين منحة البطالة، مقابل مواصلة الدراسة، سنحاول التعرف على تصورات الطلبة لتنظيم التعليم، وتصورهم لمدى تعقيداته، وهل يشكل بالفعل عبئا يسعون إلى التخلص منه بشكل سريع، ما يعني أنهم يضعون في الحسبان تصورهم للنظام التعليمي عند الموازنة بين الحصول على منحة البطالة ومواصلة المسار الدراسي. أي أننا سنحاول استكشاف تجارب محددة تتعلق بالشعور بالضغط، والصعوبات الأكاديمية، ومدى فعالية الدعم المقدم، وتأثيرها على قرارات واختيارات الطلبة.

سنعمل من خلال التحليل السوسيولوجي الكيفي إلى المقارنة بين تصورات العبء الدراسي بين الذكور والإناث، وبين التخصصات المختلفة. يُمكن أن تكشف الفروقات بين الجنسين عن كيفية تأثير التوقعات الاجتماعية أو المسؤوليات الأسرية، التي قد تختلف بين الجنسين، على تحمل العبء الدراسي. كما يمكن أن تُظهر الفروقات بين التخصصات كيف تؤثر طبيعة المواد الدراسية ومستوى الدعم المتاح في أقسام مختلفة على إدراك الصعوبة. يهدف هذا التحليل إلى فهم كيف يُشكّل التفاعل بين البنية الأكاديمية للجامعة، المسار، والتقييمات، والدعم، والخصائص الاجتماعية للطلبة، في تصورهم لـ "تكلفة" مواصلة الدراسة، مما يؤثر على جاذبية حل بديل مثل منحة البطالة.

1- حمزة شراك؛ خضرة براك، **واقع مشكلات العمل المعرفي لطالب الجامعي في الجزائر وفق نظام ل.م.د**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، سنة 2020، ص286.

4-2- تعقيد إجراءات المواظبة والانتقال:

إلى جانب العبء الأكاديمي، يمكن للتعقيدات الإدارية والإجرائية المرتبطة بالنظام الدراسي أن تُشكّل عائقاً إضافياً، وتُسهم في نفور الطلبة. يتضمن ذلك تعقيدات في فهم وتطبيق قواعد المواظبة على المحاضرات، والأعمال الموجهة، وصعوبة استيعاب آليات الانتقال من مستوى دراسي لآخر، مثل نظام احتساب الأرصدة، تعويض النقاط بين المواد والوحدات، وشروط الحصول على المعدل المطلوب للانتقال[1]. يمكن أن تؤدي هذه التعقيدات، في الحياة اليومية للطالب، إلى الشعور بالإحباط، وفقدان التوجيه، وحتى التخلي عن المسار الدراسي إذا أصبحت متطلبات النظام الإجرائية مرهقة للغاية، وتوفرت البدائل المغرية، التي يمكن أن تكون منحة البطالة واحدة منها.

لقياس هذا المؤشر، أي التعقيد المدرك لإجراءات المواظبة والانتقال من قبل الطلبة، وتأثير هذا الإدراك على استراتيجياتهم في الموازنة بين منحة البطالة مقابل مواصلة الدراسة سنحاول تقييم واستكشاف تجارب محددة للطلبة مع التعقيدات الإجرائية، والصعوبات في الحصول على المعلومات، ومدى تأثيرها على دافعيتهم للبقاء في النظام التعليمي، خاصة مع توفر إمكانية التخلص من هذه الأعباء مقابل دخل قار توفره منحة البطالة.

سيتم التحليل السوسيولوجي للمعطيات كيفياً، لمقارنة إدراك تعقيد الإجراءات وتأثيره على الاستراتيجيات بين الجنسين والتخصصات، إذ يمكن أن تُظهر الفروقات كيف يؤثر وعي الطلبة بتعقيدات نظام التقييم والمواظبة على استراتيجياتهم المستقبلية، خاصة ما تعلق منها بالموازنة بين الاكتفاء بمنحة البطالة أو توقيف مواصلة الدراسة بسبب هذه التعقيدات. يمكن أن يختلف هذا الوعي حسب الجنس أو التخصص، ويمكن أن يؤثر على قدرة الطالب على فهم وتجاوز التعقيدات الإجرائية، كما يمكن أن يكشف لنا تحليل معطيات هذا المؤشر كيف يمكن أن يؤثر الإحباط الناتج عن هذه التعقيدات على تقييم الطالب للقيمة النسبية للاستمرار في المسار الأكاديمي مقابل اختيار مسار أبسط، أي الحصول على منحة البطالة. يهدف هذا التحليل إلى فهم

1 - سميرة منصوري؛ حكيمة وشنان؛ **حنان بوطورة، أساليب التقويم في الجامعة الجزائرية في ظل ل.م.د**، مجلة مقاربات، مجلد 06، العدد 03، سنة 2020، ص.ص 63-64.

كيف يمكن لخصائص النظام المؤسسي، كما تُدرك ذاتياً، أن تُشكّل عنصراً في حسابات الطالب الاستراتيجية عند الموازنة بين المسارات المتاحة في الحياة اليومية.

من خلال قياس هذين المؤشرين المتعلقين بالنظام الدراسي، العبء والتعقيد الأكاديمي، وتعقيد الإجراءات، وتحليل ارتباطهما باستراتيجيات الطلبة، مع الأخذ في الاعتبار متغيري الجنس والتخصص، يمكننا تقديم رؤية سوسيولوجية حول الكيفية التي يمكن أن تُسهم بها خصائص المؤسسة التعليمية نفسها في دفع بعض الطلبة نحو تفضيل بدائل مثل منحة البطالة على إكمال مسارهم الأكاديمي، وكيف تتفاوت هذه الديناميكيات بين الفئات الطلابية المختلفة.

- إعداد وسيلة القياس :

بعد الانتهاء من تحديد المعنى الإجرائي لمفاهيم الفرضيات سنقوم بإعداد وسيلة قياس هذه المؤشرات والتي ستتمثل في المقابلة، على اعتبار أننا أخترنا التحليل السوسيولوجي الكيفي، فهدفنا من جمع المعطيات سيركز على جمع التجارب الخاصة بأفراد العينة بخصوص كل مؤشر، ولأننا اخترنا المقارنة على أساس الجنس والتخصص، سنقتصر في المعلومات السوسيومهنية على متغير الجنس والتخصص فقط، وعليه قمنا ببناء دليل المقابلة الخاص بدراستنا وفق البنية التالية:

يهدف هذا الدليل إلى توجيه إجراء المقابلات المعمقة مع طلبة الجامعة المقبلين على التخرج، لفهم تصوراتهم واستراتيجياتهم المتعلقة بمواصلة الدراسة في ضوء توفر منحة البطالة، وتأثير خصائص النظام الدراسي على هذه الاستراتيجيات. تم بناء هذا الدليل بما يتوافق مع المفاهيم والأبعاد والمؤشرات التي تم أجرأتها في خطة البحث، مع التركيز على جمع التجارب والتصورات الذاتية للمبحوثين كما يتطلبه التحليل السوسيولوجي الكيفي، يجب أن ننبه في الختام أن الأسئلة التي تم توقعها في الدليل هي ذات طابع توجيهي، وأنه يمكن للباحث أن يضيف أو يحذف أسئلة بحسب تطور المقابلات، وبحسب ردود أفعال الطلبة. أنظر الملحق رقم 1.

منهجية الدراسة:

إن مقاربة أي ظاهرة اجتماعية بالبحث العلمي تقتضي بناءً منهجياً متكاملاً يربط بين الإطار النظري الذي يوجه عملية الفهم والتفسير، والمقاربة المنهجية التي تحدد سبيل جمع وتحليل المعطيات. تُعدّ المنهجية بمستوياتها المختلفة (النظرية، المنهج، التقنيات) حجر الزاوية في بناء المعرفة السوسيولوجية الرصينة، حيث توفر الأدوات اللازمة للانتقال من الملاحظات الأولية للظواهر، إلى بناء تفسيرات معمقة ومستندة إلى أدلة.

على المستوى النظري: إستراتيجية الفاعل لميشال كروزيه

تُمثّل المقاربة النظرية الإطار المفاهيمي والمرجعي الذي يحدد الزاوية التي ينظر منها الباحث إلى الظاهرة المدروسة، ويُزوّده بالأدوات النظرية لتفسير العلاقات بين أبعادها المختلفة، والنظرية، باعتبارها مجموعة القوانين تفسر الظاهرة، وتوفر للباحثين الأدوات المفاهيمية لمقاربة ظواهر أخرى أو مشابهة، تحدد لنا البناء النظري الذي يمكن أن نؤسس عليه تحليلنا السوسيولوجي، انطلاقاً من هذا الفهم لدور النظرية، في منح الباحث الأدوات المنهجية، وتوجيه عملية الكشف عن ميكانيزمات الظاهرة، فقد ارتأينا في هذه الدراسة تبني مقاربة إستراتيجية الفاعل لعالم الاجتماع الفرنسي ميشال كروزيه، كإطار نظري ملائم لفهم ديناميكيات العلاقة بين منحة البطالة والنظام الدراسي واستراتيجيات الطلبة. خاصة وأنا إشكالية الموازنة بين مواصلة الدراسة أو التوقف عنها للحصول على منحة البطالة تقع في صميم استراتيجية، تنظيم وتسيير الطالب لحياته المستقبلية، في فترة عمرية وزمنية مفصلية وحرجة، تضع الطالب بعد التخرج في صميم الموازنة بين خيار المواصلة أو الحصول على منحة البطالة.

يندرج عمل ميشال كروزيه ضمن سوسيولوجيا التنظيم، حيث انطلق في دراساته النقدية من تحليل مفهوم البيروقراطية الذي قدمه ماكس فيبر كنموذج عقلاني مثالي للتنظيم. إلا أن كروزيه، مستنداً إلى بحوث إمبريقية معمقة، أبرز قصور النموذج الفيبري في تفسير السلوك الفعلي للفاعلين داخل التنظيمات والذين لا يقتصرون على مجرد الامتثال للقواعد الرسمية. لقد أظهر كروزيه أن الفاعلين ليسوا مجرد أدوات سلبية في يد التنظيم البيروقراطي، بل يمتلكون

هامشاً من الحرية والمبادرة تسمح لهم بتطوير "إستراتيجيات" تهدف إلى تحقيق أهدافهم الخاصة، والتي قد تتعارض أحياناً مع الأهداف الرسمية للتنظيم.

يُركّز كروزيه على أن فهم مشاكل التغيير داخل التنظيمات البيروقراطية يتطلب تبني منظور ديناميكي يحلل التفاعل بين استراتيجيات الفاعلين، الأفراد أو المجموعات، ومنطق عمل النظام البيروقراطي نفسه. وقد أثبت ذلك في دراساته التي أجراها على مؤسسات مثل الوكالة المحاسبية، والاحتكار الصناعي. أظهرت هذه الدراسات كيف أن القواعد والإجراءات البيروقراطية يمكن أن تخلق "روتين" يؤثر على شعور الموظفين بأهميتهم كفاعلين قادرين على المساهمة في الأهداف التنظيمية. كما كشفت عن وجود ديناميكيات داخلية بين المجموعات المختلفة من الفاعلين ضمن الهيكل التنظيمي [1].

يُمكن إسقاط هذه المقاربة النظرية على بحثنا لفهم العلاقة بين منحة البطالة وتأثيرها على المسار الجامعي من زاوية سوسيولوجية تحليلية. فالطلبة الجامعيون يُنظر إليهم كـ"فاعلين" يسعون لتحقيق أهدافهم، نجاح أكاديمي، والحصول على وظيفة، واستقرار مالي، ومكانة اجتماعية، ضمن "نظامين" أساسيين يتفاعلون معهما: النظام التعليمي الجامعي ببيروقراطيته وقواعده ومتطلباته، الذي قد يُشكّل عامل "تنفير" من الدراسة، ومن جهة أخرى، سياسة منحة البطالة كـ"نظام" يوفر فرصة، أو دخلاً، وشكلا من الحماية، قد تُشكّل عامل "جاذبية". من خلال مقاربة كروزيه، لا ننظر إلى استراتيجيات الطلبة، سواء بمواصلة الدراسة أو الاكتفاء بالمنحة، كرد فعل سلبي أو امتثال بسيط، بل كنتيجة لـ"إستراتيجيات" يُبلورها هؤلاء الفاعلون بناءً على تمثلاتهم للفرص والقيود التي يفرضها عليهم النظامان، وكيف يوازنون بين البدائل المتاحة لتحقيق أهدافهم الشخصية في سياقهم الاجتماعي. هذا المنظور يسمح بتحليل الفاعلين، الطلبة في هذه الدراسة، في تفاعلهم مع النظام التعليمي البيروقراطي ونظام منحة البطالة، وفهم كيف تُشكّل هذه الأنظمة تصوراتهم وتوجهاتهم نحو النفور أو الانجذاب.

1- صحراوي حمامة؛ بن رمضان سامية، **الفعل الاستراتيجي لميشال كروزيه**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 10، العدد 01، سنة 2022، ص230.

على مستوى المنهج:

عند معالجة الظواهر الاجتماعية، يُعدّ الاختيار المنهجي أمراً بالغ الأهمية، حيث يمثل الطريق الذي يختار الباحث السير فيه للوصول إلى الغاية البحثية. ويعرف الدكتور عبد الرحمان بدوي المنهج بأنه "الطريق الذي يؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة ومعلومة"[1]. إن طبيعة الموضوع المدروس وأهدافه البحثية هي التي تُحدّد أنسب المناهج التي ينبغي اتباعها.

في دراستنا التي تتناول أثر منحة البطالة على المسار الجامعي من منظور سوسيولوجي، ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي يُعدّ المنهج الوصفي مقاربة أساسية في العلوم الاجتماعية تهدف إلى جمع معلومات دقيقة ومفصلة عن ظاهرة معينة كما هي قائمة في الواقع، وتوصيف خصائصها وأبعادها المختلفة، والكشف عن العلاقات المحتملة بين متغيراتها دون التدخل فيها. يتناسب المنهج الوصفي مع أهداف بحثنا المتمثلة في توصيف وفهم التغيرات التي قد تطرأ على استراتيجيات الطلبة الجامعيين في مواجهة توفر منحة البطالة، وتوصيف إدراكهم لجاذبية المنحة، اقتصادياً واجتماعياً، وإدراكهم لتنفير النظام التعليمي، ووصف الكيفية التي يوازنون بها بين هذين البعدين لاتخاذ قراراتهم بشأن مواصلة الدراسة أو الاكتفاء بالمنحة. يسمح لنا هذا المنهج بتصوير دقيق لهذه الظاهرة المعقدة، وتحليل العوامل المؤثرة فيها كما تتجلى في واقع الطلبة المبحوثين، تمهيداً لبناء تفسيرات سوسيولوجية معمقة لاستراتيجياتهم.

على مستوى التقنيات المنهجية:

بعد تحديد المنهج العام للدراسة، ننتقل إلى اختيار التقنيات المناسبة لجمع المعطيات الميدانية التي تُعدّ ضرورية لتحقيق أهداف البحث، في إطار المنهج الوصفي وبطبيعة موضوعنا الذي يهتم بالتصورات، الإدراكات، والاستراتيجيات المعقدة التي يعيشها الأفراد، تُعدّ التقنيات الكيفية لجمع البيانات هي الأنسب.

1- نادية سعيد عيشور وآخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، مؤسسة حسين راس جبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، السداسي الأول، سنة 2017، ص211.

لقد اعتمدنا بشكل أساسي على تقنية المقابلة كوسيلة رئيسية لجمع المعطيات، المقابلة، كما تُعرّف بأنها "إحدى وسائل جمع المعطيات والبيانات من مصادرها، وتتم بين طرفين حول موضوع محدد، منطلقاً من أسباب ومحققاً لغايات"[1]، تهدف إلى التعرف على الظاهرة المدروسة بعمق من خلال التفاعل المباشر بين الباحث والمبحوث. تُمكّننا المقابلة من الغوص في التجارب الذاتية للطلبة، واستكشاف تصوراتهم المعقدة حول جاذبية منحة البطالة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وفهم كيفية إدراكهم لخصائص النظام الدراسي كعامل منفر، والأهم من ذلك، الكشف عن "استراتيجياتهم" في الموازنة بين هذه العوامل واتخاذ قراراتهم المتعلقة بمسارهم التعليمي. تسمح لنا المقابلات بالحصول على بيانات نوعية غنية تعكس وجهات نظر المبحوثين بأصواتهم الخاصة، وهو أمر حيوي لفهم الأبعاد السوسيولوجية للظاهرة المدروسة. لقد تم إعداد دليل مقابلة مفصل بناءً على المؤشرات التي تمت أجرأتها لضمان تغطية جميع جوانب البحث بشكل منهجي، كما سبق وبيناه

بالإضافة إلى المقابلة، تم الاستعانة بتقنية الملاحظة كأداة مساندة وداعمة، الملاحظة هي مشاهدة الباحث للظاهرة التي يدرسها في واقع المستجوب، عن طريق تسجيل الباحث لملاحظاته خلال نزوله إلى الميدان. في سياق هذه الدراسة، ستُستخدم الملاحظة لتسجيل الملاحظات المرتبطة بالسياق الذي تتم فيه المقابلات، مثلاً، سلوك المبحوث، ولغة الجسد، والبيئة المحيطة التي قد تلقي ضوءاً على إجاباته. كما يمكن للملاحظة غير المشاركة في البيئة الجامعية، ممرات، وقاعات، وفضاءات الطلبة، أن توفر سياقاً إضافياً لفهم بعض الجوانب المتعلقة بتفاعل الطلبة مع النظام الدراسي، أو مناقشاتهم غير الرسمية حول منحة البطالة، أو مستقبلهم. تُكمّل الملاحظة بيانات المقابلة من خلال توفير معلومات غير لفظية أو سياقية، قد لا يتم التعبير عنها صراحة في الإجابات الشفهية، وتُعزّز فهم الباحث للسياق الاجتماعي الذي يُشّكل تصورات واستراتيجيات الطلبة. في حالات عدم تعاون المبحوثين في المقابلات، يمكن للملاحظات المسجلة أن تقدم رؤى جزئية، وإن كان الاعتماد الأساسي يظل على المعطيات التي توفرها المقابلات المعمقة.

1- عبد الغني عماد، **منهجية البحث في علم الاجتماع، الإشكاليات، التقنيات، المقاربات**، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2007، ص72.

باختصار، من خلال الجمع بين الإطار النظري لإستراتيجية الفاعل، والاعتماد على المنهج الوصفي، واستخدام تقنيتي المقابلة والملاحظة، نطمح إلى بناء فهم سوسيولوجي معمق للظاهرة قيد الدراسة، وتحليل كيف يتفاعل الطلبة كفاعلين معقدين مع نظامي التعليم ومنحة البطالة لتشكيل استراتيجياتهم المستقبلية في الحياة اليومية.

مجتمع البحث:

يُعدّ التحديد الدقيق لمجتمع البحث واختيار العينة الممثلة، أو الملائمة خطوة أساسية في بناء الدراسة السوسيولوجية، فالمعطيات التي يُمكن جمعها وتحليلها تتوقف على خصائص هؤلاء المبحوثين والسياق الاجتماعي الذي يوجدون فيه. تهدف هذه المرحلة إلى تعريف الإطار السوسيولوجي، والمكاني للدراسة، وتوضيح كيفية اختيار المشاركين الذين سيوفرون المعطيات اللازمة للإجابة عن إشكاليات البحث.

مجتمع البحث:

يشير مجتمع البحث في الدراسات السوسيولوجية إلى المجموعة الكاملة من الأفراد أو الوحدات الاجتماعية التي يهتم الباحث بدراستها وتعميم النتائج عليها. في سياق هذه الدراسة التي تتناول أثر منحة البطالة والنظام الدراسي على استراتيجيات الطلبة الجامعيين تجاه مواصلة الدراسة، يتمثل مجتمع البحث في الطلبة الجامعيين بجامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت الذين هم في المراحل النهائية من مسارهم الدراسي، خاصة طلبة الليسانس، أو الخريجين الجدد المؤهلين للاستفادة من منحة البطالة، أو الذين يدرسون خيار الحصول عليها. يمثل هؤلاء الطلبة الفئة الأكثر ملاءمة لدراسة الظاهرة قيد البحث، نظراً لوجودهم في مفترق طرق حاسم يتعلق بمستقبلهم الأكاديمي، والمهني، وتأثرهم المحتمل بالسياسات الجديدة مثل منحة البطالة، وبخبرتهم المباشرة مع النظام الدراسي الجامعي.

تتمركز الدراسة ميدانياً في جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، التي تُعدّ مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني. تأسست الجامعة كمركز جامعي عام 2008، وتمت ترقيتها إلى مصاف الجامعة عام 2020. تضم الجامعة عدة كليات وأقسام، وتُقدم تكويناً عالياً في مختلف التخصصات، وفقاً للمراسيم التنفيذية المنظمة لمهامها وهيكلها. بلغ عدد طلبتها

حسب بيانات إدارة الجامعة 13000 طالب، بينهما بلغ عدد الأساتذة 543 أستاذا، وتضم مخابر بحث معتمدة في مختلف المجالات. يكتسب اختيار هذه الجامعة كمجال للدراسة أهميته من كونها مؤسسة تعليم عالٍ جزائرية تعمل ضمن النظام الدراسي (LMD) وتُخرج سنوياً أفواجاً من الطلبة الذين يواجهون تحديات الانتقال إلى سوق العمل أو مواصلة الدراسة في ظل السياسات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، بما في ذلك منحة البطالة.

يتم تركيز الدراسة بشكل خاص على طلبة كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية داخل هذه الجامعة. تكمن أهمية هذه الكلية بالنسبة للبحث في أنها تضم تخصصات قد تختلف فيها فرص التوظيف المتصورة بعد التخرج مقارنة بالتخصصات العلمية أو التقنية، مما قد يجعل الطلبة أكثر عرضة للتفكير في بدائل أخرى، مثل منحة البطالة، أو إعادة تقييم جدوى مواصلة الدراسة العليا، من منظور اقتصادي واجتماعي. تضم الكلية عدة أقسام منها، أقسام رئيسية ذات صلة بالدراسة مثل قسم العلوم الاجتماعية، وقسم الأدب العربي، وقسم اللغة الفرنسية، وقسم اللغة الإسبانية.

العينة والمعاينة:

نظراً لطبيعة الدراسة التي تعتمد على المقابلات المعمقة لجمع معطيات كيفية تتعلق بالتصورات، الإدراكات، والاستراتيجيات الذاتية للطلبة، فقد تم اختيار عينة قصدية، تُعرف العينة القصدية بأنها العينة "التي يستخدم فيها الباحث الحكم الشخصي على أساس أنها هي الأفضل لتحقيق أهداف الدراسة. ومنه ينتقي الباحث أفراد عينته بما يخدم أهداف دراسته وبناء على معرفته دون أن يكون هناك قيود وشروط غير التي يراها هو مناسبة"[1]. يتناسب هذا النوع من العينات مع البحوث الكيفية التي لا تهدف إلى تعميم النتائج إحصائياً على كامل المجتمع الأصلي، بل إلى الغوص بعمق في الظاهرة المدروسة من خلال استكشاف تجارب، ووجهات نظر مجموعة، مختارة بعناية، من الأفراد الذين يمثلون الحالات الغنية بالمعلومات المتعلقة بسؤال البحث. جرت الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة من 20 أفريل إلى 15 ماي 2025 .

1- نادية سعيد عيشور وآخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ص 240.

تم تحديد حجم العينة بـ10 مبحوثين من طلبة كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بجامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت. تم اختيار هؤلاء المبحوثين بناءً على معايير تخدم أهداف الدراسة وتسمح باستكشاف أبعاد المؤشرات المحددة، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية المقارنة التحليلية بين فئات مختلفة. تشمل العينة المحددة:

02 طلبة من السنة الثالثة ليسانس تخصص علم الاجتماع. (1 ذكر، و1 أنثى)

02 طلبة من السنة الثالثة ليسانس تخصص علم النفس العيادي. (1 ذكر، و1 أنثى)

02 طلبة من السنة الثالثة ليسانس تخصص علم النفس العمل والتنظيم. (1 ذكر، و1 أنثى)

02 طلبة من السنة الثالثة ليسانس تخصص أدب عربي. (1 ذكر، و1 أنثى)

02 طلبة من السنة الثالثة ليسانس تخصص لغة فرنسية. (1 ذكر، و1 أنثى)

يُبرّر اختيار طلبة هذه المستويات بأنهم على وشك التخرج من المرحلة الأولى ليسانس، ويواجهون خيار الانتقال إلى الماستر أو التوقف، ويواجهون قرار البحث عن عمل أو التفكير في بدائل مثل منحة البطالة. كما أن تنوع التخصصات، ووجود طلبة من فئة الإناث وطلبة فئة الذكور سيسمح لنا بالمقارنات التي توقعناها في مرحلة الأجرأة، وبذلك يمكننا القول أنه تم الحرص، عند اختيار أفراد العينة، على تمثيل مختلف الأبعاد التي تمت الإشارة إليها في خطة الأجرأة، مثل الجنس والتخصص الدقيق داخل الكلية، لتمكين التحليل المقارن الكيفي للاستراتيجيات بناءً على هذه المتغيرات، بما يخدم هدف فهم تباين الظاهرة بين الفئات التخصصية والجندرية المختلفة. تهدف هذه العينة القصدية إلى توفير معطيات كيفية غنية تسمح بفهم معمق لتصورات الطلبة، وتشكيل استراتيجياتهم في التفاعل مع منحة البطالة والنظام الدراسي.

خاتمة الفصل الأول:

لقد استعرض هذا الفصل، "البناء المنهجي والنظري للبحث"، إطارًا شاملًا للدراسة، بدءًا من تمهيد يُبرز أهمية ظاهرة البطالة كإشكالية مُتعددة الأبعاد، اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا. تم تحديد البطالة وفقًا لتعريف منظمة العمل الدولية، مع التأكيد على ارتباطها الوثيق بمفهوم العمل ودورها في تهديد الاستقرار الاجتماعي والسياسي. في سياق معالجة هذه الظاهرة، تم التطرق

إلى الجهود الجزائرية المتمثلة في استحداث منحة البطالة، ودورها كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر، مع التركيز على فئة الطلبة الجامعيين والمقبلين على التخرج.

لقد أوضح هذا الفصل كيف أن الملاحظات الأولية لتطبيق منحة البطالة، خاصة ربط قيمتها بالمستوى التعليمي للمستفيد وربط حق الاستفادة بعدم الجمع بين منحة الطالب ومنحة البطال، قد أدت إلى تقليل حافز مواصلة الدراسة الجامعية لدى البعض، وانعكس ذلك سلباً على تعدادات الطلبة في المستويات العليا كالماستر. هذا التوجه نحو الاكتفاء بشهادة الليسانس والانجذاب نحو منحة البطالة يُشكل نقطة الارتكاز الأساسية لإشكالية البحث، حيث تتجلى العلاقة الجدلية بين الجدوى المادية الفورية للمنحة وظروف التمدرس البيروقراطية التي تُنفر من مواصلة الدراسة.

ولتعزيز الفهم العميق لهذه الإشكالية، تم تقديم لمحة نقدية لأربع دراسات سابقة تناولت جوانب مُتقاطعة مع موضوع بحثنا. كشفت هذه المراجعة عن وجود قصور في بعض هذه الدراسات من حيث بناء الإشكالية، صياغة الفرضيات، واختيار المنهجيات المناسبة. فالعديد منها اعتمد على المنهج الوصفي الذي قد لا يكون كافياً لتحليل الترابطات المعقدة بين المؤشرات المختلفة المؤثرة في ظاهرة البطالة وتمثلات الطلبة لمساراتهم الأكاديمية والمهنية المستقبلية. هذا النقص في العمق المنهجي والنظري يُبرر الحاجة الملحة لإعادة تناول الموضوع بمنهجية أكثر شمولية ودقة، تُمكن من التأكد من النتائج وإثراء الحقل المعرفي.

بناءً على التمهيد ومراجعة الدراسات السابقة، تم طرح التساؤلات الجوهرية للبحث، والتي تُعنى بالعلاقات الممكنة اجتماعيًا، اقتصاديًا، وتنظيميًا بين تصور الطلبة لمنحة البطالة وميلهم للنفور من مواصلة المسارات الدراسية الأكاديمية العليا. لقد تبلورت هذه التساؤلات في فرضية عامة تُفترض أن الإجراءات التنفيذية لمنحة البطالة أدت إلى موازنة لدى الطلبة بين جدوى مواصلة الدراسة والحصول على المنحة، مما انتهى بهم إلى الانجذاب نحو المنحة والنفور من الدراسة لسببين رئيسيين: كفاية المنحة مادياً (اجتماعياً واقتصادياً)، وطبيعة التنظيم الجامعي المُنفرة (تنظيمياً).

لأجرأة هذه الفرضيات، تم تفكيكها إلى مفاهيم إجرائية ومؤشرات قابلة للقياس، مع التركيز على مفهوم "النفور من مواصلة الدراسة" وتداعياته السوسيولوجية، ودوره في التعبير عن الاغتراب المؤسساتي للطلبة في بيئة جامعية تقليدية. كما تم تعريف "القيمة الاجتماعية للدراسة" كمنظومة حكم تُحدد الأولويات وتتأثر بالتحولات الاقتصادية والثقافية، مما يُفسر تفضيل بعض الطلبة للدخل المادي الفوري على الاستثمار المعرفي طويل المدى. أخيراً، تم تحديد "جاذبية منحة البطالة اقتصادياً" من خلال مؤشري "الدخل المستقر" و"الحماية الاقتصادية"، وكيف يُشكلان قوة دافعة تؤثر على استراتيجيات الطلبة المستقبلية.

في الختام، يُعَّد هذا الفصل بمثابة خريطة طريق للدراسة، حيث يُرسخ الإطار المنهجي والنظري الذي سيُعتمد عليه في تحليل البيانات ومناقشة النتائج. لقد تم التأكيد على ضرورة تبني مقاربة سوسيولوجية عميقة تُعنى بتفاعلات الفاعلين ضمن النسق البيروقراطي، مما يُتيح فهمًا أوسع للظاهرة وتداعياتها على مستقبل التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر. إن تباين تجارب الطلبة، وتأثير العوامل الديموغرافية والتخصصية على استراتيجياتهم، يُشير إلى أن الظاهرة تتطلب تحليلاً دقيقًا يستوعب تعقيداتها، وهو ما سنسعى إلى تحقيقه في الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني، النفور من مواصلة الدراسة:

الفصل الثاني، النفور من مواصلة الدراسة:

تمهيد

نهدف من خلال هذا البعد إلى قياس معمق لظاهرة النفور من الدراسة لدى طلبة الجامعات الجزائرية وعلاقته بتبدل القيمة الاجتماعية للتعليم في ظل المستجدات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، وعلى رأسها سياسة منحة البطالة. بالاستناد إلى الأجرأة المفهومية التي سبق وقدمناها، والتي حددت النفور من الدراسة كتعبير عن مقاومة رمزية وفعلية للبيئة الجامعية، وتراجع الاستثمار المعرفي، نسعى في هذا الجزء إلى تحليل نتائج المقابلات النوعية التي أجريت مع عينة من الطلبة لفهم تصوراتهم حول قيمة الشهادة الجامعية ودلالات كونهم طلبة أو خريجين في سياقهم الاجتماعي.

1-1- القيمة الاجتماعية للدراسة :

للقيمة الاجتماعية للدراسة دور مهم في تكوين شخصية المتعلم ليصبح فردا فعالا في مجتمعه له رغبة حقيقية في الإقبال على التعليم، والجامعة هي كيان اجتماعي وظيفتها تنمية القيم الاجتماعية الإيجابية نحو الدراسة، فهي التي تنمي أفكار المتعلمين من خلال المناهج البيداغوجية التي تحددها منظومة التعليم العالي للدولة، ومنها يكتسب المتعلم مرجعية تحدد مساره السلوكي حسب نوع القيم اجتماعية اتجاه التعليم التي اكتسبها.

1-1-1- تضاؤل القيمة الرمزية والعلمية للشهادة الجامعية:

تعكس تصريحات المبحوثين إجماعًا نسبيًا على تراجع القيمة الرمزية والعلمية للشهادة الجامعية في المجتمع الجزائري المعاصر. يمكن تحليل هذا التراجع في ضوء مفاهيم استراتيجية الفاعل لميشال كروزيه، التي تركز على قدرة الأفراد والجماعات على تطوير استراتيجيات لتحقيق أهدافهم في ظل القيود والتفاعلات الهيكلية.[1]، ومنه أن كل الفاعلين في الجامعة(الطلاب) لهم أهداف واستراتيجيات من خلال التزاماتهم بالنظام يمكنهم من تحقيق

1- موسى خويلد، **السلطة الرمزية للفاعلين في المجال الاجتماعي وعلاقتها بإنتاج السلطة غير الرسمية في الادارة المحلية، دراسة ميدانية في بلدية ابن ناصر بن شهرة، الأغواط**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الاتصال في المنظمات، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2012 -2013، ص 74.

نجاحهم في المسار الدراسي الاكاديمي، وذلك عن طريق تفاعلاتهم مع بعضهم البعض في ظل القيود التي تفردها البيئة التنظيمية الجامعية، أي بمعنى أن الفاعلين الطلاب الجامعيين يستخدمون استراتيجيات محددة لتحقيق أهدافهم، بينما يسعى المسؤولين في الجامعة إلى فرض القوانين، وذلك من أجل ضمان استمرارية السلطة لديهم. تلعب الاستراتيجيات دورا مهما في تشكيل ثقافة المؤسسة la stratégie culturelle des organisations وسلوكيات الأفراد من خلال التفاعلات التي تحدث فيما بينهم داخلها.

فحين تشير المبحوثة (م1) إلى أن "منح هذه الشهادة لكل من هب ودب" قد قلل من قيمتها، مؤكدة أن الحصول عليها لم يعد بالضرورة مرادفًا للكفاءة والاجتهاد، يمكن فهم ذلك من منظور مجالات اللايقين التي يستغلها الفاعلون. فإذا أصبح الحصول على الشهادة أمرًا يسيرًا نسبيًا، فإن قيمتها التمييزية تقل، وبالتالي يفقد الفاعلون (الطلبة والخريجون) إحدى الأدوات الهامة في استراتيجياتهم للحصول على مكانة اجتماعية واقتصادية مرموقة. هذا يتقاطع مع ما تصورناه في أجرأة المفاهيم حول "أزمة شرعية التعليم العالي" الناتجة عن الفصام بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، مما يُضعف الانتماء الرمزي للمؤسسة الجامعية ويقلل من قدرة الشهادة على العمل كـ" مورد استراتيجي "في تفاعلات الفاعلين.

من جهتها، قدمت المبحوثة (م2) صورة أكثر تعقيدًا، حيث اعتبرت الشهادة الجامعية بمثابة" مورد "أو" رافعة "محتملة للفرد ("سلاح" في تعبيرها)، لكنها في الوقت نفسه أشارت إلى أن المجتمع قد يساوي بين المتعلم وغير المتعلم، مستشهدة بواقع وجود حاملي شهادات عليا عاطلين عن العمل. هنا، تبرز القيود الهيكلية التي تواجه استراتيجيات الفاعلين. فبالرغم من امتلاكهم لمورد (الشهادة)، إلا أن السياق الاجتماعي والاقتصادي (البطالة) يحد من قدرتهم على تحويل هذا المورد إلى نتائج ملموسة. هذا يعكس الشعور بـ" العنف الرمزي "الذي توقعناه في الأجرأة، حيث تُعيد البنى الاقتصادية والثقافية إنتاج تصورات تُهمِّش قيمة التعليم رغم الخطاب الرسمي، مما يقلل من فعالية استراتيجيات الفاعلين القائمة على التحصيل العلمي.

واتفقت المبحوثة (م3) مع هذا الرأي، مؤكدة أن الشهادة الجامعية فقدت قيمتها في ظل عدم توفر مناصب الشغل، مقارنة بالماضي حيث كان الخريجون يُوظفون مباشرة. هذا يسلط الضوء على ديناميكية السلطة بين الفاعلين (الخريجون) والمؤسسات (سوق العمل والدولة).

فتضاؤل فرص العمل يقلل من قدرة الخريجين على المساومة وفرض شروطهم، مما يجعل الشهادة أقل قيمة في معادلة التوظيف. كما يبرز هنا مفهوم التبادل في نظرية كروزيه؛ فإذا كان "كل تنظيم يتكون من مجموعة معينة من الفاعلين، وهؤلاء الفاعلين يعملون على هيكلة، وتنظيم علاقاتهم إما عن طريق الترابط المتبادل، وإما عن طريق التفاعل المتبادل، وهذا يحدث في الوضعية المستقرة للتنظيم، فإن النسق الملموس للأفعال يكون تلك الكيفية التي يهيكل بها الوجود البشري في التنظيم، باعتبارهم فاعلين اجتماعيين في علاقاتهم الداخلية " [1]، ومنه يصبح التبادل الاجتماعي معبرا عن علاقة الأفراد(المتعلمين) التي تخضع لعملية التفاوض والتبادل، من خلال استخدام بعض المفاهيم فيما بينهم، وتشكيل علاقة تفاعلية تهدف بالأساس إلى تحقيق مصالحهم داخل المؤسسة.

فإذا كان الحصول على الشهادة لا يتبعه عائد ملموس (فرصة عمل)، فإن جاذبية الاستثمار في التعليم تتضاءل، ويصبح الفاعلون أكثر ميلًا لتبني استراتيجيات بديلة، كما قد تمثله منحة البطالة كدخل فوري. هذا يوضح كيف يمكن للمحددات البنيوية لأزمة القيمة الاجتماعية للتعليم، خاصةً تفوق قيمة الدخل الفوري (كما قد تمثله منحة البطالة) على الأرباح الرمزية للتعليم في ظل غياب ضمانات التوظيف، أن تؤثر على حسابات الفاعلين واستراتيجياتهم.

باختصار، يمكن فهم تضاؤل القيمة الرمزية والعلمية للشهادة الجامعية في المجتمع الجزائري من خلال عدسة استراتيجية الفاعل، حيث تتأثر قيمة الشهادة كمورد استراتيجي بمجالات اللايقين في نظام التعليم وسوق العمل، وبالقيود الهيكلية التي تحد من قدرة الفاعلين على تحويل هذا المورد إلى مكاسب، وبديناميكية السلطة في علاقات التبادل بين الخريجين والمؤسسات.

من المهم الإشارة إلى أن بعض النتائج التي توصلنا إليها في هذا المؤشر، قد سبق تأكيدها في عدد من الدراسات السابقة، التي تمكت على مجتمعات عربية أخرى، حيث تشير بوشالغم مروة، نقلا عن حسين الطلاحقة، إلى وجود "تناقص في القيمة الاجتماعية للتعليم، حيث إنه لم

1- مروان لمدبر، **سوسيولوجيا التنظيمات من ماكس فيبر الى ميشيل كروزيه**، مجلة جيل العلوم الانشانية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش، العدد: 34، 21 أكتوبر 2017، ص71.

يعد ينظر للتعليم على أنه رأسمال ثقافي ومادي للفرد، بل أصبح مضيعة للوقت في نظر الكثيرين من أفراد المجتمع، وهو ما أدى إلى تناقص قيمته الاجتماعية نتيجة ارتفاع معدلات البطالة"[1] بين الجامعيين، وهذا ما ينسجم كلية مع ما توصلنا له من خلال تحليل تجارب المبحوثين في عينتنا، ما يعطي الانطباع بأن هذا الشعور أصبح عاما ومنتشرا في الكثير من المجتمعات، على المستوى العربي على الأقل.

وعند محاولة مقارنة المقارنة تضاؤل القيمة الاجتماعية للتعليم على أساس الجنس، نلاحظ من خلال المقابلات واستجواب المبحوثين الذكور، والاناث حول القيمة الاجتماعية التي يعطيها المجتمع للدراسة، تبين لنا أن تميز المجتمع الجزائري عن باقي المجتمعات كونه تقليدي في ثقافته الموروثة عن أجدادهم، حيث يميل الذكور إلى إعطاء قيمة اجتماعية عالية للدراسة، أكثر من الاناث، وهذا راجع في تصورنا الى أن المجتمع الجزائري لا يزال مجتمعا ذكوريا، حيث يعتمد توزيعا ذكوريا تقليديا للعمل، يعطي الرجل مكانة أعلى وأفضل من المرأة في العمل، والإنتاج، والكسب، في حين يعطي للمرأة دور الرعاية الأسرية، ومن ثم تبقى الأولوية في التعليم للذكور على حساب الإناث، وإن الموازنة بين الجنسين للاستثمار في التعليم، فالذكور لهم الأولوية في الالتحاق بالجامعات، عكس الإناث يتوقفن عن الدراسة في التعليم العالي بسبب بعد المسافة، أو عدم تقبل المجتمع لفكرة الاقامة الجامعية، فأغلبيتهم يفضلون الزواج وترك المسار التعليمي الجامعي أو الاكتفاء بمنحة البطالة.

أما إذا انطلقنا في المقارنة على أساس التخصصات، فنلاحظ من خلال المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين، أن القيمة الاجتماعية التي يمنحها المجتمع للدراسة تختلف حسب اختلاف التخصصات الاكاديمية، هذا ما يبين تقليدية الثقافة المجتمعية، التي لا زالت تقيم التخصصات الدراسية وفق رؤية تقليدية تحدد تخصصات مربحة ماليا واجتماعيا وأخرى غير ذلك تماما، مثلا، الطب، والمدارس العليا لا زالت تحظى بالاحترام المجتمعي، على عكس تخصصات الآداب والعلوم الإنسانية، والاجتماعية، فالشعب الأدبية هي الأكثر اقبالا على منحة

1- بوشالغم مروة، **واقع خريجي الجامعة الجزائرية في سوق العمل ـ دراسة ميدانية لخريجي جامعة قالمة ـ**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص: تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، كليـــــة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قالمة، 108 ماي 1945، 2022-2023، ص68.

البطالة، فالطالب الجامعي الذي يميل الى هذه التخصصات ينفر من الدراسة لعدم توفر سوق الشغل فيها.

1-1-2- الدلالات الاجتماعية للوضع الاعتباري للطالب والخريج الجامعي:

على النقيض من الاتجاه العام الذي عبرت عنه غالبية التصريحات حول تضاؤل قيمة الشهادة الجامعية، كشفت بعض المقابلات عن دلالات اجتماعية إيجابية لا تزال مرتبطة بالوضع الاعتباري للطالب أو الخريج الجامعي على المستويين الفردي والأسري. يمكن تحليل هذه الدلالات من خلال مفاهيم نظرية استراتيجية الفاعل لميشال كروزيه، التي تؤكد على أن الأفراد ليسوا مجرد منفذين سلبيين للضغوط الهيكلية، بل هم فاعلون استراتيجيون يسعون لتحقيق أهدافهم ضمن سياقات مؤسسية واجتماعية محددة. "يهتم التحليل الاستراتيجي بفهم كيفية بناء الأفعال الجماعية انطلاقا من السلوكات الفردية، والتنسيق في العمل الذي يفترض جملة من الأفعال الفردية. يكون التحليل استراتيجيا عندما يعاين سلوك الفاعلين المتعلقة بالأهداف الواضحة، والواعية التي يضعونها وفق ضغوط المحيط، والموارد المتاحة لهم "[1].

فقد أشار المبحوث (م4) إلى أن حصوله على صفة الخريج الجامعي يمثل مصدر" تباهي وافتخار "أمام محيطه العائلي والقرابي، وأن الشهادة تساهم في" بناء الهوية الذاتية والتميز الاجتماعي". من منظور كروزيه، يمكن فهم هذا التصريح على أنه يعكس استراتيجية الفاعل في استخدام الموارد الرمزية المتاحة له، حيث تمثل الشهادة الجامعية هنا رأس مال رمزي يساهم في تعزيز مكانته الاجتماعية داخل دائرته المرجعية. إن الشعور بالتباهي والافتخار يشير إلى تحقيق مكاسب رمزية يسعى إليها الفرد في تفاعلاته الاجتماعية، مما يؤكد على أن التعليم العالي لا يزال يحمل قيمة في بعض مجالات اللايقين المتعلقة بالهوية والانتماء الاجتماعي على المستوى المصغر (العائلة والأقارب). هذه المكاسب الرمزية يمكن اعتبارها جزءًا من "استراتيجية الهوية" التي يتبناها الفرد لتعزيز صورته الذاتية وموقعه في شبكة علاقاته.

1- عبد القادر خربش، **التحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزيه، النظرية والمفاهيم**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 16، جوان 2007، ص 250.

بينما أكد المبحوث (م5) على أن الشهادة الجامعية تضمن للفرد "الاحترام" في مجتمع يتعامل مع الأشخاص وفقًا لمؤهلاتهم العلمية، مشيرًا إلى "الرؤية الإيجابية" التي قد يحملها المجتمع لحاملي الشهادات. هنا، يبرز دور الشهادة كمصدر "سلطة رمزية" في التفاعلات الاجتماعية الأوسع. ففي سياق اجتماعي معين، يمكن للشهادة أن تمنح حاملها درجة من الاحترام والتقدير، مما يمثل "موردًا استراتيجيًا" يمكن استخدامه في مختلف التفاعلات الاجتماعية والمهنية المحتملة. إن توقع الحصول على الاحترام يشكل دافعًا استراتيجيًا للاستثمار في التعليم، حتى في ظل التحديات التي تواجه الخريجين في سوق العمل. هذا يعكس كيف يمكن للفاعلين الاستثمار في بناء "رأس مال اجتماعي" من خلال الحصول على مؤهلات معترف بها اجتماعيًا.

ومع ذلك، يجب النظر إلى هذه الدلالات الإيجابية في سياق التناقضات التي كشفت عنها التصريحات الأخرى حول تضاؤل القيمة العملية للشهادة. فبينما قد تساهم الشهادة في تعزيز الهوية الفردية والتقدير الاجتماعي على نطاق محدود، فإن قدرتها على ترجمة هذا الرأسمال الرمزي إلى مكاسب اقتصادية ملموسة، مثل الحصول على فرص عمل، تبدو موضع شك بالنسبة للكثيرين. هذا التناقض يوضح كيف يمكن للفاعلين أن يتبنوا استراتيجيات متعددة ومتناقضة في آن واحد، حيث يسعون لتحقيق مكاسب رمزية حتى في ظل محدودية المكاسب المادية المحتملة.

من منظور كروزيه، يمكن فهم هذا الوضع على أنه يعكس ديناميكية معقدة للتفاعل بين الفاعلين والقيود الهيكلية، حيث "يسمح نسق العلاقات بالتقاء الفاعلين، غير أن الاختلافات الموجودة بينهم تجعلهم يتعارضون، وبالتالي يتحالفون مع غيرهم بدون التزام رسمي، ولا يعد هذا الالتزام نهائيا، لاتسام التنظيم بالتعقيد، والتقلب، والتغيير"[1]. فبينما يسعى الأفراد لاستخدام الشهادات كموارد استراتيجية لتعزيز مكانتهم الاجتماعية، فإن مجالات اللايقين المتعلقة بسوق العمل والاعتراف الفعلي بقيمة الشهادات تحد من فعالية هذه الاستراتيجيات. وبالتالي، قد يلجأ الفاعلون إلى استراتيجيات بديلة أو تكميلية، مثل البحث عن دخل فوري من خلال منحة البطالة، في محاولة للتكيف مع القيود الهيكلية القائمة.

1 - عبد القادر خربش، المرجع نفسه، ص 250.

تكشف هذه التصريحات عن أن الشهادة الجامعية لا تزال تحمل بعض الدلالات الاجتماعية الإيجابية على المستوى الفردي والأسري، حيث تعمل كمصدر للتباهي والافتخار وتعزيز الهوية والتميز الاجتماعي، فضلاً عن إمكانية جلب الاحترام في بعض السياقات الاجتماعية. ومع ذلك، يجب فهم هذه الدلالات في سياق التحديات الأوسع المتعلقة بالقيمة العملية للشهادة في سوق العمل. إن نظرية استراتيجية الفاعل تساعدنا على فهم كيف يسعى الأفراد لاستخدام الشهادات كموارد استراتيجية لتحقيق أهدافهم الرمزية والاجتماعية، حتى في ظل القيود الهيكلية التي قد تحد من فعاليتها في تحقيق مكاسب اقتصادية.

بينت بعض الدراسات السابقة جزءا مما توصلنا إليه من نتائج حيث أحدن على أن منحة البطالة تعتبر محاولة لتخفيف من حدة البطالة، بالسبة لهذه الفئة المتعلمة، ولذلك سعت الدولة الجزائرية إلى بذل مجهودات معتبرة للحد من بطالة الجامعيين[1].

أما بالنسبة للمقارنة على أساس الجنس بالنسبة للدلالات الاجتماعية للوضع الاعتباري للطلبة، والخريج الجامعي، فقد لاحظنا أن هناك اختلافا بين تصورات الجنسين فيما يخص قيمة الدخل المادي وتأثيره على استراتيجيات الطلبة في مواصلة الدراسة، أو التوقف عنها، والحصول على منحة البطالة. هناك فجوة كبيرة بين الذكور والإناث، من حيث مكانة قيمة الدخل المادي في استراتيجيات الفاعلين، فالذكور لهم متطلبات أكبر وأكثر ومن ثم مسؤوليات أعقد، من الإناث في تصور المجتمع الجزائري، خاصة عندما يكون الذكور هم المعيلين لأسرهم.

فإغراء الاستقلال المالي الذي توفره منحة البطالة، يدفعهم إلى التخلي عن مواصلة دراستهم الجامعية العليا، بينما عند الإناث يمثل الدخل المادي عنصرا ثانويا، يسعين من خلاله إلى تلبية بعض الحاجيات، فثقافة المجتمع الجزائري لا تنظر للمرأة كمسؤولة ملزمة بتحمل مصاريف الأسرة، ومن ثم يكون الدخل بالنسبة للفتاة عاملا مساعدا على إثبات ذاتها فقط، لهذا تكون الإناث أكثر طموحا لمواصلة الدراسة، بهدف ترقية مكانتهم في المجتمع.

1- عباس عصماء، **اتجاهات الطلبة المقبلين على التخرج نحو البطالة**

وعند المقارنة على أساس التخصص نلاحظ أن هناك تأثير لقيمة الدخل المادي على استراتيجية الطلبة، انطلاقا من انتماءاتهم التخصصية، حيث يلعب دورا في أساسيا في اتخاذ القرار بمواصلة الدراسة، أو التوقف بغرض منحة البطالة، فبالنسبة لكلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية، نلاحظ أن الطلبة الجامعيين المقبلين على التخرج يفضلون الدخل المادي على مواصلة الدراسة الأكاديمية، بالنسبة لهذا التخصص حسب تصورهم لا يعطي فرص العمل الكثيرة، وأن هذه التخصصات ليس لها أهمية معتبرة بين التخصصات الأخرى، لهذا يؤثر التخصص على استراتيجيتهم المستقبلية، فالأغلبية ينفرون من الدراسة، بسبب إمكانية الاستفادة من برامج منحة البطالة.

1-1-3- التناقض بين القيمة الذاتية والقيمة المجتمعية للتعليم:

يكشف التحليل المتعمق لتصريحات المبحوثين عن وجود فجوة جوهرية وتناقض بنيوي بين القيمة الذاتية التي قد يوليها الفرد للتعليم العالي باعتباره أداة محورية في تطوير الذات وتحقيق الارتقاء الاجتماعي، والقيمة المجتمعية التي يبدو أنها تشهد تراجعًا ملحوظًا في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة والتحديات المعقدة التي تكتنف سوق العمل في الجزائر. هذا التباين الصارخ يغذي شعورًا عميقًا بـ"اللاتكيف" لدى الطلبة والخريجين تجاه النظام التعليمي وتوقعاتهم الفردية.

من المنظور الذاتي، يرى الأفراد في التعليم العالي إمكانية اكتساب معارف ومهارات تساهم في توسيع مجالات اللايقين الخاصة بهم، مما يمنحهم قدرة أكبر على المناورة والتأثير في محيطهم الاجتماعي والمهني. فالشهادة الجامعية، كما أشارت المبحوثة (م2)، يمكن أن يُنظر إليها كـ"سلاح" أو "مورد استراتيجي" يمتلكه الفرد لتعزيز فرصه في الحياة، هذا الاستثمار الذاتي في التعليم يمثل استراتيجية واعية من الفاعل بهدف تحسين وضعه ومستقبله. يقول ألفريد مارشال: "إن فئة متعلمة لا يمكن ان تعيش فقيرة ذلك لأنه بالعلم، والمعرفة، والوعي، والطموح، والقدرة على العمل، والإنتاج، والقدرة على الإبداع تستطيع أن تسخر كل قوى الطبيعة، ومصادرها، وما في باطن الأرض، وما فوقها لصالحنا، والارتقاء بمستوى معيشتنا و

توفير الحياة الكريمة لها"[1]. كما أن الشعور بالتباهي والافتخار الذي عبر عنه المبحوث (م4) يعكس قيمة ذاتية مرتبطة بالهوية والتميز الاجتماعي الذي يستمده الفرد من تحصيله العلمي. هذه القيمة الذاتية تمثل دافعًا قويًا للاستثمار في المسار التعليمي، حيث يسعى الفرد لتعزيز "رأس ماله البشري "والرمزي.

بالمقابل، تتجلى أزمة القيمة المجتمعية للتعليم في التصريحات التي تشير إلى تضاؤل العائد المتوقع من هذا الاستثمار. فتأكيد المبحوثة (م1) على أن الشهادة لم تعد مرادفًا للكفاءة والاجتهاد، وإشارة المبحوثة (م3) إلى عدم توفر مناصب الشغل للخريجين، يعكسان تراجع قدرة الشهادة الجامعية على العمل كـ"مورد استراتيجي" فعال في سوق العمل. هذا التراجع يقوض استراتيجيات التبادل التي يعتمدها الفاعلون، حيث يصبح العائد المتوقع من الاستثمار في التعليم غير مضمون، مما يدفعهم إلى إعادة تقييم جدوى هذا الاستثمار مقارنة ببدائل أخرى، كما قد تمثلها منحة البطالة كدخل فوري.

إن هذا التناقض بين القيمة الذاتية المتصورة للتعليم والقيمة المجتمعية المتناقصة يؤدي إلى حالة من "الاغتراب المؤسساتي" كما توقعناه في الأجرأة. فالنظام التعليمي، الذي يُفترض أن يكون وسيلة للاندماج الاجتماعي والمهني، يصبح مصدرًا للإحباط والشعور بعدم الجدوى عندما لا تتوافق مخرجاته مع توقعات الأفراد واحتياجات سوق العمل. هذا الشعور باللاتكيف يمكن فهمه في إطار نظرية كروزيه على أنه ناتج عن القيود الهيكلية التي يواجهها الفاعلون في سعيهم لتحقيق أهدافهم من خلال التعليم. يرى كروزيه أن التأكيد على التمسك بحرفية القانون قد تكون الاستراتيجية التي يستخدمها البيروقراطي في حماية نفسه من التورط في حالات معينة. انطلاقا من ظاهرة البيروقراطية حاول كروزيه أن يعالج مسألة تأثير الوظائف على عمليات عدم التكيف، وعدم التطابق التي يمكن أن يسجل في الادارات والتنظيمات غياب العلاقات بين فئات العاملين، والصراعات على النفوذ، والأزمات المتكررة[2]. فعندما يصبح الحصول على

1 - يطو رزيقة، **الاستثمار في التعليم ودوره في تكوين رأس المال البشري بالجزائر، 2004 -2018**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد: 5، العدد: 2، السنة 2020، ص 1391.

2 - نور الدين دودو نوري؛ كمال محمدي، **التنظيم البيروقراطي عند ماكس فيبر**، مجلة سوسيولوجيا، المجلد: 1، العدد: 3، 14 ديسمبر 2017 ، ص228.

الشهادة لا يضمن تحقيق الطموحات المهنية والاجتماعية، فإن الفاعلين يبدؤون في تطوير استراتيجيات بديلة أو مقاومة، كما يتضح في مفهوم "النفور من الدراسة"

علاوة على ذلك، فإن ديناميكيات السلطة بين الخريجين وسوق العمل تلعب دورًا حاسمًا في تفاقم هذا التناقض. فعندما يكون هناك فائض في أعداد الخريجين ونقص في فرص العمل، تضعف قدرة الخريجين على المساومة وفرض شروطهم، مما يقلل من القيمة التبادلية لشهاداتهم. هذا الوضع يعزز الشعور بأن الاستثمار الكبير الذي بذلوه في التعليم لم يؤتِ ثماره المرجوة على المستوى المجتمعي والاقتصادي.

يكشف التحليل، في ضوء نظرية استراتيجية الفاعل لميشال كروزيه، عن وجود تناقض جوهري بين القيمة الذاتية التي يمنحها الأفراد للتعليم العالي كأداة للتطور الشخصي والارتقاء الاجتماعي، والقيمة المجتمعية المتراجعة التي تعكسها صعوبات الاندماج في سوق العمل. هذا التناقض يولد شعورًا باللاتكيف والاغتراب لدى الطلبة والخريجين، ويؤثر بشكل مباشر على استراتيجياتهم وقراراتهم المتعلقة بالمسار التعليمي والمهني. إن فهم هذه الديناميكية المعقدة، التي تتأثر بمجالات اللايقين، والقيود الهيكلية، وديناميكيات السلطة، أمر ضروري لتفسير ظاهرة النفور من الدراسة وتداعياتها على الأفراد والمجتمع على حد سواء.

تؤكد الدراسات السابقة على فعالية الجهود المبذولة من طرف الدولة في تفعيل سياسة التشغيل، وتسطير البرامج البديلة، في حال عدم القدرة على توفير مناصب قارة، والتي من بينها برامج تشغيل الشباب وبرامج منحة البطالة.[1]

وإذا ما أردنا المقارنة على أساس الجنس، فنلاحظ أنه في السنوات الأخيرة ارتفعت نسبة البطالة في المجتمع الجزائري، وخاصة خريجي الجامعات لعدم توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل، الأمر الذي يطرح مشكلة اجتماعية اقتصادية، تتجلى في وجود تفاوت بين الذكور والإناث، يعتبر التعليم عند الذكور إستراتيجية لرفع القيمة المجتمعية في كل المجتمعات، وخاصة المجتمعات العربية، منها الجزائر التي تشجّع الشباب باعتبارهم موردا فعالا، يمكن أن يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يتضح لنا دور تعليم الإناث لتثقيف

1- كوثر زيادة، **واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر، من خلال المخطط الخماسي 2010-2014.**

الأجيال، وتربيتهم، إلا أن تراجع توظيف حاملي الشهادات الجامعية يجعلهم يشعرون بالاغتراب، وبالتالي يتخلون عن مواصلة دراستهم الجامعية.

أما المقارنة على أساس التخصص، فنلاحظ أن التخصص يلعب دور في تحديد القيمة الاجتماعية للتعليم كما يراها الأفراد، فالتخصص يمكن أن يمنح مكانة اجتماعية للفاعلين، ومنه يمكننا القول أن اختيار التخصص قد أصبح يتم وفق إمكانية التوظيف في سوق العمل، وليس على حسب رغبة الطالب والميول الشخصي.

1-1-4- منحة البطالة والنفور الدراسي:

على الرغم من أن المقابلات التي تم تحليلها في النص الثاني لم تركز بشكل مباشر على التأثيرات المحتملة لسياسة منحة البطالة على توجهات الطلبة، إلا أن الإشارات المتكررة إلى الأهمية المتزايدة للدخل المادي في ظل تضاؤل فرص العمل للخريجين، كما ورد في سياق تحليل القيمة الاجتماعية للدراسة في النص الأول، تشير بوضوح إلى أن هذه السياسة قد تلعب دورًا محوريًا في تعزيز جاذبية البدائل قصيرة الأجل للدراسة الأكاديمية، خاصة في التخصصات التي يُنظر إليها على أنها "غير مربحة" أو تلك التي لا تضمن مسارات وظيفية واضحة ومباشرة بعد التخرج.

فمن منظور كروزيه، يتصرف الأفراد كفاعلين استراتيجيين يسعون لتعظيم مكاسبهم وتقليل خسائرهم في سياق مجالات اللايقين التي يواجهونها. "يقصد كروزيه بمنطقة اللايقين، منطقة الشك أو منطقة الظل، حيث يعتبر أن كل تنظيم يشوبه الشك، أو اللايقين في ميادينه الإدارية، والتكنولوجيا، فنجد هؤلاء الفاعلين يضطرون لوضع استراتيجيات خاصة لكل موقع من مواقع المسؤولية، ومن البديهي أن لكل وضعية استراتيجياتها الخاصة، فإستراتيجية الرئيس ليست كإستراتيجية المرؤوسين"[1]، في ظل بيئة اقتصادية تتميز بارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين، يصبح العائد المستقبلي والمحتمل من الاستثمار الطويل الأمد في التعليم العالي غير

1- يوسف بالنور، **النموذج المثالي للبيروقراطية عند ماكس فيبر في ميزان التحليل الاستراتيجي لميشال كروزيه**، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، مجلد:8، العدد:1، جوان 2024 ، ص500.

مؤكد. هذا اللايقين يدفع الطلبة المحتملين والخريجين إلى البحث عن بدائل أكثر يقينًا وفورية لتلبية احتياجاتهم المادية والاجتماعية.

هنا، تبرز منحة البطالة كـ"مورد استراتيجي" بديل يمكن للفاعل استخدامه. فهي تقدم دخلًا ماديًا فوريًا ومضمونًا نسبيًا، مما يقلل من حالة اللايقين الاقتصادي التي يواجهها الشباب. في هذا السياق، يصبح قرار مواصلة الدراسة، خاصة في التخصصات التي لا تبدو واعدة من حيث فرص العمل، خيارًا أقل جاذبية لأنه ينطوي على تأجيل للمكاسب المادية واستمرار في حالة اللايقين المهني. هذا يتوافق مع ما توقعناه في الأجرأة، حول تفوق قيمة الدخل الفوري على الأرباح الرمزية للتعليم في ظل غياب ضمانات التوظيف.

إن جاذبية منحة البطالة يمكن فهمها أيضًا من خلال مفهوم التبادل في نظرية كروزيه. فبدلًا من الاستثمار في مسار تعليمي طويل وغير مضمون العائد القصير الأجل، يمكن للشباب اختيار الحصول على منحة البطالة كمقابل فوري لتسجيلهم كباحثين عن عمل. هذا التبادل يبدو أكثر منطقية للفاعل عندما تكون القيود الهيكلية في سوق العمل كبيرة، وتقلل من قدرة الشهادة الجامعية على ضمان الحصول على وظيفة.

علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر منحة البطالة على ديناميكيات السلطة بين الطلبة والمؤسسة الجامعية. فإذا أصبح لدى الشباب بديل اقتصادي يوفر لهم استقلالية مالية نسبية، فقد يقل استعدادهم لتحمل القيود والمتطلبات الأكاديمية التي يرونها غير مجدية أو غير متوافقة مع تطلعاتهم. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة "المقاومة الصامتة"، مثل التغيب والمشاركة الشكلية، والتي تعبر عن نفور ضمني من النموذج البيداغوجي السائد.

كما أن تخصيص منحة البطالة قد يعزز "تهميش قيمة التعليم" في التمثلات الجماعية، فعندما يرى الشباب أن الدولة تقدم دعمًا ماديًا للبطالة، قد يُفسر ذلك ضمنيًا على أنه اعتراف ضمني بمحدودية قدرة النظام التعليمي على توفير فرص عمل، مما يزيد من قناعتهم بأن التعليم ليس هو المسار الأمثل لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.

انطلاقًا من مفاهيم نظرية إستراتيجية الفاعل لميشال كروزيه، يمكن القول إن سياسة منحة البطالة، في سياق اقتصادي واجتماعي يتميز بارتفاع بطالة الخريجين وتضاؤل فرص العمل،

تشكل عاملًا محتملًا لتعزيز النفور الدراسي. فهي تقدم للشباب موردًا استراتيجيًا بديلًا يوفر دخلًا فوريًا ويقلل من اللايقين الاقتصادي، مما يجعل الاستثمار الطويل الأمد في التعليم العالي، خاصة في التخصصات التي لا تبدو واعدة، خيارًا أقل جاذبية. كما أن هذه السياسة يمكن أن تؤثر على ديناميكيات التبادل والسلطة بين الطلبة والمؤسسة الجامعية، وتعزز التمثيلات التي تقلل من قيمة التعليم في مواجهة البدائل المادية الفورية.

أكدت بعض الدراسات السابقة أن البطالة لدى حاملي شهادة ماستر لا تؤثر سلبا على علاقاتهم الاجتماعية، وأن حصولهم على منحة البطالة للجامعيين لا تقلل من مكانتهم الاجتماعية[1]، وهذا ما يتقاطع مع ما توصلنا له من أن نظرة المجتمع لقيمة التعليم، وفي نفس الوقت نظرته للقيمة الاجتماعية للبطالة ومنحتها، كلها تشجع الطالب على تبني استراتيجية تقلل من أهمية الاستثمار في الدراسة، لصالح الحصول على منحة البطالة.

عند مقارنة هذه التصورات على أساس الجنس، نلاحظ الفرق بين الجنسين. فإذا كان التعليم يزود الأفراد بالمعرفة، والمهارات، وإذا كان التعليم متساويا ولا تختلف قيمته بين الذكور والاناث، إلا أن الطفل الذكر ينشأ على قيمة التعليم المستمدة من أسرته، فيسعى الفاعلون إلى التعليم بغرض الحصول على منصب عمل في مستقبلا، ومن هنا فاستراتيجيات الطلبة الجامعيين الذكور الحاملين لشهادات التعليم العالي، تميل نحو إثبات الذات، وتأكيد ودورهم في المجتمع، من خلال للحصول على منصب عمل، وهنا تأتي منحة البطالة كبديل يغير من قرارات الطلبة، لأنها تجذبهم نحو التوقف عن الدراسة، وبالتالي النفور الدراسي.

أما الفرق بين التخصصات، فتبدأ من تصور الطالب للتخصص الذي يرغبه، بناء على معدله الذي يوجهه إليه، فقيمة التخصص على حسب المعدلات المطلوبة والمحددة لها، وبالتالي هناك قناعة شخصية بأن التخصص هو الذي يتحكم في الوظيفة، وعليه نجد علاقة قوية بين نوعية التخصصات، وقرار مواصلة الدراسة، والتي تختلف من طلبة العلوم الاجتماعية إلى طلبة اللغات.

1- يوسف حماني؛ مصطفى بركة، **البطالة لدى حاملي شهادة الماستر وانعكاستها على علاقتهم الاجتماعية**.

تعكس نتائج مقابلات هذا البعد التحولات العميقة في تصورات الطلبة الجزائريين حول قيمة التعليم العالي. فبينما لا يزال هناك اعتراف بالدور الرمزي للشهادة على المستوى الفردي والأسري، فإن القيمة المجتمعية والعلمية لهذه الشهادة تبدو في تراجع ملحوظ بسبب التحديات الاقتصادية وسوق العمل. هذا التضاؤل في القيمة، بالإضافة إلى جاذبية بدائل مثل منحة البطالة، يمكن أن يفسر جزئيًا ظاهرة النفور من الدراسة.

1-2- تفضيل الدخل المادي على الدراسة:

1-2-1- جاذبية الدخل المادي الفوري لمنحة البطالة

يتناول هذا الجزء من النص كيف يفضل العديد من الطلاب الجامعيين الحصول على دخل مادي سريع من منحة البطالة على الاستمرار في الدراسة. تُعرض تصريحات المبحوثين التي تؤكد على أهمية هذا الدخل في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، وكيف يرون أن الدراسة قد لا تضمن وظيفة في الوقت الحالي. يُشرح هذا التفضيل في ضوء مفاهيم إجرائية تشير إلى أن الطلاب يستخدمون منحة البطالة كآلية إستراتيجية للتخفيف من الهشاشة الاقتصادية. كما يُشار إلى أن بعض الطلاب يعتبرون الشهادة الجامعية "رأس مال رمزي" قد لا يكون مضمون العائد في المستقبل القريب، بينما منحة البطالة تمثل عائدًا ماديًا ملموسًا وفوريًا.

يبين لنا تحليل محتوى المقابلات، أهمية الدخل المادي لمنحة البطالة بالمقارنة مع مواصلة الدراسة، فالمبحوثة م5، تؤكد على أهمية الدخل المادي السريع بدلا من استثمار الدراسة وهذا ما يمكن تحليله على ضوء ما تناولناه في المفاهيم الإجرائية، التي توقعنا فيها وجود استراتيجيا تفاعليا، تعتمد منحة البطالة كآلية إستراتيجية للقضاء على الهشاشة الاقتصادية، في ظل الأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، في الواقع المعاش، وبين رأس المال الرمزي "الشهادة الجامعية" التي تعتبر وثيقة رسمية مربحة لتحسين وضعية الطالب الجامعي في المستقبل.

حيث يشير المبحوث م5 إلى أن "الدراسة لا تعطي وظيفة اليوم"، ما يعني أن التعليم لا يوفر فرص عمل للخريج الجامعي، حسب طرح ميشال كروزي أن الفاعلين يسعون إلى إستراتيجية عقلانية داخل التنظيم لتحقيق أهدافهم، فالفرد (الفاعل)له هامش من الحرية في تحديد مساره، وفقا لأهدافه الخاصة، كما صرح المبحوث م6: على أهمية الدخل المادي، وأن الدخل

أحسن من مواصلة الدراسة، لأن إجراءات النظام قد تؤدي به إلى النفور من، لأن الفاعلين داخل التنظيمات يتصرفون وفق الأوامر الرسمية، بل يسعون إلى استخدام مورد إستراتيجي لتعزيز الاستقلالية المادية بدلا من استكمال دراستهم.

كما صرح أغلبية المبحوثين، ومن بينهم م1، مؤكدا "على أن وجود طلبة آخرين يفضلون المنحة كونها ربح زهيد"، ومن الأسباب التي دفعتهم للإقبال الكبير على المنحة، كمورد فعال لتغطية حاجياتهم الشخصية وربما تحسين ظروفهم الاقتصادية وذلك إلى غاية حصول الطلبة على العائد الملموس "مناصب الشغل". وهذا يعكس ما جاء به كروزيه، من أن "بالكفاءة أو التخصص الوظيفي العالي، يُفرض الخبير بالمهارات، وبالمعارف، وبتجربة السياق، الذي يسمح له بحل المشاكل الصعبة، والمعقدة بالتنظيم، ومن ثم، فهو يتمتع بوضعية ملائمة في المفاوضات مع التنظيم، فالخبير قادر على حل المشاكل الصعبة، والمتشابكة، ويمتلك بالضرورة سلطة "[1].

1-2-2- المفاضلة بين الإغراء المادي والقيمة المستقبلية للشهادة

يستعرض هذا العنصر التردد الذي يعيشه الطلاب بين الإغراء المادي لمنحة البطالة والقيمة الرمزية والمستقبلية للشهادة الجامعية. تُعرض آراء تشير إلى أن منحة البطالة قد تكون مؤقتة وغير دائمة، بينما قيمة الشهادة تستمر مدى الحياة. ومع ذلك، يميل الكثير من الطلاب إلى تفضيل العائد المادي الحقيقي والواقعي لمنحة البطالة على القيمة الرمزية غير المضمونة للشهادة، وهو ما يُفسر بأنه "عقلانية نسبية" تأخذ في الاعتبار معطيات الواقع وإكراهاته. في المقابل، تُعرض وجهة نظر أخرى ترى أن الاستثمار في التعليم هو الطريق للحصول على راتب أفضل ووظيفة مرموقة على المدى الطويل، وأن منحة البطالة مجرد "بقشيش" غير كافٍ ومؤقت.

جاء تصريح أغلب المبحوثين من بينهم م7، بـ"أن منحة البطالة مش دايمة"، أي أن منحة البطالة يمكن أن تتوقف في أي لحظة، وفق إجراءات التي اتخذتها الدولة، أي في السن

1- بن عيسى الأزهاري، **قراءة تحليلية لمبيان ريتشارد سكوت حول نظرية التنظيم**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط، المجلد: 07، العدد: 30، ماي 2018، ص263.

الأربعين، وأن قيمة الشهادة تستمر على مدى الحياة، ولا يمكن مقارنتها مع الدخل الاقتصادي كسياسة منحة البطالة، فالفاعلين (الطلاب)هنا في خيارين إما بين الإغراء المادي للدخل التي توفره منحة البطالة، أو شرعية الشهادة كقيمة رمزية مستقبلية، حسب مسلمة ميشال كروزيه، "إن الإستراتيجية التي اختارها الفاعلون سواء في علاقاتهم ببعضهم البعض، أو في علاقاتهم بالمنظمة، فهي دائما تتمتع بالعقلانية، لكنها عقلنة نسبية، أمام الإستراتيجيات المضادة، وكذا أمام عوائق المحيط المتعددة، ولا يمكن لأي فاعل مهما كان مستواه المعرفي أن يجد الوقت والوسائل التي تمكنه من الوصول إلى الحل العقلاني، أو الأمثل من أجل تحقيق أهدافه " [1]، ولهذا يبقى تردد الطالب بين تصوره للشهادة كرأس مال رمزي غير موثوق، مقابل منحة البطالة كعائد مادي حقيقي وواقعي، ولذا غالبا ما نجدهم يميلون إلى اختيار الحقيقي والواقعي بدل الرمزي، وهذا ما يمثل عقلانية نسبية تعتمد معطيات الواقع واكراهاته في بناء الاستراتيجيات.

كما أفصحت المبحوثة م8 على أنها "توازي بين الإغراء المادي، والشهادة من خلال أنها تريد الحصول على راتب أفضل وذلك بالاستثمار في التعليم (مواصلة الدراسة) والحصول على وظيفة مرموقة كمورد إستراتيجي تتلاءم مع الدرجة العلمية، وأن الإغراء المادي لمنحة البطالة حسب تصور المبحوثة مجرد "بقشيش"، ولا يمكن الاكتفاء بها، وحل ليس مضمونا ومؤقت.

يعني أن إستراتيجية الفاعلين اتجاه الإغراء الاقتصادي المادي لمنحة البطالة، يحدد تفكيرهم العقلاني النسبي، المرتبط بوجود عوائق المحيط المتعددة، وهنا يقرر الفاعلون الطلاب التخلي عن رغبتهم في مواصلة الدراسة في المستويات العليا ماستر، ودكتوراه، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الخطاب المجتمعي السائد، عبر مقولات، مثل "الشهادة لا تطعم خبزا"، وقد تغيرت نظرة المجتمع لقيمة التعليم سلبيا بسبب وجود بذائل مادية واقعية يمكن أن تعوض المحتوى الرمزي الذي تخمله الشهادة التعليمية، ومن خلالها مواصلة الدراسة.

1- بن عيسى محمد المهدي، **ثقافة المؤسسة، دراسة ميدانية للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر، حالة مؤسسة بايب غاز غرداية**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، السنة، 2005/2004، ص217.

1-2-3- تأثير الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على قرار مواصلة الدراسة

يركز هذا الجزء على دور الضغوط الاقتصادية والشخصية والعائلية في تفضيل الدخل المادي الفوري لمنحة البطالة. يُشار إلى أن بعض الطلاب يسعون إلى الاستقلال المالي وتحمل مسؤولية نفقاتهم، مما يجعل منحة البطالة خيارًا جذابًا. يُنظر إلى الاستقرار المادي الذي توفره المنحة على أنه يؤثر على سلوك الطلاب داخل المؤسسات الجامعية، ويدفعهم إلى التفكير في استراتيجيات لتحقيق التوازن بين الدراسة والتوقف عنها. يُذكر أن الضغوط المجتمعية التي تقلل من قيمة الفرد غير القادر على إعالة نفسه تزيد من ميل الطلاب نحو تفضيل منحة البطالة. في المقابل، تُعرض وجهة نظر أخرى ترى أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية قد لا تؤثر على قرار مواصلة الدراسة لدى الطلاب من الطبقات الميسورة، مما يوضح اختلاف الأولويات بناءً على الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للطالب.

ومنه فإن الضغوط الاقتصادية، والشخصية، والعائلية، تلعب دورا في تفضيل الدخل المادي الفوري كما أشار إلى ذلك المبحوث م3، "أنا منبغيش دارنا يصرفوا عليا"، وبالتالي يصبح الفاعل مسؤولا عن تحمل أعباء مصاريفه وتعزيز روح المسؤولية لديه، إن الاستقرار المادي، منحة البطالة، يؤثر على سلوك الفاعلين الطلاب داخل المنظمات أو المؤسسات الجامعية، حيث يرى كروزيه، في هذا الصدد، "أن الفاعلين أعوان مستقلين، وأن فعل الاستقلالية لا يكف عن النمو والزيادة، فهامش الاستقلالية والتغيير هو ظاهرة نسقية"[1]، ترتبط بالنسق الاجتماعي الذي ينشأ فيه الفاعل، والتي تدفعه إلى تدبر شؤونه بشكل مبكر، مما يدفعه إلى تصور استراتيجيات توازن بين قرار مواصلة الدراسة، أو قرار التوقف عنها، وهنا تضغط منحة البطالة باعتبارها إغراء ماديا حقيقيا وممكنا، في مواجهة ضغوط الأسرة والمجتمع التي تقلل من قيمة كل فاعل لا يقدر على إعالة نفسه بنفسه، ومن ثم تميل عقلانية الفاعل، الطالب الجامعي في هذه الحالة، إلى تفضيل منحة البطالة على مواصلة الدراسة الجامعية.

1- بلعبيد محمد؛ بلقاسم مخطارية، **ثقافة المؤسسة الجزائرية من منظور التحليل الإستراتيجي لميشال كروزي. دراسة ميدانية لمؤسسة سونلغاز - تيارت -**،مذكرة لنيل درجة الماستر في علم الاجتماع التنمية وتسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة ابن خلدون، -تيارت -، السنة 2015/2014، ص27.

ما يعني أن الفاعلين يسعون دوما إلى تحقيق الاستقلالية المالية، وهنا تكون منحة البطالة مجالا يوفر لهم دخلا ماليا سهلا وممكنا، كما أنها تمنح الأفراد الاستقلالية، في تدبير أمورهم وتحقق مصالحهم المادية كفعل ملموس.

تعارضت المبحوثة م3، مع المبحوثة م9، حول الضغوط الاقتصادية، والاجتماعية، حيث اعتبرت أنها لا تؤثر على الدخل المادي، وهنا قد يكون للفاعلين من الطبقة الميسورة، موقفا آخر، يرى أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية لا علاقة لها بقرار مواصلة الدراسة أو قرار الاكتفاء بمنحة بالبطالة، في وقع الأمر يبين لنا هذا التعارض بين طبتين من فئتين اجتماعيتين مختلفين، أن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، هي المحدد الأساس لقرار الفاعل حول مشروع الدراسي، فالطالبة الأولى لا تعتبر أن الضغوط لها دور في اتخاذ القرار، تنطلق في إستراتيجيتها من حالها وواقعها الاجتماعي، بالمقابل تنطلق الطالبة الثانية، من حالها وواقعها الاجتماعي، ومن ثم لا غرابة ـن نجد أن الطلبة مسوري الحال، يقررون مواصلة الدراسة، في حين يقرر الطلبة الأقل مصادر مادية، البحث عن مصدر حقيق، فيقررون التوقف عن الدراسة والاكتفاء بمنحة البطالة.

2ـ جاذبية منحة البطالة اقتصاديا:

تعد منحة البطالة برنامج من البرامج المستحدثة لسياسة تشغيل الشباب العاطلين عن العمل، والمسجلين ضمن الوكالة الوطنية للتشغيل، أقرتها الدولة الجزائرية لخريجي الجامعات والمؤهلين، فالمنحة هي أداة اقتصادية وحلا مؤقتا للتخفيف من آثار البطالة في المجتمع، وتحقيق نوع من الاستقرار المالي في ظل الأزمات الاقتصادية.

2-1ـ منحة البطالة توفر دخلا قارا:

2-1-1ـ منحة البطالة كدخل مؤقت:

منحة البطالة توفر دخلا مستقرا وشهريا، بشكل نسبي ومؤقت لدى فئة البطالين. صرح المبحوث م10، أن "شعوره تجاه الدخل الشهري المادي الذي توفره المنحة ليس دخلا قارا، أعتمد عليه مؤقتا إلى حد ما يساعدني في تلبية بعض الحاجيات"، توفر المنحة للمستفيد، الخريج

الجامعي، نوعا من الحماية الاقتصادية، والاستقلال المالي نسبيا، فحسب تصور الفاعلين إنها دخل مؤقت غير مضمون، وأن عدد المستفيدين منها في تزايد.

كما صرحت المبحوثة م1، "كونه مورد مالي غير مضمون قد يزول لأي سبب كما أن قيمة المبلغ لا تساوي شيئا مقارنة مع القدرة الشرائية"، بمعنى أنه هذه المنحة لا تكفي المستفيد كدخل شهري، يغطي مصاريفه اليومية مقارنة مع الغلاء المعيشي، والقدرة الشرائية، لكنها تعتبر دعما ماليا مهما للتخفيف من التبعية المادية لدى العائلة، والشعور بالأمان الاقتصادي في ظل غياب فرص العمل.

2-1-2- دور منحة البطالة في التحفيز الاقتصادي:

كما أنها تعتبر نوعا من التحفيز الاقتصادي لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشريحة الشباب العاطلين عن العمل، "فلكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف لضمان صحته ورفاهيته، وصحة ورفاهية أسرته، ولاسيما الغذاء، والعلاج الطبي، والخدمات الاجتماعية، وله الحق في الضمان الاجتماعي، في حالة البطالة، فالضمان الاجتماعي هو مؤسسة أو مجموعة مؤسسات التي تتضمن الموارد من أجل التصدي لأي خطر اجتماعي"[1]. فمنحة البطالة تمنح الحماية الاجتماعية للمستفيدين منها.

صرحت المبحوثة م5، "قد يساهم هذا الدخل في توفير ما يحتاجه الأفراد وأبسط هذه الحاجيات الإطعام والنقل"، وتضيف مبحوثة أخرى م5، "أن هذا المدخول قار، ومفيد، مع ذلك هي محدودة، وفوائدها قليلة بالمقارنة مع استكمال المسار الدراسي". توفر الاستفادة من هذه الآلية نوعا من الاستقرار المادي في اقتناء بعض الحاجيات الضرورية، إلا أنهلا يمكن أن يكتفي بها الخريجون المستفيدون العاطلون عن العمل، ومن خلال هذه المنحة يمكن محاربة الهشاشة الاقتصادية، كالفقر، ومنح التوازن، والاستقرار الاجتماعي للفاعلين، ولو نسبيا، بغرض للمحافظة على كرامتهم كخريجين ومؤهلين في المجتمع. من هذا المنطلق فإن "أي تحويل مالي للطبقة الضعيفة، يمكن إدراجه ضمن سياسات محاربة الفقر باعتبارها تسعى

1- بن سعدة كريمة، **واقع الضمان الاجتماعي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية**، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد: 04، جوان 2015، ص6.

لتحقيق حد أدنى من الدخل الذي يخرج الفرد من دائرة الفقر المدقع، ولهذا فإن منحة البطالة من خلال آثارها اعتمدت أساسا كأداة لمحاربة الفقر"[1].

منحة البطالة هي الأداة التي تحقق الاستقرار المالي، باعتبارها موردا إستراتيجيا للمستفيدين منها، وبذلك أصبح لها عدة أبعاد سوسيولوجية واقتصادية، خاصة مع تضخم عدد خريجي الجامعات، على المستوى الوطني، ومن ثم أقرت الدولة الجزائرية منحة البطالة كسياسة من سياسات التشغيل المستحدثة، تؤمن الدخل المادي الشهري للباحثين عن العمل من الجامعيين، ومن ثم يمكن اعتبارها موردا استراتيجيا مؤقتا للفاعلين الطلاب الخريجين، إلى حين حصولهم على فرصة عمل حقيقية.

من المنظور السوسيولوجي تعتبر الجاذبية الاقتصادية لمنحة البطالة بمثابة شبكة أمان تحمي الفئة المتعلمة أي الطلاب والخريجين والمؤهلين من مخاطر الفقر، وتحقق لهم الاستقرار النسبي، ما يعني تحول منحة البطالة في مخيال الراغبين في الحصول عليها، إلى أداة دعم مالي، أي مورد اقتصادي، يمكنهم من مواجهة الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الفاعلين الطلاب، ومن ثم يمكننا الجزم بتحول منحة البطالة إلى عنصر مهم في كل الاستراتيجيات المستقبلية للفاعلين، فرغم ضعف العائد المادي المرتبط بها إلا أنها تمثل عنصرا حاسما في استراتيجيات الطلبة، خاصة عند المقارنة بين هذا العائد المادي، الناتج عن التوقف عن الدراسة، مع القيمة الاجتماعية للشهادة التي يمكن أن تنتج عن مواصلة المسار التعليمي. يؤكد كروزيه في هذا الصدد على أن "أن كل سلوك الأفراد وأفعالهم هي نتاج لعدة عوامل مترابطة تتعلق بالوضعية التنظيمية، وخصائصها، وإدراك الفاعل لرهانات هذه الوضعية، ولأهميتها بالنسبة له، وكذا المزايا التي يتوفر عليها، والعوائق التي تقف أمامه"[2]، حيث يمكن بالنسبة لعينتنا، اعتبار أن الوضعية التنظيمية تتمثل في حالة الطالب كعنصر في منظمة جامعية، يقف في مفترق طرق مصيري، يدفعه إلى إعادة تقييم عناصر هذه الوضعية التنظيمية فيوازن بين خصائصها الاجتماعية المنفرة باعتبار أن القيم الاجتماعية للدراسة في الجامعة

1- إبراهيم سعاد، **السياسة العامة للتخفيف من حدة الفقر في الجزائر: منحة البطالة أنموذجا**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد: 15، العدد: 02، السنة 2023، ص710.

2 - عبد الوهاب بلعباس، **السلوك التنظيمي وعلاقات السلطة والقوة (المفهوم والأبعاد)، مقاربة تحليلية في ضوء نظرية التحليل الإستراتيجي لميشال كروزيه**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 06، ديسمبر 2016، ص 145.

أصبحت ضعيفة، وبين الرهانات المستقبلية المرتبطة بوضعه بعد التخرج من هذه الوضعية التنظيمية، ونتيجة اللايقين الذي يحيط بمستقبل هذه الرهانات، يميل الفرد إلى اليقين الوحيد المرتبط بوضعيته، والمتمثل في قدرته اليقينية على الحصول على منحة البطالة، ومن ثم يقرر في موازنته الاستراتيجية هذه، القبول باليقين المرتبط بمنحة البطالة، رغم نسبيتها، هروبا من اللايقين الذي لا مكنه من ضبط حساباته الاستراتيجية المستقبلية.

فمن خلال تبني التحليل الإستراتيجي لميشال كروزيه يمكننا التأكيد على أن الفاعلين الطلاب، يتأثرون بهذه الوضعية التنظيمية الاستراتيجية، لتتحول منحة البطالة إلى مخرج أمن من هذه الوضعية الحرجة، إلا أنها من جهة أخرى تكبح الفاعلين من الاستثمار في التعليم ومواصلة الدراسة، وهذا بالنظر إلى عوامل استراتيجية متعددة، كمكانة الجامعة ككيان تنظيمي اجتماعي، ومدى إدراك الفاعلين للرهانات الأساسية، ومدى تفاعلهم مع منحة البطالة، واعتمادها كآلية تحدد طريقة تسيير وتدبير شؤونهم المستقبلية.

تبين الدراسات السابقة أنه رغم انخفاض تكلفة التعليم في مراحله المختلفة، وخاصة بالنسبة للجامعيين، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب عليه، إلا أن ضعف التنسيق بين سياسة التعليم وسياسة التوظيف، والنمو غير المتوازن بين القطاعات في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي[1] ، يمكن أن يدفع بالطلبة إلى التفكير في مخارج آمنة، خاصة عندما يكون التعليم منظم في أطوار شبه مستقلة عن بعضها البعض، كما هو الشأن بالنسبة لنظام الـ LMD ، الذي يسمح للطلبة بالاكتفاء بطور واحد، والامتناع عن باقي الأطوار، تسمح هذه الفرصة التي يوفرها هذا النظام التعليمي للطلبة المتخرجين في الطور الأول ليسانس، بضبط حساباتهم الاستراتيجية، وطرح إمكانية التوقف عند مستوى الطور الأول، بغرض الحصول على منحة البطالة، التي توفر موردا اقتصاديا يقينيا، يؤمنهم من اللايقين المرتبط بمواصلة الاستثمار في الدراسة.

تحدد البنى الاجتماعية دور الذكور في المجتمع، فرغم أن الدخل المالي المرتبط بمنحة البطالة لا يغطي الحاجيات الضرورية للذكور كمعيلين محتملين لأسرهم، إلا أنهم يعتبرونه

1- طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2015، ص23.

دخلا قارا، يسمح لهم بضمان بعض الحاجيات الأساسية، أو على الأقل ضمان استقلالية مالية تسمح للذكور بالتحرر من الارتباط المالي والاقتصادي بالأسرة وبالوالد خاصة، فبالنظر إلى الغلاء المعيشة وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، يفكر الطلاب بشكل استراتيجي في تخفيف الحمل عن أسرهم، وهنا تكون منحة البطالة ملاذا آمنا، سهلا ومتاحا يسمح للذكور بالمساهمة ولو بطريقة غير مباشرة في مساعدة أسرهم على تجاوز رهانات المعيشة والقدرة الشرائية؛

بالمقابل لا تفكر الإناث بنفس الطريقة، نظرا لكون نفس البنى الاجتماعية، لا تعتبرهن مسؤولات مباشرات على أسرهم، ومن ثم فهن لا يفكرن بشكل ملح، أو اضطراري، كما الذكور في التحرر من السلطة الاقتصادية للأسرة، ومن ثم يكون تقييمه الاستراتيجي لأهمية منحة البطالة مختلفا عن الذكور.

عند المقارنة على أساس التخصصات، يتبين لنا من خلال تحليل المقابلات التي أجريناها مع طلبة تخصصات الآداب واللغات، وتخصصات العلوم الاجتماعية، أن جاذبية منحة البطالة اقتصاديا، تكون أقوى عند طلبة تخصص العلوم الاجتماعية، حيث اعتبروها أداة اجتماعية واقتصادية، وضعت من طرف الدولة لضبط التوازنات بين مخرجات الجامعة وسوق العمل، كما يعتبرونها عاملا مهما في إستراتيجية الحماية الاقتصادية، والإدماج الاجتماعي في سوق العمل، ومن ثم يمكن أن تكون بديلا مؤقتا للتخفيف من حدة البطالة.

وبالمقارنة مع تخصص الآداب واللغات، ينظر طلبة هذا التخصص إلى منحة البطالة كدعم يحفظ كرامة الطالب الجامعي المثقف في مجتمعه، فينجذبون لمنحة البطالة كبديل اضطراري، بسبب تضاءل فرص العمل في تخصصهم. تبين لنا هذه المعطيات أنه لا يوجد فروق كبيرة في تمثلات طلبة التخصصين لمنحة البطالة ولدورها الاقتصادي، يرجع التشابه في المواقف والتمثلات الخاصة بمنحة البطالة إلى تشابه خصائص التخصصين، خاصة في علاقتهما بالتشغيلية، وبسوق العمل، وعليه يمكن توسيع الدراسة لتخصصات أخرى، خاصة التخصصات ذات الجاذبية العالية، لحسن تقدير تأثير خصائص التخصصات على تجربة الطلبة مع منحة البطالة.

2-2- منحة البطالة والحماية الاقتصادية:

2-2-1- منحة البطالة دعم مؤقت وشعور نسبي بالأمان الاقتصادي:

تؤدي الحماية الاقتصادية لمنحة البطالة في الجزائر إلى توفير الدخل المالي بدعم المستفيدين، وشعورهم بالأمان، وحمايتهم من التبعية المالية للأسرة، كما تمنحهم شبكة الأمان الاجتماعي لتلبية حاجياتهم الضرورية. لقياس هذا المؤشر الذي يلعب دورا في تغيير الإستراتيجيات وما مدى تأثيره على قرارات الفاعلين بين مواصلة أو التوقف عن الدراسة، سنحلل تجارب الطلبة من خلال مقابلاتهم، موقفهم من العلاقة بين منحة البطالة والحماية الاقتصادية.

توفر منحة البطالة حماية اقتصادية، باعتبارها آلية حكومية لدعم الاقتصاد الوطني والتقليل من آثار البطالة الاجتماعية والاقتصادية، خاصة بعد تضخم تعدادات الخريجين من الجامعات سنويا، مقارنة مع نسبة التشغيل التي يوفرها الاقتصاد الوطني.

صرح أغلبية المبحوثين، ومن بينهم المبحوث م3، أن منحة البطالة "توفر حماية اقتصادية متوسطة، وتقلل منحة البطالة من الشعور بالمخاوف المتعلقة بالهشاشة الاقتصادية"، اتضح لنا من خلال تصريح المبحوث م3 أن منحة البطالة هي نوع من الحماية الاقتصادية، حيث أنها توفر هامش أمان للطالب المتخرج، وتسمح له بتخفيف مخاوفه من الغموض واللايقين المرتبط بالمستقبل، إلا أن المبحوث يشير إلى أنها حماية "متوسطة"، أو لنقل نسبية، وهنا تبرز مرة أخرى عقلانية الفاعل في الموازنة بين حجم الغموض واللايقين المرتبط بالمستقبل، وحجم الحماية التي تفرها منحة البطالة، فالمقارنة مع اللايقين تكون المنحة مهمة لكنها بالمقارنة مع الحقيقة الاقتصادية للسوق تبقى الحماية التي توفرها المنحة متوسطة ونسبية. ما يعني أنه لا يمكنه الاعتماد عليها إلا نسبيا، وبشكل مؤقت.

فالدخل الشهري الذي توفره هذه الآلية يبقى غير كاف، مقارنة مع الوضع الاجتماعي المعيشي للأفراد، وارتفاع الأسعار، مما ينقص من القدرة الشرائية، في ظل التحديات الاقتصادية، إلا أنها مع كل ذلك، "تقلل من مخاوف الفاعلين المستفيدين من خطر التبعية،

كالاعتماد على أنفسهم في تحمل أعباء تدبير شؤونهم الخاصة، مثل تسديد الديون، وتجعلهم يستقرون ماديا".

2-2-2- تأثير البطالة والنمو الاقتصادي على إدراك الأمان الاقتصادي:

يرتبط معدل البطالة بمعدل النمو الاقتصادي. حيث تعتبر نسبة البطالة من المؤشرات التي تحرص الدول على إصدارها ومراقبتها بشكل دوري. فارتفاع معدل التشغيل، وتوفر الوظائف يدل على قوة النشاط الاقتصادي، وهو بدوره يسمح بحصول الفرد على دخل يمكنه من تلبية احتياجاته، بينما البطالة تؤدي بالفرد إلى العزلة الاقتصادية، بكل معانيها، من استهلاك، وإنتاج، وادخار، ودفع الضرائب، وهو ما يؤدي إلى حدوث مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية للبطالين، يعبر عنها بالآثار السلبية للبطالة[1].

حسب تصريح الأغلبية، هناك شعور بالأمان النسبي، حيث جاءت تصريحات المبحوثة م6، مؤكدة للشعور بالأمان النسبي، حيث يقول "نعم أشعر بالأمان النسبي الذي توفره منحة البطالة لكن أبقى أحتاج إلى مؤهلات أخرى غير الدراسة (ديبلوم)، منحة البطالة كمبلغ مالي شهري يمنح للفاعلين الطلاب الخريجين الأمان النسبي نوعا ما، مثلا كتوفير الغذاء، لكنها غير مستقرة على المدى الطويل، فهي مؤقتة.

كما جاء تصريح المبحوثة م6 مع تصريح المبحوثة م7، التي صرحت: "لا، أنا أواصل دراستي لأتحصل على وظيفة مرموقة، لا أشعر بالأمان النسبي الذي توفره منحة البطالة، ويمكنني الاستثمار في مؤهلات إضافية، مثل مواصلة الدراسة" لأن الشهادة الجامعية رمزا للمكانة الاجتماعية للفاعلين، والتي يمكن أن تحقق لهم وظيفة مستقرة، ودخل مالي شهري دائم، لتحقيق الأمان الاقتصادي و الاجتماعي بالمقارنة مع منحة البطالة، كبرنامج سياسي يمنح لجميع أفراد المجتمع، وخاصة خريجي الجامعات، لتحقيق الأمان المالي، ودعم الطبقات الهشة من المجتمع، وهذا مؤشر يبين أن الاقتصاد الجزائري عاجز عن توفير مناصب الشغل، بعدد يتناسب مع معدلات البطالة، فمناصب الشغل هي الفعل الملموس لهذه الشريحة من الجامعيين والبطالين. يتميز "النظام المالي المستقر "بالكفاءة" في تسيير الموارد الاقتصادية، وتوزيعها

1- لامية مشوك، **تأثير منحة البطالة على سوق الشغل في الجزائر**...،ص589.

حسب المناطق جغرافيا وزمانيا، ومنها العمليات المالية والاقتصادية كالادخار والاستثمار وعملية الائتمان وخلق النقود والسيولة مع العدالة في أسعار الأصول، وتراكم الثروة، مما يحقق النمو الناتج، وتسيير المخاطر المالية، وإدارتها دون المساس بالقدرة الشرائية، والوظائف الأساسية للنظام المالي"[1].

إن تصور الفاعلين خريجي الجامعات لمنحة البطالة في علاقتها بالحماية الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار المالي، ينطلق من كونها تمنح لهم "شبكة الأمان الاقتصادي"، بعد توفر الشروط القانونية الضرورية للحصول عليها، والتي ترتبط حصريا بضرورة إيقاف المسار الدراسي عند حدود الطور الأول من التعليم الجامعي، ومن ثم تتشكل في ذهن الفاعلين استراتيجية براغماتية مبنية على عنصر الحصول على المنحة، عنصر توقيف المسار الدراسي، ومن ثم يتم اعتماد هذه الإستراتيجية كحل بديل، يؤمن الفاعلين اقتصاديا، بسبب عدم توفر فرص عمل، حيث تؤثر وضعية سوق العمل على استراتيجيات الطلبة المقبلين على التخرج، وعلى عزوفهم عن المسار الدراسي، لأنهم يتصورون منحة البطالة كبديل آمن، ومغري، ما يدفعهم إلى التوقف عن الدراسة، خاصة مع عدم التوافق بين العرض والطلب في سوق العمل.

إن الظروف الاقتصادية والمخاوف الدائمة للتبعية المالية للأسرة تجذب الفاعلين الطلاب، إلى المنحة، وبالمقابل تدفعهم إلى التخلي عن الاستثمار في التعليم، والمغامرة بمستقبلهم المادي المستقر، الذي يعتقدون أن منحة البطالة ستلبيه بدون عناء، ومن ثم تتحول المنحة في منظور الطلبة إلى ألية وقائية تحميهم من الهشاشة المالية التي يمكن تزج بهم نحو مخاطر الفقر وملحقاته.

"بالنسبة لأداء النظام نفسه، هناك عوامل أخرى تلعب دورا طبيعيا، فضروريات العمل ذاتها، والفرص المالية والاقتصادية، والخيارات السياسية الوطنية، والتوجهات الشخصية لبعض الجهات الفاعلة، يمكن أن يكون لها، من بين أمور أخرى عواقب حاسمة"[2]. وهذا ما

1- مصطفى قاسمية؛ كمال فايدي، **دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار المالي في الجزائر في فترة 2019/2009**، مجلة النماء الاقتصادي والتجارة، المجلد: 06، العدد: 01، جوان 2022، ص41.

2 - Michel Crozier, **L'acteur et le système : Les contraintes de l'action collective**, Seuil, Paris, 1977, p. 233.

ينطبق فعلا على أفراد عينتنا، حيث أن منحة البطالة تمثل فرصة مالية واقتصادية، منسجمة ومنضبطة مع الخيارات السياسية الوطنية، ما يجعلها ذات تأثير مباشر على استراتيجيات الفاعلين الشخصية، فيصبح، بذلك لقرار الاستفادة من منحة البطالة دورا حاسما في تحديد استراتيجية الطالب، خاصة عند الموازنة بين مواصلة الدراسة، في سبيل مستقبل غير يقيني، أو التوقف عن الدراسة في سبيل اليقين الذي توفره منحة البطالة حتى ولو كان ضئيلا.

ومن ثم يمكننا الجزم بأن الفاعلين الطلاب المقبلين على التخرج يتصورون منحة البطالة كوسيلة تنظيمية وسياسية تؤثر على استراتيجيات الفاعلين الطلاب، وتوفر لهم شبكة أمان وحماية، هم في أمس الحاجة إليها في هذه الفترة الحرجة من حياتهم. ولذلك فإن الفاعلين الطلاب ينجذبون لإستراتيجيات براغماتية تهدف إلى ضمان المنفعة الأكيدة، التي يمكن أن توفرها منحة البطالة.

بينت عديد الدراسات السابقة أن البطالة والنمو الاقتصادي يؤثران بشكل كبير على إدراك الأمان الاقتصادي، فالبطالة تزيد من المخاوف بشأن مستقبل الأفراد والعائلات، بينما النمو الاقتصادي يمكن أن يحسن هذا الإدراك[1]، وهذا ما يعني بشكل مباشر أن الوضعية التي يوجد فيها الفاعلون الطلاب في عينتنا هي وضعية تتسم، بضعف النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة، وهذا ما يعزز مخاوف الفاعلين بشأن مستقبلهم بعد نهاية الطور الأول، عندما ندخل عاما منحة البطالة كعامل وسيط بين عامل ضعف النمو الاقتصادي، وعامل تزايد نسبة البطالة، ستكون النتيجة حتما اتساع مساحة اللايقين، الذي يدفع الفاعلين الطلبة مباشرة نحو استراتيجية تتبنى الاحجام عن مواصلة الدراسة في مقابل الأمان الاقتصادي الذي توفره منحة البطالة.

تشير النتائج إلى وجود تباين واضح بين الجنسين في آليات بناء واستخدام شبكات الأمان، حيث يُظهر الذكور فاعلية أكبر في تصور هذه الشبكات الآمنة، مما ينعكس على استراتيجيتهم في مواصلة الاستثمار في الدراسة، في المقابل، تُبدي الإناث فاعلية أقل في هذا الجانب، ويعزو

1 - مولاي بوعلام؛ محمد سفير، **دراسة كمية تحليلية للعلاقة بين البطالة وبعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة: 1970 - 2014** ، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد: 02، العدد: 03، ديسمبر2017، ص.ص. 55-71 .

بعض المبحوثين ذلك إلى شعور الذكور بالأمان النسبي الذي توفره منحة البطالة، في مقابل غياب نسبي لهذا الشعور عند الاناث.

تختلف نظرة الذكور والإناث لمنحة البطالة وتأثيرها على مساراتهم المستقبلية، فبالنسبة للذكور، يُنظر إلى منحة البطالة كحماية اقتصادية مؤقتة، توفر لهم القدرة على إعانة أسرهم. ومع ذلك، ينتاب المستفيدين من هذه المنحة، ممن يحملون شهادات جامعية ولا يتمكنون من الحصول على عمل، شعور بالفشل، يمكن أن يؤدي هذا الشعور إلى عوائق استراتيجية قد تحول دون مواصلة الدراسة، أو التوقف عن الاستثمار في "رأس المال الثقافي" المتمثل في التعليم.

أما بالنسبة للإناث، فلا تشعرن بنفس القدر من الأمان النسبي تجاه منحة البطالة، إذ يُنظر إليها كدعم اقتصادي يقتصر على توفير المستلزمات الشخصية فقط، خاصة مع الأخذ في الاعتبار أنهم لا يتحملن مسؤولية إعالة أسرهم.

تُظهر هذه النتائج أن منحة البطالة لا تؤثر بشكل كبير على دافعية الإناث للاستمرار في الاستثمار في التعليم العالي. يُمكن تفسير ذلك في سياق الثقافة المجتمعية التي تنظر إلى دور المرأة بشكل أساسي في التربية والإنجاب، وليس بالضرورة في تحمل الأعباء المالية للأسرة، وعليه، فإن الاستمرار في التعليم العالي، يصبح وسيلة للمرأة لتعزيز مكانتها وتنافسيتها في سوق العمل، بغض النظر عن الدعم الاقتصادي المؤقت الذي تقدمه منحة البطالة لهن.

تبرز المقارنة بين التخصصات الأكاديمية فروقًا جوهرية في تصورات الطلبة وتوجهاتهم المستقبلية، خاصةً بين طلبة العلوم الاجتماعية، يتميز طلبة تخصص العلوم الاجتماعية بتحليلهم للبنى الاجتماعية، وديناميكيات الفاعلين داخل البيئات التنظيمية، استنادًا إلى قواعد تضبط الوعي وتعزز الانتماء الثقافي. ومع ذلك، تتأثر عملية اتخاذ القرار بمواصلة الدراسة أو التوقف عنها، لدى طلاب هذا التخصص، بنظرتهم لمستقبلهم المهني، وبحالة اللايقين التي ترغهم على الموازنة بين الشهادة العالية مقابل البطالة، أو الاكتفاء بشهادة الطور الأول مقابل الحصول على منحة البطالة.

يشعر العديد من طلاب العلوم الاجتماعية بأن تخصصهم لا يحظى بالقيمة والمكانة الاجتماعية الكافية، يُعزى هذا التصور إلى تهميشه من قبل الجامعات الجزائرية ومنظومة التعليم العالي، التي تضعه في مراتب متأخرة ضمن التصنيفات الأكاديمية، هذا التهميش قد يؤثر سلبًا على الدافعية الأكاديمية للطلاب، ويجعلهم يعيدون النظر في جدوى الاستمرار في مسارهم التعليمي، بالنظر إلى التحديات المحتملة في سوق العمل ومحدودية الفرص المتاحة التي تتناسب مع طبيعة تخصصهم.

خاتمة الفصل الثاني:

يكشف التحليل المعمق لظاهرة النفور من الدراسة وتداعياتها على تصورات الطلبة الجزائريين حول قيمة التعليم العالي عن تحولات بنيوية عميقة تستدعي فهمًا شاملًا. لقد تبين أن النفور من الدراسة ليس مجرد ظاهرة فردية، بل هو انعكاس لتفاعلات معقدة بين الاستراتيجيات الفردية للفاعلين (الطلبة)، والقيود الهيكلية التي تفرضها البيئة الجامعية وسوق العمل، وديناميكيات السلطة التي تحكم هذه العلاقات.

لقد أوضحت النتائج أن القيمة الرمزية والعلمية للشهادة الجامعية قد تراجعت بشكل ملحوظ في المجتمع الجزائري المعاصر. فالتصور السائد بأن الشهادة "تُمنح لكل من هب ودب" يعكس أزمة شرعية للتعليم العالي، حيث فقدت الشهادة جزءًا من تميزها كمورد استراتيجي يضمن المكانة الاجتماعية والاقتصادية. هذا التراجع في القيمة يعكس الفصام بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، مما يُضعف الانتماء الرمزي للمؤسسة الجامعية ويزيد من شعور الخريجين بـ "العنف الرمزي" عندما لا تُترجم مؤهلاتهم إلى فرص عمل ملموسة.

تُظهر المقارنة على أساس الجنس اختلافات في تصورات قيمة التعليم ومنحة البطالة. بينما يميل الذكور إلى إعطاء قيمة اجتماعية أعلى للدراسة كمسار لتحقيق المكانة في مجتمع ذكوري تقليدي يعتمد توزيعًا تقليديًا للعمل، فإن إغراء الاستقلال المالي الذي توفره منحة البطالة يدفعهم نحو التوقف عن الدراسة. في المقابل، وعلى الرغم من أن الثقافة المجتمعية لا تنظر للمرأة كمسؤولة عن تحمل مصاريف الأسرة، فإن الإناث يُظهرن طموحًا أكبر لمواصلة

الدراسة بهدف ترقية مكانتهن الاجتماعية وإثبات الذات، حيث يُنظر إلى الدخل المادي كعنصر ثانوي مساعد.

أما عن المقارنة على أساس التخصصات، فقد تبين أن القيمة الاجتماعية الممنوحة للدراسة تختلف بشكل كبير. فالتخصصات ذات الصبغة التطبيقية أو تلك التي تضمن فرص عمل فورية (كالطب والمدارس العليا) لا تزال تحظى باحترام مجتمعي كبير. في المقابل، تُعد تخصصات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية الأقل حظًا في سوق العمل، مما يجعل طلابها أكثر عرضة للنفور من الدراسة وتفضيل منحة البطالة كبديل اقتصادي. هذا يبرز أن اختيار التخصص قد أصبح يعتمد بشكل متزايد على إمكانية التوظيف في سوق العمل بدلاً من الميول الشخصية أو الرغبة المعرفية.

يكشف التحليل عن تناقض جوهري بين القيمة الذاتية المتصورة للتعليم والقيمة المجتمعية المتناقصة .فالأفراد يمنحون التعليم العالي قيمة ذاتية كأداة للتطور الشخصي وتعزيز الهوية والتميز الاجتماعي، مما ينعكس في شعور الفخر والتباهي بصفة الخريج الجامعي. ومع ذلك، تُعزز الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وتحديدًا جاذبية الدخل المادي الفوري لمنحة البطالة، من الميل نحو التخلي عن المسار الأكاديمي. تُعد منحة البطالة، في هذا السياق، موردًا استراتيجيًا بديلًا يقلل من اللايقين الاقتصادي ويقدم حلاً فوريًا للمشكلات المادية، مما يقلل من جاذبية الاستثمار طويل الأمد في التعليم الذي لا يضمن عائدًا ماديًا فوريًا.

كما تُشير النتائج بوضوح إلى أن منحة البطالة قد أثرت على استراتيجيات الفاعلين (الطلبة) .ففي ظل بيئة تتسم بارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين، أصبح العائد المستقبلي من التعليم غير مؤكد، مما يدفع الطلبة نحو عقلانية نسبية تُفضل العائد المادي الملموس والفوري على القيمة الرمزية غير المضمونة للشهادة. هذا لا يقتصر على التأثير على قرارات مواصلة الدراسة، بل قد يؤدي أيضًا إلى تغيير سلوك الطلبة داخل المؤسسات الجامعية، مما يقلل من دافعيتهم للانخراط الكامل في المسار الأكاديمي.

إن فهم هذه الديناميكيات المعقدة، التي تتأثر بمجالات اللايقين، والقيود الهيكلية، وديناميكيات السلطة، أمر ضروري لتفسير ظاهرة النفور من الدراسة وتداعياتها على الأفراد

والمجتمع على حد سواء، ويتطلب مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد لضمان مستقبل مستدام للتعليم العالي في الجزائر.

الفصل الثالث، جاذبية منحة البطالة اجتماعيا:

الفصل الثالث، جاذبية منحة البطالة اجتماعيا:

تمهيد:

تعد منحة البطالة أداة اجتماعية لها أبعاد عميقة، تتعدى الجانب الاقتصادي إذ تساهم هذه الأخيرة في التوازن والاستقرار الأسري والمجتمعي خاصة الفئة الهشة الفقيرة، إلا أن لها تأثير على استراتيجيات الطلبة خريجي الجامعات، أو المقبلين على التخرج، ويمكن أن تقلل من حافزهم نحو مواصلة المسار الدراسي، وتدفعهم إلى التوقف عن الدراسة، خاصة بتوفر بديل الدخل المادي لمنحة البطالة، علما أن هذه المنحة قد أقرت ضمن سياسات الدولة الجزائرية بغرض توفير الأمان، من خلال تحقيق الحماية الاجتماعية للأفراد المستفيدين من هذه الآلية.

3-1- المنحة وتصورات المكانة الاجتماعية والكرامة:

يهدف هذا التحليل إلى دراسة تصورات الطلبة حول المكانة الاجتماعية والكرامة في ظل سياسة منحة البطالة، وذلك بمقاربة سوسيولوجية تستند إلى مفاهيم نظرية ميشال كروزيه المرتبطة بـالفاعل، والنسق، والاستراتيجية، تُعد الحماية الاجتماعية، ومنها منحة البطالة، أحد الآليات التي تتبناها الدولة الجزائرية لإدماج العاطلين عن العمل، خاصة خريجي الجامعات. غير أن هذه السياسات، رغم أهدافها المعلنة، تُحدث تحولات في تصورات الأفراد حول قيم العمل، والتعليم، والمكانة الاجتماعية.

تُظهر النتائج أن هناك تباينًا في كيفية إدراك الطلبة لمنحة البطالة وتأثيرها على مكانتهم الاجتماعية وكرامتهم. يعكس جزء من المبحوثين شعورًا بأن الحصول على منحة البطالة قد يُقلل من قيمتهم في عيون الأسرة والأقران، مشيرين إلى أن "المنحة قد تؤثر على نظرة الأسرة والأقران"، كما تقول المبحوثة م5، هذا التصور يُشير إلى أن المنحة، رغم كونها موردًا استراتيجيًا لتوفير الحماية الاقتصادية المؤقتة في ظل مجالات اللايقين الاقتصادي، قد تُقلل من القيمة الرمزية للعمل والإنتاج التي تُمثل أساسًا للمكانة الاجتماعية التقليدية. يعكس ذلك التناقض

بين هدف الدولة في توفير حماية بيروقراطية للفاعلين[1]، وبين كيفية تأثير ذلك على الهوية الفردية والاجتماعية للطلبة.

على النقيض، يرى بعض المبحوثين، مثل المبحوث م6، أن منحة البطالة تُحافظ على الاستقرار الاجتماعي وتُحسن من الوضع المادي للمستفيدين، معتبرين أنها تُعطي المستفيد دخلًا شهريًا أفضل من المنحة الجامعية الضئيلة. هذا يُشير إلى أن منحة البطالة، من منظور هؤلاء الفاعلين، تُقدم نوعًا من الكرامة الاجتماعية من خلال توفير دخل مادي يُخفف من الأعباء المالية، حتى وإن لم يترجم إلى وظيفة مباشرة. هذا التصور يعكس استراتيجية عقلانية نسبية للفاعلين في التكيف مع القيود الهيكلية التي يفرضها سوق العمل.

تُدعم هذه النتائج بدراسات سابقة تُشير إلى أن سياسات التشغيل وبرامج الدعم مثل منحة البطالة تُعد محاولات من جانب الدولة لتخفيف حدة البطالة، خاصةً بين الفئة المتعلمة، وهذا يؤكد أن الدولة الجزائرية تسعى لبذل مجهودات معتبرة للحد من بطالة الجامعيين، كما تُشير بعض الدراسات إلى أن البطالة، حتى بين حاملي شهادة الماستر، لا تؤثر سلبًا على علاقاتهم الاجتماعية، وأن حصولهم على منحة البطالة لا يُقلل من مكانتهم الاجتماعية[2]، تتقاطع هذه النتائج مع ما توصلنا إليه من أن نظرة المجتمع لقيمة التعليم، وفي الوقت نفسه نظرة المجتمع للقيمة الاجتماعية للبطالة ومنحتها، كلها تشجع الطالب على تبني استراتيجية تُقلل من أهمية الاستثمار في الدراسة، لصالح الحصول على منحة البطالة.

تُظهر المقارنة بين الجنسين تباينات واضحة في تصورات المكانة الاجتماعية والكرامة المرتبطة بمنحة البطالة، بالنسبة للذكور، تُشير التصريحات إلى أن منحة البطالة لا تُحافظ على الكرامة بالمقارنة مع الوضع الاجتماعي المأمول. ذلك أن المكانة الاجتماعية للذكور في المجتمع الجزائري التقليدي تتحدد بفاعليتهم كأفراد منتجين ومعيلين رئيسيين للأسرة. لذا، تُعد منحة البطالة تهديدًا لكرامتهم ولاعتراف المجتمع بهم، لأنها تتعارض مع الدور الاجتماعي

1- جون بيير دوران؛ وروبرت ويل، **علم الاجتماع المعاصر**، ترجمة طواهري ميلود، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، لبنان، سنة 2019، ص332.

2- خالد محمد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي**، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2004، ص 36.

الكلاسيكي للذكر، كمنتج أو كفرد فعال بالبحث عن فرص عمل. فالذكور هنا في صراع دائم بين الحاجة إلى الدخل، ودورهم الاجتماعي المتوقع منهم.

في المقابل، تُعبر الإناث في أغلبهن عن شعور بأن منحة البطالة كأجرة شهرية تُعطيهن مكانة اجتماعية نسبية، خاصة وأنها تُقدم بدون مقابل أو جهد وظيفي مباشر. من منظور سوسيولوجي، تُقدم منحة البطالة للإناث اعترافًا اجتماعيًا يُعزز من كرامتهن ويُحافظ على دورهن في الواقع الاجتماعي، خاصة وأن الثقافة المجتمعية لا تنظر للمرأة كمسؤولة ملزمة بتحمل مصاريف الأسرة. هذا يُقلل من الضغط العائلي والاقتصادي عليهن، مما يجعلهن أكثر قابلية لتقبل هذه المنحة كآلية لتأمين الحاجيات الضرورية وتقليل القلق، وبالتالي تُعزز من مكانتهن الاجتماعية من خلال اعتراف الدولة بهن كمواطنات لهن الحق في الحماية الاجتماعية، حتى في ظل عدم توفر مناصب الشغل.

تُظهر المقارنة على أساس التخصصات أن هناك تباينًا في إدراك الطلبة للمكانة الاجتماعية والكرامة المرتبطة بمنحة البطالة. يرى طلبة العلوم الاجتماعية أن تخصصاتهم ليس لها أهمية كبيرة في سوق العمل، مما يزيد من احتمالية إقبالهم على المنحة والاعتماد عليها كمنفذ سريع للخروج من الوضع الاجتماعي المتدهور. هذا يُعزز من نفورهم من الاستمرار في الدراسة الأكاديمية نظرًا لعدم وجود فرص عمل واضحة تتناسب مع تخصصاتهم. هذا التصور يتوافق مع نظرية كروزيه في أن الفاعلين يُطورون استراتيجياتهم بناءً على إدراكهم لمجالات اللايقين والقيود الهيكلية.

أما بالنسبة لطلبة الآداب واللغات، فإن منحة البطالة تُقدم لهم تصورات مختلفة. فبينما قد تُقدم لهم دخلًا مؤقتًا، إلا أنهم يُظهرون قابلية أكبر لخلق مشاريع "مقاولاتية" كـالمدارس الخاصة في اللغات. هذا يُعزز من اندماجهم الوظيفي في القطاعين الخاص والعام، مثل التعليم، ويجعلهم أكثر قابلية للتوظيف المباشر. هذا التباين يُشير إلى أن طبيعة التخصص تُؤثر بشكل مباشر على استراتيجيات الفاعلين في التعامل مع المنحة، حيث يُنظر إليها إما كبديل وحيد للبطالة، أو كدافع نحو ريادة الأعمال والتوظيف في مجالات مُحددة.

تُشير هذه النتائج إلى أن منحة البطالة، رغم أهدافها المتمثلة في توفير الحماية الاجتماعية، قد أحدثت تحولات معقدة في تصورات الطلبة حول المكانة الاجتماعية والكرامة، مع تباينات واضحة بين الجنسين والتخصصات. يستدعي فهم هذه الظاهرة مقاربة شاملة تُعالج التحديات الاقتصادية والاجتماعية في سوق العمل، وتُعيد النظر في القيمة الرمزية والعملية للتعليم العالي. فبينما تُقدم المنحة حماية اقتصادية مؤقتة، إلا أنها قد تُساهم في تضاؤل قيمة الشهادة الجامعية وتُغير من استراتيجيات الفاعلين نحو تفضيل الدخل الفوري على الاستثمار في التعليم طويل الأمد. هذا يُبرز الحاجة إلى سياسات تُعزز من فرص التوظيف لخريجي الجامعات وتُعيد بناء الثقة في التعليم العالي كمسار حقيقي نحو تحقيق المكانة الاجتماعية والكرامة.

2.3- منحة البطالة والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية:

سنحلل في هذا الجزء من الدراسة تصورات الطلبة للارتباط بين منحة البطالة، والضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية، وكيف تُساهم هذه العوامل في تشكيل المكانة الاجتماعية والكرامة لديهم. تدخل منحة البطالة، ضمن سياق الحماية الاجتماعية التي تُقدمها الدولة، وهي بذلك آلية تُوفر نوعًا من الأمان والحماية للأفراد، وتسعى للحفاظ على كرامتهم في مواجهة المخاطر الاجتماعية، كما تُقدم لهم بعض التأمينات الاجتماعية[1].

تُشير تصريحات المبحوثين إلى أن منحة البطالة تُسهل الحصول على الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، كما ورد في تصريح المبحوث (م7): "في هذا الجانب أرى أن منحة البطالة تسهل الحصول على الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي"، من منظور كروزيه، يُمكن تفسير هذه الامتيازات كجزء من الحماية البيروقراطية التي تُقدمها الدولة لتوسيع كلفتها للفاعلين، خريجي الجامعات[2]، تُمثل منحة البطالة هنا موردًا استراتيجيًا يُقلل من مجالات اللايقين التي يواجهها الأفراد في حياتهم اليومية، خاصة فيما يتعلق بالصحة والاستقرار المالي. هذا المورد يُساهم في تحديد المكانة الاجتماعية للفاعلين ويمنحهم شعورًا بالكرامة من خلال شبكة العلاقات التفاعلية التي يُشكلونها داخل النسق الاجتماعي.

1- محمودي حسين؛ غجاتي إلهام، **واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر، دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء في وكالة سطيف**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد: 06، العدد: 01، أفريل 2020، ص 337.

2 - Michel Crozier**, L'acteur et le système : Les contraintes de l'action collective**, Seuil, Paris, 1977, p. 170.

يُعزز المبحوث (م10) هذا التصور، حيث صرح بأن: "الامتيازات جيدة، الدولة دايرة ضمان اجتماعي وتخلصني يعني امتيازات تقديرية"، يشعر المستفيد من المنحة من خلال الضمان الاجتماعي بالشعور بالأمان والاستقرار، وهذا ما يُوضح أن الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، كجزء من المنحة، تُساهم بشكل كبير في شعور المستفيدين بالأمان والاستقرار الاجتماعي. يُشير كروزيه إلى أن الفاعلين يميلون إلى استخدام الأطر الرسمية "كوسيلة للحماية والدفاع عن استقلاليتهم وقدراتهم الفردية على الفعل"[1]. وبالتالي، تُصبح منحة البطالة، بما تُقدمه من ضمان اجتماعي ورعاية صحية، أداة تُمكن هؤلاء الفاعلين من ممارسة استقلاليتهم وتحقيق مصالحهم.

لكن هناك تصورات مُتباينة حول الكرامة، حيث يُشير المبحوث (م6) إلى أن: "الحصول على المنحة يؤثر على نظرة أسرتي وأقاربي، وأن حصولي على المنحة لا يحافظ على كرامتي، بالمقارنة مع الشهادة المتحصل عليها". هذا التصريح يكشف عن تناقض بين القيمة المادية للمنحة، والقيمة الرمزية للشهادة الجامعية، ففي نظر بعض الفاعلين، تُؤدي المنحة إلى مساواة بين حاملي الشهادات، كقيمة رمزية علمية، والعاطلين غير المؤهلين، مما يُقلل من قيمة الشهادة الجامعية في الخطاب المجتمعي السائد، كما تعكسه مقولات مثل "الشهادة لا تطعم خبزًا" و"لقراقرا بكري"، هذا التضاؤل في القيمة الرمزية، الذي يُؤثر على استراتيجيات الطلبة، حيث يصبحون في مفاضلة بين مواصلة الدراسة والاستثمار في "رأس المال الثقافي"، أو البحث عن فرص عمل، أو دخل من المنحة، كـ "فعل ملموس" يُحدد مكانتهم الاجتماعية.

تُؤكد الدراسات السابقة على أهمية زيادة الميزانية المخصصة للتعليم لتحسين مستوى الخدمات ورفع كفاءة الخريجين[2]. كما تُشدد على أهمية التربية المهنية منذ المراحل التعليمية الأولى، ودراسة أسواق العمل الخارجية، والاهتمام باللغات الأجنبية والتكنولوجيا، وإعادة

1 - Idem, p. 170.

2- فضيلة عاقلي، **الإطار القانوني لنظام التأمينات الاجتماعية في الجزائر، الضمان الاجتماعي**، مجلة الدراسات والأبحاث الاقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد: 06، العدد: 02، ديسمبر 2019، ص157.

النظر في التعليم الفني[1] تؤكد هذه النتائج التي جاءت على شكل توصيات، على أهمية تصحيح الوضع الحالي للمؤسسات الجامعية، وعلى ضرورة معالجة الهياكل التعليمية والاقتصادية التي تُؤثر سلبا على قيمة الشهادة الجامعية وتُفاقم مشكلة البطالة، وهذا ما يتقاطع بشكل مباشر مع ما توصلنا غليه من حيث إسهام هذا الوضع في تحويل منحة البطالة إلى خيار استراتيجي للعديد من الطلبة، يؤثر بشكل مباشر على قرارتهم بخصوص مواصلة الدراسة، أو التوقف عنها لصالح الحصول على منحة البطالة.

لا تُظهر المقابلات وجود اختلاف جوهري بين الجنسين في درجة الشعور بالوعي أو تقدير المزايا التي تُقدمها منحة البطالة فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية. فالسياسات الدولية، بما في ذلك سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر، تسعى لتوفير التأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية لكافة الأفراد، بمن فيهم خريجو الجامعات، بهدف حمايتهم من المخاطر وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والمساواة. تُقدم هذه الامتيازات، مثل بطاقة الشفاء، دعمًا مهمًا في تحمل تكاليف الرعاية الصحية، مما يُعزز شعور المستفيدين من الجنسين بالأمان والاستقرار، ويُؤمنهم اجتماعيًا. هذا يعني أن الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية تُعتبران منحة إيجابية لكلا الجنسين من حيث قدرتهما على توفير الحماية الأساسية.

لا تُشير النتائج أيضًا إلى اختلاف كبير في إدراك الطلبة لسياسة منحة البطالة ودورها في توفير الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية بناءً على تخصصاتهم، الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية، يُدرك طلبة هذه التخصصات أن المنحة تُوفر لهم مزايا كالتأمينات الاجتماعية، وأنها مصدر للأمان والاستقرار الاجتماعي، وتُمنح لهم الحق في الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية. وهذا ما يؤكد أن الوعي بأهمية هذه الامتيازات لا يختلف بشكل كبير بين التخصصات، حيث تُعتبر هذه الجوانب من المنحة قيمة مُضافة للجميع، بغض النظر عن المسار الأكاديمي. ومع ذلك، قد تختلف استراتيجيات الفاعلين في كيفية استغلال هذه المزايا بناءً على طبيعة تخصصهم ومستقبلهم المهني المتوقع، حيث قد يُركز البعض على البحث عن عمل

1- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، **أزمات الشباب والبطالة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2015، ص.ص. 227-228.

مباشر بينما يُفضل آخرون استغلال فترة المنحة في التخطيط لمشاريع أو تطوير مهارات إضافية.

4. النظام الدراسي الجامعي والتنفير من الدراسة:

يُشكل النظام الدراسي الجامعي أحد الركائز الأساسية للعمليات التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، فهو يوفر إطارًا تنظيميًا يُوجه سير الدراسة ويُساهم في تطوير قدرات الطلبة ضمن بيئات أكاديمية متنوعة التخصصات. في سياق الجامعات الجزائرية، مثّل التحول إلى نظام الليسانس – ماستر - دكتوراه (LMD) نقلة نوعية مقارنة بالنظام الكلاسيكي السابق. يهدف هذا المؤشر إلى تقييم الجوانب الرئيسية لنظام LMD وتأثيرها على التجربة الأكاديمية للطلبة، مع التركيز على الضغوطات التي يمارسها هذا التنظيم على استراتيجيات الفاعلين الطلاب اتجاه مساراتهم الدراسية.

سنحاول من خلال هذا المؤشر، وكما بيناه في مستوى أجرأة المفاهيم، قياس مدى تعقد نظام LMD ومدى تأثير هذا التعقد على القرارات المتعلقة بالمسار الدراسي، لا سيما في صعوبة الوحدات، والمقاييس، وتعقد المناهج الدراسية المبرمجة، سنحاول فهم مدى تأثير هذه الظروف التنظيمية الجديدة التي أتاحها نام ل م د على بناء الفاعلين لمساراتهم الأكاديمية. علاوة على ذلك، سنقيس إجراءات الانتقال بين مختلف المستويات الدراسية، الليسانس إلى الماستر، لتحديد مدى تعقدها من منظور الطلبة لمعايير التقييم، والمواظبة، وعدد الساعات المقررة، كل هذا من أجل فهم استراتيجيات الفاعلين في فهم متطلبات مسارهم الأكاديمي في ظل الضغوط التي يمارسها عليهم إغراء منحة البطالة.

4-1- طول المسار الدراسي وكثرة التقييمات:

يُعد النظام الجامعي مؤسسة اجتماعية، تضم قواعد وإجراءات تنظيمية تُنظم التفاعلات بين الأساتذة والطلاب في سياق تبادل المعرفة والخبرات. سنحاول تحليل تأثير طول المسار الدراسي وكثرة التقييمات على سلوكيات الطلبة، وتوجهاتهم نحو النفور من الدراسة، دائما تحت تأثير ضغط جاذبية الاستفادة من منحة البطالة.

تُشير تصريحات المبحوثين إلى أن نظامLMD ، على الرغم من مرونته، قد يُشكل مصدرًا للنفور الدراسي. فالمبحوث (م3) يُشير إلى أن: "مدة الدراسة في النظام LMD طويلة، بدون تكوين، (3 سنوات ليسانس، 2 ماستر)". يُبرز هذا التصور أن طول المسار الدراسي وكثافة البرنامج التعليمي، إلى جانب كثرة التقييمات، يصبحان عبئًا أكاديميًا ونفسيًا على الطلبة.

من منظور ميشال كروزيه، تُقيد الأنظمة البيروقراطية، كالجامعة، الفاعلين الطلبة، وتُجبرهم على الالتزام بتنظيماتها. عندما يواجه الفاعلون ضغطًا نفسيًا ناتجًا عن كثافة البرامج الدراسية وكثرة التقييمات، فإنهم يُصبحون أقل سيطرة على مناطق اللايقين داخل التنظيم الجامعي، هذه المناطق تُشير إلى الغموض وعدم اليقين في بيئة العمل، والتي يُمكن للفاعلين استغلالها لصالحهم، لكن عندما تُصبح هذه المناطق مُقيدة، فإنها تُقلل من هامش حرية الفاعل وقدرته على المناورة، وعلى بناء استراتيجيات عقلانية.

تُصبح الجامعة، كمؤسسة تعليمية سوسيو- تنظيمية ذات نظام مُعقد، دافعًا للفاعلين الطلبة للبحث عن مخارج بديلة، التي يمكن أن تكون منحة البطالة واحدة منها، وربما أهمها في الوقت الحالي. هذا التوجه نحو البحث عن بديل، مثل منحة البطالة، يُمكن تفسيره كاستراتيجية للهروب من عبء المسار الدراسي وتعقيداته. فالمؤسسات الاجتماعية، بما فيها الجامعات، يترتب نجاحها على حسن استغلال الموارد في ظل إكراهات المحيط، وهو ما يتطلب تحديد الإشكاليات والرهانات وتفصيل سلوك كل فاعل من حيث نقائصه، وهامش حريته، وموارده، ومدى تحكمه بمنطقة الشك[1]. إذا لم تُحقق المؤسسة أهدافها التي تُساهم في نجاح الفاعلين، فإن الفاعلين قد يُغيرون سلوكهم لتحقيق طموحاتهم الخاصة، حتى لو كانت مُعارضة لأهداف المنظمة، وهذا ما ينعكس بشكل جلي في التعارض وحتى التناقض بين أهداف التنظيم، واهداف الفاعل الاجتماعي، ففي الوقت التي تتصور الجامعة الحياة الجامعية كمجال خصب للتطوير والترقية العلمية، والابتكار والمقاولاتية، تنحصر أهداف الفاعلين، غير القادرين على التكيف مع متطلبات وأهداف التنظيم في محاول الهروب بالذات وتحقيق حد أدنى من الأمان الاقتصادي والاجتماعي الذي توفره منحة البطالة.

1- بن عيسى الأزهاري، **قراءة تحليلية لمبيان ريتشارد سكوت حول نظرية التنظيم...** ص263.

ترتبط هذه النتائج بنتائج الدراسات السابقة، التي تُؤكد أن التحصيل المعرفي ونظام الامتحانات في الجامعات الجزائرية يتطلب تجاوز البيداغوجيا القديمة التي كانت مُركزة على الأهداف، نحو نظام يُشجع على التكوين بدلاً من التركيز على اجتياز الامتحانات فقط[1] ، وهذا ما يُعزز فكرة أن النظم التقييمية التقليدية تُساهم في خلق عبء أكاديمي ونفسي على الطلبة، يدفعهم إلى إيجاد مخارج آمنة، من خلال تبني استراتيجية تنحو إلى النفور من التعليم، ومواصلة الاستثمار في المسارات الأكاديمية، والجنوح إلى حالة بطالة اصطناعية، تضمن لهم إمكانية الحصول على منحة البطالة.

يختلف تصور عبء المسار الدراسي الجامعي بين الذكور والإناث. تُشير تصريحات المبحوثات إلى أن كثافة البرامج التعليمية وعدد المقاييس يُشكل عبئًا على مسارهن الدراسي، مما يُؤدي إلى ضغوط نفسية، ضعف في التركيز، تشتت الانتباه في الامتحانات، والتوتر والقلق، وذلك راجع لكثرة التقييمات المستمرة. تُعبر المبحوثة (م4) عن ذلك بقولها: "بالنسبة لي أن الكم الكبير للمقاييس والتقييمات المستمرة والامتحانات تسبب ضغط نفسي يعني يديرولنا شحال من تاست بزاف وتشكل عبئًا على الطلاب لعدة أسباب من بينها عدد المواد الكبير يؤدي إلى تشتت التركيز".

أما الذكور، فجاءت تصريحاتهم مُركزًة على طول مدة المسار الأكاديمي وغياب الساعات التكوينية العملية. هذا التصور يُشير إلى أنهم يرون أن السنوات الدراسية الطويلة والمرهقة لا تُؤهلهم بما يكفي لسوق العمل، مما يُسبب لهم صعوبات في إيجاد فرص عمل بعد التخرج. هذا الاختلاف يُمكن تفسيره من خلال استراتيجيات الفاعلين في التكيف مع الأدوار الاجتماعية المتباينة. فالإناث قد يُعطين الأولوية للتحصيل العلمي نفسه، بينما يُركز الذكور بشكل أكبر على الارتباط بين التعليم وفرص العمل المستقبلية، هوذا ما ينتج عنه تباين بين استراتيجيات الإناث اللائي يفضلن مواصلة الدراسة، والذكور الذين يتحججون بعدم فاعلية التكوين، كألية لعقلنة قرارهم بالتخلي عن الدراسة لصالح الاستفادة من منحة البطالة.

1- رميسة شطي؛ سميحة العلمي، **واقع المرافقة البيداغوجية لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، دراسة ميدانية على عينة من طلبة السنة الأولى علوم إنسانية واجتماعية بولاية الوادي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التربية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم النفس والتربية، جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي -، 2022/2023، ص20.

لا يُوجد اختلاف جوهري في تأثير عبء المسار الدراسي الجامعي بين تخصصات الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية، فطلبة العلوم الاجتماعية يشعرون بالعبء نسبيًا نظرًا للضغوطات الأكاديمية الناتجة عن المحاضرات والتقييمات وعدد الساعات، مما قد يُؤثر على نجاحهم أو فشلهم. أما طلبة الآداب واللغات فيُواجهون أعباءً مُشابهة، مثل صعوبة تحليل النصوص المعقدة وعدد الساعات الكثيرة للأعمال الموجهة. الطلبة الذين لا يمتلكون مهارات لغوية قوية يجدون صعوبة أكبر في المسار الدراسي.

تُشير المبحوثة (م5) إلى صعوبات في استيعاب بعض المواد بسبب أسلوب شرح الأساتذة، وكمية المعلومات غير الكافية، وترابط المفاهيم المعقدة. هذا يُسلط الضوء على العلاقة التفاعلية بين الطالب والأستاذ في عملية التواصل الأكاديمي. تُعتبر المرافقة البيداغوجية، كما تُعرف في الأدبيات، خدمة مهنية تُقدمها هيئة المرافقة البيداغوجية لمساعدة الطالب في مساره التعليمي وحل مشكلاته الأكاديمية والشخصية[1]، ومساعدته للتوصل إلى حلول بيداغوجية تصب في مواصلة مساره الدراسي، لكن الطلبة في كلا التخصصين يعتمدون على مبررات صعوبة البرامج وتعقد طرق التدريس لعقلنة قرارتهم غير البيداغوجية التي تصب في اتجاه التوقف عن الاستثمار في المسارات الدراسية، لصالح الاستفادة من مزايا منحة البطالة.

تُظهر التصريحات تباينًا في مدى كفاية المرافقة البيداغوجية. فالمبحوث (م2) صرح بـ: "لا، لم يكن مستوى المرافقة البيداغوجية والدعم الأكاديمي المقدم لي كافيا للتخفيف من صعوبات المسار الدراسي". بينما تُعارضه المبحوثة (م1) بقولها: "نعم، كان يخفف من صعوبات المسار الدراسي تاعي لأن المرافقة البيداغوجية من طرف الأساتذة تقدم لي كطالبة الدعم النفسي وتحفيزات أي مرافقة كافية". هذا التباين يُعكس أن تأثير المرافقة البيداغوجية يعتمد على طبيعة التفاعلات بين الفاعلين الطلاب، وقدرتهم على فهم العلاقات داخل المؤسسة الجامعية.

1- حسين مشطر، **التحصيل المعرفي ونظام الامتحانات في الجامعة الجزائرية**، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد: 5، العدد الأول: (1)، سنة 2020، ص413.

تُشير أغلبية نسبية من المبحوثين إلى أن شعورهم بالعبء الأكاديمي أو صعوبة المسار الدراسي لا يؤثر على رغبتهم في الاستثمار في التعليم، ولا يُفكرون في بدائل أخرى. هذا يُمكن تفسيره بوجود الدعم الاجتماعي العائلي الذي يُساهم في مساندة الطالب وتوفير متطلباته، مما يُمكنه من تجاوز الصعوبات ويُقلل من ميله نحو التفكير في بدائل مثل منحة البطالة. فالأسرة تُشكل نسقًا داعمًا يُعزز من استراتيجية الفاعل نحو مواصلة التعليم.

ومع ذلك، يُمكن أن يُقلل وجود منحة البطالة كبديل من الحافز لتحمل عبء المسار الدراسي الطويل والمعقد. تُوضح المبحوثة (م9) أنها: "شخصيًا أتجنب هذا النمط من التفكير"، أي التفكير في منحة البطالة كبديل، بينما يُعارضها المبحوث (م6) بقوله: "نعم، منحة البطالة هي الحل الوحيد". هذا التباين يعكس أن المسار الجامعي، من المنظور الاجتماعي، لم يعد يُركز فقط على التحصيل العلمي والكفاءة، بل أصبح يُعبر عن مدى استراتيجية الفاعلين اقتصاديًا .فإذا كانت المدة التكوينية للمسار الجامعي طويلة ولا تُؤهل لسوق العمل، فإن الطالب قد لا يهتم بالأطر المعرفية بقدر اهتمامه بالتحصيل الفوري، كما أشار إلى ذلك فيليب بيرنو[1]،

تُسلط هذه النتائج الضوء على التحديات البنيوية التي يُواجهها النظام الجامعي الجزائري في ظل نظامLMD ، خاصة فيما يتعلق بطول المسار الدراسي وكثرة التقييمات، والتي تُؤثر على استراتيجيات الطلبة وتوجهاتهم نحو النفور من الدراسة.

4-2- تعقد إجراءات المواظبة والانتقال:

يتشكل النظام الجامعي من شبكة من القواعد والإجراءات التنظيمية التي تُنظم العلاقات بين الأساتذة والطلاب والمنظمة الجامعية، في سياق تبادل المعرفة والخبرات والتدريب. سنحاول في هذا المؤشر تحليل واستكشاف مدى تأثير تعقيدات هذه الإجراءات، وتحديدًا ما يتعلق بالمواظبة ونظام الانتقال، على سلوكيات الطلبة الجامعيين واستراتيجياتهم، وصولًا إلى احتمالية النفور من المسار الدراسي.

1- حبيبة روبيبي، **امتداد البطالة إلى ذوي الشهادات العليا (ماجستير، دكتوراه) في المجتمع الجزائري، فعاليات الملتقى الوطني حول: تشخيص واقع الطالب الجامعي**، جامعة الجزائر 02، العدد: 06، سنة 2016، ص198.

تُشير تصريحات المبحوثين إلى أن تعقيد إجراءات المواظبة والانتقال تشكل تحديًا للطلبة، مما يدفعهم إلى إعادة تقييم استراتيجياتهم الأكاديمية. تُعبر المبحوثة (م8) عن هذا التعقيد بقولها : "أقيم مستوى فهمي لهذه الأمور بالمستوى المتوسط كون بعض القواعد والإجراءات لم أتمكن من فهمها"، هذا يُبرز أن القواعد التنظيمية، رغم وضوحها الظاهري، مثل شروط الانتقال بناءً على الأرصدة والمعدل كما هو مُحدد في النظامLMD ، مثلا "يستطيع الطالب الذي يكتسب السداسيين الأول والثاني من نفس السنة الأولى بالتعويض أو بدونه، الانتقال إلى السنة الثانية ليسانس مباشرة. يُسمح للطالب أن يتحصل على 30 رصيدًا بالانتقال إلى السنة الثانية ليسانس، بشرط أن لا يقل عدد الأرصدة المكتسبة في أحد السداسيين عن 10 أرصدة والسداسي الآخر عن 20 رصيدًا في حالة حصول الطالب على عدد أرصدة تتراوح بين 30 وأقل من 60 رصيدًا ينتقل الطالب إلى السنة الثانية بالديون وذلك بعد موافقة اللجنة البيداغوجية، ويمنح الانتقال إلى السنة الثانية لكل طالب تحصل على معدل يساوي أو يفوق 20/10"[1]، قد لا تُفهم هذه الإجراءات بشكل كامل من قبل جميع الفاعلين الطلبة، مما يُسبب لهم شعورًا باللايقين ويُقلل من قدرتهم على التحكم بمسارهم الأكاديمي.

إن هذه الصعوبات والاختلالات، الناتجة عن تعقيدات النظام المؤسساتي، تُساهم في تشكيل استراتيجية لدى الطالب تُفاضل بين الاستمرار في المسار الدراسي المُرهق والصعب، وبين الاتجاه نحو بدائل مثل منحة البطالة، تُشير المبحوثة (م1) إلى أنه "يمكن أن يكون تعقيد هذه الإجراءات البيروقراطية عاملًا مؤثرًا في نفور بعض الطلبة من الجامعة والتخلي عن مسارهم الأكاديمي"، هذا التصريح يُعزز فكرة أن البيروقراطية الجامعية، بصرامتها وتعقيداتها، تُقيد هامش حرية الفاعل وتُقلل من قدرته على التكيف، مما يدفعه إلى البحث عن سُبل للخروج من النسق المُقيد.

ومع ذلك، لا يُواجه جميع الطلبة هذه التعقيدات بنفس الحدة. فالمبحوث (م3) يُفيد بأنه "لم يواجه التجارب المحبطة بل شهدت السير الحسن من قبل الإدارة"، هذا التباين يُمكن تفسيره من خلال فهم كروزيه بأن التناقضات داخل نسق علاقات السلطة في التنظيم قد تُؤدي إلى اختلالات

1- دردیش أحمد، **واقع نظام "ل.م.د" في الجامعة الجزائرية، دراسة وصفية تحليلية**، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد: 2، العدد: 4، (جوان 2014)، ص254.

وتُظهر "شركات ضاغطة" وممارسة للسلطة بدون سلطة، مما يُشير إلى أن لكل فاعل "أفقًا محدودًا ونسبيًا" في علاقته بالفاعلين الآخرين[1] . وبالتالي، فإن تجربة الطالب داخل النسق الجامعي تُعد شخصية وتتأثر بعلاقته وتفاعلاته مع الإدارة والأساتذة.

تُدعم هذه النتائج بدراسات سابقة تُشير إلى أن ضعف برامج التوجيه والإرشاد الأكاديمي والمهني في التعليم الجامعي، وفشل أو سوء سياسة التخطيط والبرمجة المركزية في توزيع أعداد الطلبة، والتوسع السريع وغير المخطط في التعليم الجامعي، كل ذلك يُساهم في خلق تحديات جديدة للطلبة[2]. كما أن انخفاض درجة المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل من ناحية الكم والكيف، وتفضيل التوجيه العام للتعليم الأكاديمي على حساب التوجيه نحو التعليم المهني، يُعزز من إدراك الطلبة للواقع الصعب الذي يُواجهونه بعد التخرج. هذه العوامل الهيكلية تُساهم في تعزيز شعور الطلبة بأن النظام الجامعي مُعقد وغير فعال، مما يجعلهم يُفكرون في بدائل.

يُوجد تباين كبير بين الذكور والإناث في إدراكهم لعبء المسار الجامعي، وتعقيدات الإجراءات، والتقييم والمواظبة. تُشير تصريحات الذكور إلى أنهم يميلون إلى الاكتفاء بمنحة البطالة. فالذكور "في هذا العمر المبكر يشعرون بضغوط في النجاح من جهة وتعقد الإجراءات الجامعة في الانتقال من جهة، مما يدفعهم للبحث عن العمل". يُمكن تفسير هذا التوجه بأن الذكور، في الثقافة الجزائرية التقليدية، يُشعرون بمسؤولية أكبر تجاه الإعالة الأسرية، مما يجعلهم يُركزون على التحصيل المادي السريع كاستراتيجية للتكيف مع هذه الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

في المقابل، تُظهر الإناث تفوقًا أكبر في التكيف مع النظام الجامعي، وذلك وفقًا لتصريحاتهن واحتكاكهن بالإدارة الجامعية وفهمهن لإجراءات الانتقال والتوجيه، مما "يعكس

1- زواتيني عبد العزيز؛ صالي اسماعيل، **ممارسة السلطة وضبط الاختلال الوظيفي بمنظمات العمل، قراءة في النموذج البيروقراطي لماكس فيبر والتحليل الإستراتيجي لميشال كروزيه**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد: 19، العدد: 1، جوان 2023، ص 1159.

2- عمار بهاليل نجاح، **البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، دراسة ميدانية بولاية قالمة**، رسالة لنيل ماستر علم الاجتماع عمل وتنظيم، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم علم الاجتماع، السنة 2018/2017، ص 55.

نجاحهم داخل الجامعية". يُمكن تفسير هذا التباين في استراتيجيات الفاعلين من خلال الأدوار الاجتماعية المُتباينة. فالإناث قد يُعطين الأولوية للتحصيل العلمي نفسه كمسار لتعزيز مكانتهن الاجتماعية والشخصية، بغض النظر عن الضغوط المباشرة المرتبطة بالإعالة

تُظهر المقارنة بين تخصصات العلوم الاجتماعية والآداب واللغات العربية تحديات مُتشابهة تتعلق بالعبء الأكاديمي. فطلبة العلوم الاجتماعية يُواجهون صعوبات في فهم الإجراءات النظامية والانتقال ونظام الأرصدة المطلوب، مما يُشكل ضغطًا يُؤثر على نجاحهم ويدفعهم للبحث عن بدائل مثل منحة البطالة، من منظور سوسيولوجي، فإن "خصائص المؤسسة الجامعة لها دور في التأثير على إستراتيجية الفاعلين".

أما في تخصصات اللغات والآداب العربية، فيختار بعض الطلبة هذا التخصص بناءً على معدلاتهم وليس بالضرورة حسب الرغبة الشخصية، خاصة في ظل نقص الإمكانيات الأكاديمية الموجودة في مؤسساتنا وضعف التنسيق بين الإدارة والفاعلين. هذا يُؤثر على المواظبة ويزيد من الملل من المواد المنهجية المتعددة والمعقدة كـ"البلاغة والنحو والعروض والأدب القديم..."، مما يدفعهم إلى التوقف عن المسار الجامعي والاكتفاء بمنحة البطالة فقط، هذا ما يعكس أن تعقيد الإجراءات البيروقراطية، بالإضافة إلى نقص الموارد الأكاديمية، يُساهم في نفور الطلبة من الدراسة وتغيير استراتيجياتهم، بحثًا عن بدائل أقل تعقيدًا وأكثر فورية. تُشير المبحوثة (م5) إلى أن "منحة البطالة بديل أقل تعقيدًا مقارنة بصعوبة إجراءات النظام الجامعي من خلال إجراءاتها وشروطها للاستفادة منها ."وهذا يؤكد أن المنحة تُقدم كـ"طوق نجاة مؤقت"، "في نظر البعض الشباب خاصة أولئك الذين يواجهون صعوبات في التأقلم مع النظام الجامعي ويعانون من الأعباء، فهي توفر لهم دخلا ماديا، مما يجعلها خيارا يبدو أسهل على المدى القصير" كما صرح المبحوث (م6) "نعم، منحة البطالة هي الحل الوحيد"، وهي كلها تصورات تعبر عن تفضيل لفاعلين الطلاب، للمنافذ السهلة كمنحة البطالة، التي يمكنها أن تخفف عنهم أعباء الاستمرار في مواصلة الدراسة، وفق هذه الشروط التي قيموها على أنها قاسية ومعقدة.

خاتمة الفصل الثالث:

لقد كشفت الدراسة الحالية في هذا الفصل عن تعقيدات الأبعاد الاجتماعية لمنحة البطالة في عين تموشنت، متجاوزةً بذلك النظرة الاقتصادية المحدودة لتُبرز تأثيرها العميق على تصورات الطلبة، خاصة خريجي الجامعات والمقبلين على التخرج، تجاه المكانة الاجتماعية، والكرامة، والمسار الأكاديمي. بالاستناد إلى المقاربة السوسيولوجية التي قدمها ميشال كروزيه حول الفاعل، النسق، والاستراتيجية، تبين أن منحة البطالة، رغم كونها آلية حماية اجتماعية تهدف إلى تحقيق الأمان والاستقرار، قد أفرزت ديناميكيات اجتماعية معقدة، غيّرت من استراتيجيات الفاعلين الطلاب في تعاملهم مع سوق العمل والتعليم العالي.

لقد أظهر التحليل أن تصورات المكانة الاجتماعية والكرامة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمنحة البطالة، مع تباينات واضحة بين الجنسين والتخصصات. فبينما يرى بعض الطلبة أن المنحة قد تُقلل من قيمتهم الرمزية في مجتمع يُعلي من شأن العمل والإنتاج، يرى آخرون أنها تُقدم نوعًا من الكرامة من خلال توفير دخل مادي يُخفف من الأعباء. على سبيل المثال، وجدنا أن الذكور قد يرون في المنحة حلا مؤقتا يضمن لهم التحرر الاقتصادي بالنسبة للعائلة، بينما قد ترى الإناث، في أغلب الأحيان، أن منحة البطالة لا يمكنها تعويض القيمة الرمزية للشهادة، هذا التباين يرتبط باختلاف الأدوار والتوقعات المجتمعية من الجنسين. أما من حيث التخصصات، فقد يُنظر إليها كبديل وحيد لطلبة العلوم الاجتماعية، بينما تُشكل دافعًا لريادة الأعمال لطلبة الآداب واللغات. هذه النتائج تُشير إلى أن منحة البطالة، وإن كانت تهدف إلى توفير الحماية، إلا أنها قد تُساهم في تضاؤل قيمة الشهادة الجامعية، وتُغير من استراتيجيات الفاعلين نحو تفضيل الدخل الفوري على الاستثمار طويل الأمد في التعليم.

علاوة على ذلك، أظهرت الدراسة أن منحة البطالة تُسهل الحصول على الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، مما يُعزز شعور المستفيدين بالأمان والاستقرار. تُفسر هذه الامتيازات كجزء من الحماية البيروقراطية التي تُقدمها الدولة لتقليل مجالات اللايقين التي يواجهها الأفراد. ومع ذلك، هناك تناقض بين القيمة المادية للمنحة والقيمة الرمزية للشهادة الجامعية، حيث قد تُقلل المنحة من قيمة الشهادة في الخطاب المجتمعي، مما يدفع الطلبة إلى المفاضلة بين

الاستمرار في الدراسة أو البحث عن دخل من المنحة. لم تُظهر المقابلات وجود اختلاف جوهري بين الجنسين أو التخصصات في تقدير مزايا الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية المرتبطة بالمنحة، مما يُؤكد أن هذه الجوانب تُعتبر قيمة مضافة للجميع.

وفيما يتعلق بـالنظام الدراسي الجامعي وتأثيره على النفور من الدراسة، كشف التحليل أن نظامLMD ، بطول مساره الدراسي وكثرة تقييماته، يُشكل عبئًا أكاديميًا ونفسيًا على الطلبة، مما يُقيد هامش حريتهم ويُقلل من قدرتهم على التحكم بمسارهم الأكاديمي. هذه الضغوط، بالإضافة إلى تعقيدات إجراءات المواظبة والانتقال، تُساهم في تشكيل استراتيجية لدى الطالب تُفاضل بين الاستمرار في المسار الدراسي المُرهق وبين الاتجاه نحو بدائل مثل منحة البطالة. لقد تبين أن الذكور يميلون إلى الاكتفاء بالمنحة كبديل، بينما تُظهر الإناث تفوقًا أكبر في التكيف مع النظام الجامعي. هذا الاختلاف يُمكن تفسيره من خلال الأدوار الاجتماعية المُتباينة والتوقعات المتعلقة بالإعالة الأسرية. كما أن الصعوبات في فهم الإجراءات النظامية، ونقص الموارد الأكاديمية، وعدم المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل، كلها عوامل تُعزز من شعور الطلبة بأن النظام الجامعي مُعقد وغير فعال، مما يدفعهم نحو البحث عن بدائل أقل تعقيدًا وأكثر فورية كمنحة البطالة.

ختامًا، تُشير النتائج مجتمعة إلى أن جاذبية منحة البطالة لا تكمن فقط في بعدها الاقتصادي المباشر، بل تتجاوز ذلك لتُشكل استراتيجية اجتماعية معقدة يتخذها الفاعلون الطلاب في مواجهة التحديات الهيكلية لسوق العمل وتعقيدات النظام الجامعي. هذا التوجه نحو تفضيل الدخل الفوري على الاستثمار في التعليم طويل الأمد يُبرز الحاجة المُلحة إلى إعادة تقييم شاملة للسياسات التعليمية والتوظيفية في الجزائر. فمن الضروري تطوير سياسات تُعزز من فرص التوظيف لخريجي الجامعات وتُعيد بناء الثقة في التعليم العالي كمسار حقيقي نحو تحقيق المكانة الاجتماعية والكرامة، مع الأخذ في الاعتبار أهمية تكييف المناهج الدراسية وتحسين جودة المرافقة البيداغوجية لتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة وتحفيز الطلبة على الاستمرار في مسارهم الأكاديمي.

الفصل الرابع، مناقشة النتائج والحكم على الفرضية:

الفصل الرابع، مناقشة النتائج والحكم على الفرضية:

تمهيد

يُعد التعليم العالي في الجزائر ركيزة أساسية للتنمية المجتمعية، وتهدف أنظمته، كالنظام LMD، إلى إعداد كفاءات بشرية مُؤهلة لسوق العمل. ومع ذلك، تُثير ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات، وما تبعها من استحداث لسياسات اجتماعية كـ"منحة البطالة"، تساؤلات جوهرية حول فعالية هذه الأنظمة وتأثيرها على تصورات الطلبة، خاصة فيما يتعلق بمكانتهم الاجتماعية وكرامتهم. لا تقتصر هذه الإشكالية على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تمتد لتشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والنفسية، مُؤثرة على استراتيجيات الفاعلين داخل النسق الجامعي وخارجه.

في هذا الفصل، سنُعالج النتائج المتوصل إليها في الدراسة بشكل نقدي، مُعتمدين على الإطار النظري لميشال كروزيه حول الفاعل، والنسق، والاستراتيجية. تُقدم نظرية كروزيه منظورًا فريدًا لفهم كيفية تفاعل الأفراد داخل المنظمات البيروقراطية، وكيف تُؤثر الهياكل التنظيمية على خياراتهم وسلوكياتهم، مع إبراز هامش الحرية الذي يتمتع به الفاعلون حتى في ظل القيود. من خلال تحليل تصورات الطلبة حول منحة البطالة، والمكانة الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية، بالإضافة إلى تأثير طول المسار الدراسي وتعقيد إجراءات المواظبة والانتقال، سنُحاول بناء فهم سوسيولوجي مُتكامل للديناميكيات التي تُشكل تجربة الطالب الجامعي الجزائري في ظل هذه التحولات.

سيتناول هذا الفصل أولًا تذكيرًا مُوجزًا بأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات، تليها مناقشة معمقة لهذه النتائج بالاستناد إلى الأدبيات السوسيولوجية ذات الصلة، ولا سيما أعمال ميشال كروزيه. سنُحاول صياغة موقف نظري مُتكامل يُقدم حكمًا مُبررًا بخصوص الفرضيات المطروحة في الدراسة، مُؤكدين على العلاقة الجدلية بين السياسات الاجتماعية، والبنية التنظيمية للجامعة، واستراتيجيات الفاعلين الفردية. أخيرًا، سيُقدم الفصل مجموعة من الاقتراحات العملية التي تُسهم في معالجة الإشكالية المطروحة وتُثري البحث في

هذا الحقل، على أمل المساهمة في تطوير فهم أعمق للتحديات التي يُواجهها التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر.

1- أهم النتائج المتوصل إليها:

لقد كشفت الدراسة عن عدة نتائج محورية تُسلط الضوء على الأبعاد السوسيولوجية لتأثير منحة البطالة والنظام الجامعي على تصورات الطلبة الجامعيين في الجزائر. يمكن إجمال أهم هذه النتائج فيما يلي:

1-1- منحة البطالة والمكانة الاجتماعية والكرامة:

أظهرت النتائج تباينًا في تصورات الطلبة حول تأثير منحة البطالة على مكانتهم الاجتماعية وكرامتهم. فبينما يرى البعض، مثل المبحوثة (م5)، أن المنحة قد تُقلل من قيمتهم في المجتمع وتُقلل من مكانة الشهادة الجامعية، يرى آخرون، مثل المبحوث (م9)، أنها تُوفر استقرارًا ماديًا مهمًا، مما يجعلها خيارًا جذابًا في ظل صعوبة الحصول على فرص عمل.

تُبرز هذه النتائج وجود صراع بين القيمة المادية للمنحة والقيمة الرمزية للشهادة الجامعية في الخطاب المجتمعي، مما يُؤثر على استراتيجيات الفاعلين الطلبة، ويجعلهم يُعيدون تقييم استثماراتهم في التعليم.

1-2- منحة البطالة والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية:

أكدت الدراسة أن منحة البطالة تُوفر للمستفيدين الحق في الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، وهو ما يُعد مصدرًا مهمًا للشعور بالأمان والاستقرار الاجتماعي، كما أكد المبحوث (م7) والمبحوث (م10).

تعكس هذه النتيجة أن الدولة، من خلال سياساتها البيروقراطية، تُحاول توفير شبكة أمان اجتماعي تُقلل من "مجالات اللايقين" في حياة الأفراد، مما يُعزز من شعورهم بالكرامة المستمدة من الحماية الاجتماعية.

1-3- طول المسار الدراسي وكثرة التقييمات:

أشار العديد من المبحوثين، مثل المبحوث (م3) والمبحوثة (م4)، إلى أن طول مدة الدراسة في نظام LMD (3 سنوات ليسانس، 2 ماستر) وكثافة البرامج التعليمية، إلى جانب كثرة التقييمات والاختبارات، يُشكل عبئًا أكاديميًا ومصدرًا للضغط النفسي على الطلبة.

يُؤدي هذا العبء إلى "نفور" بعض الطلبة من مسارهم الأكاديمي، ويدفعهم نحو البحث عن بدائل، مثل منحة البطالة، كـ"استراتيجية" للهروب من هذا النسق الجامعي المُقيد.

1-4- تعقيد إجراءات المواظبة والانتقال:

أظهرت الدراسة أن القواعد والإجراءات المتعلقة بالمواظبة والانتقال من مستوى دراسي لآخر تُشكل صعوبات واختلالات تُؤثر على استراتيجية الطالب. المبحوثة (م8) عبرت عن عدم فهمها لبعض هذه القواعد.

تُساهم هذه التعقيدات البيروقراطية في "نفور بعض الطلبة من الجامعة والتخلي عن مسارهم الأكاديمي"، كما أكدت المبحوثة (م1)، على الرغم من وجود تجارب إيجابية لدى البعض الآخر، مثل المبحوث (م3)، مما يُبرز تباين التجارب داخل النسق الجامعي.

تُشكل منحة البطالة، في هذا السياق، "طوق نجاة" أو "بديلاً أقل تعقيدًا" مقارنة بصعوبة الإجراءات الجامعية، مما يجعلها "الخيار الأسهل على المدى القصير" للبعض، كما صرح المبحوث (م6) والمبحوثة (م5).

1-5- المقارنة بين الجنسين:

تُوجد فروقات في تصورات الجنسين، فالذكور يميلون إلى تثمين منحة البطالة باعتبارها دعامة مهمة لكرامتهم ومكانتهم الاجتماعية، تسمح لهم على بالتحرر الاقتصادي من العائلة، وتخفيف العبء على معيل العائلة، لأن المنحة يمكنها توفير أمن مالي ولو نسبي يسمح بصون شيء من كرامة الطالب. بالمقابل ترى الإناث أن منحة البطالة تبقى أضعف من تقضي على القيمة الرمزية للشهادة، ولذلك يفضلن مواصلة الدراسة على منحة البطالة، لأن المسار

الأكاديمي والمشروع الدراسي للطالبة، هو وحده الكفيل بصون كرامة المرأة وترقية مكانتها الاجتماعية.

1-6- المقارنة بين التخصصات:

يُدرك طلبة العلوم الاجتماعية أن تخصصاتهم لا تُقدم فرص عمل كبيرة، مما يجعلهم أكثر إقبالًا على منحة البطالة كاستراتيجية للتعامل مع هذا اللايقين.

في المقابل، قد يُفكر طلبة الآداب واللغات في استغلال المنحة في مشاريع "مقاولاتية"، مثل المدارس الخاصة باللغات، مما يُظهر استراتيجيات مُختلفة للاندماج المهني.

تُبرز هذه المقارنة أن تأثير تعقيدات المسار الدراسي ونقص الإمكانيات الأكاديمية يُؤثر على المواظبة ويدفع بعض الطلبة إلى التوقف عن المسار الجامعي والاكتفاء بالمنحة.

هذه النتائج مجتمعة تُقدم صورة مُعقدة للتفاعلات بين سياسات الحماية الاجتماعية، بنية التعليم العالي، وتصورات واستراتيجيات الطلبة في الجزائر.

2- مناقشة النتائج:

تُقدم النتائج المتوصل إليها في الدراسة صورة مُعقدة للعلاقة بين السياسات الاجتماعية، كمنحة البطالة، والنظام الجامعي، وتأثيرهما على تصورات واستراتيجيات الطلبة في الجزائر. يُمكن مناقشة هذه النتائج بعمق من منظور نظرية ميشال كروزيه حول الفاعل والنسق والاستراتيجية.

تُشير نظرية كروزيه إلى أن المنظمات البيروقراطية، كالجامعة، هي "نسق" مُعقد تُحدد قواعده وإجراءاته التفاعلات بين الفاعلين[1]. ومع ذلك، فإن الفاعلين لا يُعدون مجرد أدوات سلبية، بل يتمتعون بـ"هامش حرية" يُمكنهم من تطوير "استراتيجيات" فردية للتكيف مع هذه القيود أو تجاوزها، خاصةً في "مناطق اللايقين" التي لا تُغطيها القواعد بشكل كامل[2].

1 - Michel Crozier**, L'acteur et le système : Les contraintes de l'action collective**, Seuil, Paris, 1977, p. 452.
2 - Ibid, p. 170.

2-1- منحة البطالة وتصورات المكانة الاجتماعية والكرامة: تُظهر النتائج أن منحة البطالة، التي تُقدمها الدولة كسياسة حماية اجتماعية، تُؤثر على المكانة الاجتماعية للطلبة وتصوراتهم عن الكرامة. يُمكن تفسير ذلك من خلال أن منحة البطالة، كونها "موردًا استراتيجيًا"، تُقدم حلًا لـ"مجالات اللايقين" الاقتصادية التي يواجهها الخريجون. ومع ذلك، فإن هذا المورد لا يُعالج بالضرورة "القيمة الرمزية" للشهادة الجامعية. فالمبحوث (م6) يُشير إلى أن "الحصول على المنحة لا يحافظ على كرامتي بالمقارنة مع الشهادة المتحصل عليها"، وهذا يعكس الصراع بين الكرامة المادية، التي تُوفرها المنحة، والكرامة الرمزية، المُرتبطة بالتحصيل العلمي والعمل المنتج. يُمكن تفسير ذلك بأن النسق المجتمعي الجزائري لا يزال يُعلي من قيمة العمل المنجز والوظيفة كمعيار رئيسي للمكانة الاجتماعية، ويُقلل من شأن الدعم المادي غير المُقابل بجهد وظيفي مباشر، وهو ما يُخلق "تناقضًا داخليًا" في تصورات الفاعل. تُؤكد دراسات أخرى أن البطالة تُؤثر على الهوية الشخصية والاجتماعية للفرد، مما يُفسر شعور بعض الطلبة بـ"تضاؤل" قيمتهم الاجتماعية عند الحصول على المنحة.

2-3- منحة البطالة والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية: تُعزز النتائج أن منحة البطالة لا تقتصر على الدعم المادي، بل تُوفر الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية. تُعتبر هذه الامتيازات، من منظور كروزيه، جزءًا من الحماية البيروقراطية التي تُقدمها الدولة لـ"الحد من مخاطر اللايقين"[1]. يُدرك الفاعلون الطلبة هذه المزايا ويُعبرون عن شعورهم بـ"الأمان والاستقرار" (م10). هذا يُشير إلى أن النسق الحكومي يُحاول، من خلال هذه السياسات، "امتصاص اللايقين" الذي يُواجه الأفراد، مما يُؤثر على استراتيجياتهم للتكيف مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية[2].

2-4- طول المسار الدراسي وكثرة التقييمات: تُبرز الدراسة أن طول المسار الدراسي في نظام LMD وكثافة التقييمات تُشكل عبئًا كبيرًا على الطلبة. هذا العبء يُمكن فهمه كـ"قيد بيروقراطي" يُمارسه النسق الجامعي على الفاعلين. عندما تُصبح "مناطق اللايقين" التي يُمكن للفاعل استغلالها للسيطرة على مساره، مثل مرونة اختيار المواد أو التقييمات، مُقيدة، فإن ذلك

1 - Michel Crozier, Ibid, p. 170.

2 - Dominique Martin, « L'analyse stratégique en perspective, Retour sur la sociologie des organisations de Michel Crozier », **Revue européenne des sciences sociales**, 50-2 | 2012, pp. 93-114, p.96.

يُفقد الفاعل إحساسه بالسيطرة، مما يُؤدي إلى "الضغط النفسي" و"تشتت التركيز" (م4). يُصبح "التخلي عن المسار الدراسي المرهق" أو "البحث عن مخرج كبديل" (مثل منحة البطالة) استراتيجية يُلجأ إليها للهروب من هذا النسق المُعقد والمُقيد[1]. يُؤكد هذا التوجه ما ذهب إليه بيرنو (Perrenoud) بأن التركيز على الامتحانات والنقاط قد يُفقد المتعلم دافعه الحقيقي للتكوين، مما يُعزز النفور من المسار الأكاديمي الطويل.

2-5- تعقيد إجراءات المواظبة والانتقال: تُعتبر تعقيدات إجراءات المواظبة والانتقال، كما تُشير المبحوثة (م8)، جزءًا من "البيروقراطية الجامعية" التي تُعقد مسار الطالب. تُشير نظرية كروزيه إلى أن "التناقضات التي تؤدي إلى اختلال التوازن الداخلي لنسق علاقات السلطة داخل التنظيم" تُولد "شركات ضاغطة" وتُؤثر على هامش حرية الفاعل. عندما تُصبح هذه الإجراءات مُبهمة أو صعبة الفهم، فإنها تُقلل من قدرة الفاعل على التخطيط والتحكم في مساره، مما يُمكن أن يُؤدي إلى "النفور من الجامعة والتخلي عن المسار الأكاديمي" (م1). تُصبح منحة البطالة، في هذا السياق، "بديلاً أقل تعقيدًا" (م5) و"طوق نجاة مؤقت" (م6)، مما يُشير إلى أن الفاعلين يُطوّرون استراتيجيات تعتمد على الموارد المُتاحة لتقليل التعقيد الذي يفرضه النسق الجامعي.

2-6- المقارنة بين الجنسين: تُظهر المقارنة بين الجنسين فروقات في استراتيجيات التكيف مع النظام الجامعي وتصوراتهم حول منحة البطالة. يُمكن تفسير ميل الذكور للاكتفاء بمنحة البطالة، لاعتبارات المسؤولية الأسرية بـ"استراتيجية" تُركز على تحقيق الاستقرار المادي السريع، مُتأثرة بالأدوار الاجتماعية التقليدية للذكر كمعيل[2]. بينما تُظهر الإناث، اللاتي يُعانين من الضغوط الأكاديمية، قدرة أكبر على التكيف مع تعقيدات النسق الجامعي، مما يعكس استراتيجية تُعلي من قيمة التحصيل الأكاديمي والمهني كمسار للتمكين الذاتي والاجتماعي، بغض النظر عن ضغوط الإعالة المباشرة.

2-7- المقارنة بين التخصصات: تُؤكد النتائج أن طلبة العلوم الاجتماعية، الذين يُدركون ضعف فرص العمل في تخصصاتهم، يُقدمون على منحة البطالة كـ"استراتيجية" للتعامل مع

1 - Michel Crozier, Ibid, p. 170.
2 - Dominique Martin, Ibid., p.100.

هذا "اللايقين" الهيكلي. في المقابل، يُمكن لطلبة الآداب واللغات تبني استراتيجيات مُختلفة، مثل استغلال المنحة في مشاريع ريادية. هذا التباين يُشير إلى أن "خصائص المؤسسة الجامعة" وتصوّرات الفاعلين حول مستقبلهم المهني، تُؤثر بشكل كبير على استراتيجياتهم في التعامل مع القيود والفرص المُتاحة.

يُعزز عدم وجود مواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل من إحساس الطلبة باللايقين ويُساهم في اختيارهم لاستراتيجيات بديلة كمنحة البطالة.

باختصار، تُظهر المناقشة أن النسق الجامعي البيروقراطي، بتعقيداته وطول مساره، يُولد "مناطق لايقين" و"قيودًا" تُؤثر على "استراتيجيات الفاعلين" (الطلبة). في مواجهة هذه القيود، يُطوّر الفاعلون استراتيجيات مُختلفة، تتراوح بين التكيف مع النظام، أو النفور منه واللجوء إلى بدائل مثل منحة البطالة. تُعد منحة البطالة، في هذا السياق، بمثابة "مورد استراتيجي" يُقدم نوعًا من "الحماية البيروقراطية" ويُساهم في "امتصاص اللايقين"، لكنها لا تُعالج بالضرورة التحديات الأعمق المتعلقة بقيمة الشهادة الجامعية وملاءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل.

3- الحكم على فرضية الدراسة:

تُقدم هذه الدراسة تحليلًا معمقًا للعلاقة المعقدة بين نظام التعليم العالي في الجزائر، وسياسات الحماية الاجتماعية، ممثلة في منحة البطالة، وتصورات واستراتيجيات الطلبة. انطلاقًا من المناقشة السابقة واعتمادًا على مفاهيم ميشال كروزيه، يمكننا صياغة موقف نظري متكامل يُقدم حكمًا مبررًا بخصوص فرضية البحث، والتي تُشير إلى أن "تعقيد النظام الجامعي وطول المسار الدراسي، بالتوازي مع وجود بدائل مثل منحة البطالة، يُؤثر سلبًا على دافعية الطلبة للاستمرار في التعليم العالي ويُساهم في نفورهم منه".

نؤكد أن الفرضية المطروحة صحيحة إلى حد كبير، ولكن بتعديل يُراعي التعقيد الديناميكي لتفاعلات الفاعلين داخل النسق البيروقراطي. إن العلاقة ليست خطية أو أحادية الاتجاه، بل هي نتاج تفاعلات استراتيجية بين الفاعلين الطلبة، والنسق البيروقراطي، الجامعة والدولة.

من منظور كروزيه، تُعد الجامعة "نسقًا للعمل المُتعاون" يتسم بالبيروقراطية، حيث تُحدد القواعد والإجراءات إطار عمل الفاعلين[1]. في هذا النسق، يُواجه الفاعلون "مناطق لايقين" (zones d'incertitude) تُمكنهم من ممارسة هامش من الحرية وتطوير "استراتيجيات"[2]. تُظهر النتائج أن طول المسار الدراسي، وكثافة التقييمات، وتعقيد إجراءات المواظبة والانتقال، تُشكل "قيودًا بيروقراطية" تُقلص من "مناطق اللايقين" التي يُمكن للطلبة استغلالها لصالحهم. هذا التقييد يُولد ضغطًا نفسيًا وعبئًا أكاديميًا، مما يُفقد الفاعل إحساسه بالسيطرة على مساره.

في مواجهة هذا الضغط، يُطوّر الطلبة استراتيجيات تكيفية. هذه الاستراتيجيات ليست بالضرورة مُوحدة، بل تُظهر تباينًا كبيرًا بناءً على عوامل مثل الجنس، والتخصص، والدعم الاجتماعي. بالنسبة للعديد من الطلبة، تُصبح منحة البطالة "موردًا استراتيجيًا" يُقدمه النسق، الدولة، لـ"امتصاص اللايقين" الاقتصادي[3]. ففي ظل نقص فرص العمل في سوق العمل غير الموائم مع مخرجات التعليم، تُصبح هذه المنحة بمثابة "طوق نجاة مؤقت" (م6، م5)، يُوفر دخلاً، و"حماية بيروقراطية" (م7، م10).

ومع ذلك، فإن هذا "الاستقرار المؤقت" يأتي على حساب "القيمة الرمزية" للشهادة الجامعية. ففي النسق المجتمعي الجزائري، لا تزال الكرامة والمكانة الاجتماعية مُرتبطة بشكل كبير بالعمل المنتج والاستقلالية الاقتصادية. لذا، فإن الحصول على منحة البطالة، رغم فائدتها المادية، قد يُثير شعورًا بـ"تضاؤل" القيمة الذاتية و"نظرة سلبية" من الآخرين (م5، م6). هذا يُشير إلى أن "النسق" الدولة والمجتمع يُقدم حلاً جزئيًا يُعالج جانبًا من المشكلة، الفقر والبطالة، لكنه يُعقد جانبًا آخر يتعلق بـ"الهوية الاجتماعية" للفاعل و"كرامته".

وعليه فإن الفرضية التي تُشير إلى أن تعقيد النظام الجامعي وطول المسار الدراسي، بالتوازي مع وجود بدائل مثل منحة البطالة، يُؤثر سلبًا على دافعية الطلبة ويُساهم في نفورهم، صحيحة ومُبررة بالنتائج المستخلصة من الدراسة ومن النظرية الكروزية، يمكننا تبرير هذا الحكم من خلال ما يلي:

1 - Michel Crozier, Ibid, p. 452.
2 - Michel Crozier, Ibid, p. 170.
3 - Dominique Martin, Ibid., p.96.

3-1- الضغط البيروقراطي وتقلص هامش الحرية: يُمارس النسق الجامعي، ببيروقراطيته المتمثلة في طول المسار الدراسي، وكثافة التقييمات، وتعقيد إجراءات المواظبة والانتقال، ضغطًا كبيرًا على الفاعلين (الطلبة). هذا الضغط يُقلص من "مناطق اللايقين" التي يُمكن للفاعل استغلالها، وبالتالي يُحد من هامش حريته في بناء مساره الأكاديمي بشكل مُرضٍ. فالتقييمات المستمرة والكم الهائل من المقاييس (م4) يُولد "ضغطًا نفسيًا" و"تشتتًا للتركيز"، مما يُقلل من دافعية الطالب للاستثمار في الدراسة.

3-2- منحة البطالة كاستراتيجية للهروب: في مواجهة هذا الضغط البيروقراطي، تُصبح منحة البطالة "موردًا استراتيجيًا" جذابًا. لا تُقدم المنحة مجرد دعم مادي، بل تُقدم "حماية بيروقراطية" من اللايقين الاقتصادي، مما يجعلها "بديلاً أقل تعقيدًا" (م5) و"طوق نجاة" (م6) من صعوبات النظام الجامعي. هذا التوجه نحو المنحة يُمكن تفسيره بـ"استراتيجية للهروب" من النسق المُرهق، خاصة في ظل ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجيات سوق العمل.

3-3- تضاؤل القيمة الرمزية للشهادة: يُؤدي وجود منحة البطالة، وما يتبعها من تصورات مجتمعية، إلى "تضاؤل" القيمة الرمزية للشهادة الجامعية. فعندما يُصبح الحصول على المال، من خلال منحة البطالة، أسهل من الحصول على وظيفة تُطابق الشهادة، تتغير "استراتيجيات الفاعلين" من الاستثمار في "رأس المال الثقافي"، إلى البحث عن الاستقرار المادي الفوري. هذا الصراع بين القيمة المادية والقيمة الرمزية يُقلل من دافعية الطالب لمواصلة مسار أكاديمي طويل ومعقد إذا كان يُدرك أن قيمته الرمزية في سوق العمل ستكون محدودة.

3-4- التأثيرات المتباينة: على الرغم من أن التأثير العام سلبي، إلا أن النتائج تُظهر تباينًا حسب الجنس والتخصص والدعم الاجتماعي. فالدعم العائلي قد يُخفف من الميل نحو البدائل، بينما قد تُفضل الإناث التكيف الأكاديمي أكثر من الذكور الذين يُركزون على فرص العمل المباشرة. هذا يُشير إلى أن "استراتيجيات الفاعلين" ليست مُتجانسة، بل تتأثر بعوامل متعددة داخل النسق وخارجه.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن النظام الجامعي، في ظل ظروفه الراهنة، قد يُصبح بحد ذاته عاملًا مُساهمًا في نفور الطلبة، حيث تُصبح منحة البطالة ليست فقط حلاً لمشكلة البطالة، بل أيضًا ملاذًا من تعقيدات وقيود النسق الأكاديمي.

4- الاقتراحات والتوصيات:

انطلاقًا من النتائج المتوصل إليها والمناقشة النظرية، يمكننا أن نقدم مجموعة من الاقتراحات العملية التي تستهدف معالجة الإشكاليات المُتعلقة بتأثير النظام الجامعي ومنحة البطالة على سلوكيات الطلبة، بالإضافة إلى توصيات لتطوير البحث المستقبلي في هذا الحقل:

4-1- اقتراحات لمعالجة المشكل المطروح:

4-1-1- إعادة هيكلة المناهج وتكييفها مع سوق العمل:

أ- تطوير مناهج أكثر مرونة وعملية: يجب على الجامعات إعادة النظر في المناهج الدراسية، خاصة في التخصصات التي تُعاني من ضعف فرص العمل، كالعلوم الاجتماعية والآداب واللغات، لجعلها أكثر عملية وتُركز على المهارات التي يطلبها سوق العمل.

ب - تعزيز التكوين التطبيقي: دمج برامج تكوينية تطبيقية مُتخصصة ضمن المسار الأكاديمي، أو بالشراكة مع مؤسسات القطاع الاقتصادي، لتعزيز قابلية التوظيف للخريجين، وتقليل الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق.

ج - إدخال وحدات تعليمية حول ريادة الأعمال: لتشجيع الطلبة، خاصة في تخصصات الآداب واللغات، على استغلال مهاراتهم في إنشاء مشاريعهم الخاصة، مثل المدارس الخاصة باللغات، وتحويل المنحة إلى رأس مال أولي لمشاريع مُبتكرة.

4-1-2- تحسين البيئة الجامعية والإجراءات البيروقراطية:

أ - تبسيط إجراءات المواظبة والانتقال: إعادة تقييم وتيسير القواعد والإجراءات المتعلقة بالمواظبة والانتقال بين المستويات الدراسية، لجعلها أكثر وضوحًا وشفافية للطلبة، وتقليل "مناطق اللايقين" التي تُسبب الضغط النفسي.

ب ـ تعزيز المرافقة البيداغوجية: يجب أن تُصبح المرافقة البيداغوجية نظامًا فعالًا ومُتاحًا لجميع الطلبة، يُقدم الدعم الأكاديمي والنفسي اللازم، ويُساهم في حل مشكلاتهم الأكاديمية والشخصية، مما يُقلل من شعورهم بالعبء والنفور.

4-1-3- إعادة النظر في سياسة منحة البطالة:

أ ـ ربط المنحة ببرامج التدريب الميداني: بدلاً من كونها دعمًا ماليًا خالصًا، يُمكن ربط منحة البطالة ببرامج تكوينية إلزامية أو تدريب عملي يُعزز من مهارات المستفيدين ويُؤهلهم لسوق العمل، مما يُحولها من "طوق نجاة" مؤقت إلى أداة لـ"التأهيل الوظيفي".

ب ـ تعزيز القيمة الرمزية للعمل المنتج: تُركز الحملات الإعلامية والتوعوية على تعزيز قيمة العمل المنتج والمساهمة في التنمية، وتقليل التصور السلبي المرتبط بالحصول على الدعم دون عمل.

2- اقتراحات لتطوير البحث في هذا الحقل:

2-1- دراسات طولية:

تتبع عينة من الطلبة المستفيدين من منحة البطالة على مدى سنوات لمراقبة مساراتهم المهنية، مدى اندماجهم في سوق العمل، وتأثير المنحة على دافعيتهم على المدى الطويل، لتجاوز التحليلات الوصفية والوصول إلى فهم أعمق للظاهرة.

2-2- دراسات مقارنة بين دول مختلفة:

إجراء دراسات مقارنة بين الجزائر ودول أخرى تُقدم سياسات حماية اجتماعية مُماثلة، لفهم الفروقات في تصورات الطلبة، وتأثير السياقات الثقافية والاقتصادية على فعالية هذه السياسات.

2-3- البحث النوعي المُعمق:

استخدام منهجيات بحث نوعية مُعمقة، مثل المقابلات السردية ودراسات الحالة، لفهم التجارب الشخصية للطلبة، واستراتيجياتهم المعقدة في التعامل مع التحديات الأكاديمية والمهنية، وكيفية بناء تصوراتهم عن الكرامة والمكانة الاجتماعية.

2-4- توسيع الإطار النظري:

دمج أُطر نظرية أخرى إلى جانب كروزيه، مثل نظرية رأس المال البشري، أو نظرية الاختيار العقلاني، لفهم أوسع للعوامل التي تُؤثر على قرارات الطلبة واستراتيجياتهم الأكاديمية والمهنية.

2-5- دراسة تأثير الدعم الأسري والاجتماعي:

إجراء دراسات مُركزة على دور الدعم الأسري والاجتماعي في مواجهة صعوبات المسار الدراسي، وكيف يُؤثر هذا الدعم على قرار الطلبة بالاستمرار في التعليم أو التفكير في بدائل أخرى.

هذه الاقتراحات تهدف إلى بناء فهم أكثر شمولية للمشكلة، وتُسهم في صياغة سياسات تعليمية واجتماعية أكثر فعالية واستدامة.

- خاتمة الفصل الرابع:

تُشكل هذه الدراسة محاولة جادة لفهم الأبعاد السوسيولوجية لتأثير منحة البطالة والنظام الجامعي على تصورات الطلبة الجامعيين في الجزائر، وذلك من خلال عدسة نظرية ميشال كروزيه حول الفاعل، النسق، والاستراتيجية. لقد كشفت النتائج أن النظام الجامعي، ببيروقراطيته وتعقيداته، يُولد "قيودًا" و"مناطق لايقين" تُؤثر على دافعية الطلبة واستراتيجياتهم. في مواجهة هذا الواقع، تُصبح منحة البطالة، رغم كونها سياسة حماية اجتماعية ضرورية، "موردًا استراتيجيًا" مُغريًا يُقدمه النسق (الدولة) لـ"امتصاص اللايقين" الاقتصادي، لكنها في الوقت ذاته تُثير تساؤلات حول القيمة الرمزية للشهادة الجامعية والكرامة المرتبطة بالعمل المنتج.

لقد أكدت الدراسة أن الفرضية المطروحة صحيحة؛ فتعقيد المسار الدراسي، وطوله، وكثرة التقييمات، بالإضافة إلى وجود بديل مادي مُتاح، يُساهم في نفور بعض الطلبة من استكمال مسارهم الأكاديمي. هذا النفور لا يُشير بالضرورة إلى ضعف في قدرات الطلبة، بل يُعكس "استراتيجيات" التي يطورها الفاعلون للتكيف مع بيئة جامعية غير مُلائمة وسوق عمل غير مُستقر. التباينات بين الجنسين والتخصصات في إدراك هذه التحديات تُؤكد على أن "استراتيجيات الفاعلين" تتشكل ضمن سياقات اجتماعية وثقافية مُحددة، وأن لكل فاعل "هامش حرية" يُمكنه من اتخاذ قراراته بناءً على إدراكه للقيود والفرص.

إن هذا التحليل يُقدم دعوة صريحة لإعادة التفكير في العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر. لا يكفي توفير الدعم المادي كـ"حل" لمشكلة البطالة، بل يجب أن يُرافق ذلك إصلاحات هيكلية في النظام الجامعي لجعله أكثر مرونة، وعملية، وملاءمة لاحتياجات سوق العمل. يجب أن تُركز السياسات التعليمية على بناء "رأس مال بشري" قادر على التكيف والإبداع، لا مجرد اجتياز الامتحانات. إن تعزيز المرافقة البيداغوجية، وتبسيط الإجراءات، وتكييف المناهج، ستُسهم في إعادة الثقة في المسار الأكاديمي كسبيل لتحقيق المكانة الاجتماعية والكرامة الحقيقية.

أخيرًا، تُشدد هذه الدراسة على أهمية البحث السوسيولوجي المُستمر في هذا المجال، من خلال دراسات طولية ومقارنة ونوعية مُعمقة. هذا سيُمكننا من بناء فهم أشمل للديناميكيات الاجتماعية المعقدة التي تُشكل مستقبل الشباب الجزائري، ويُساعد صُنّاع القرار على صياغة سياسات أكثر فعالية تُعزز من دور التعليم العالي كمحرك للتنمية المستدامة، لا مجرد محطة عابرة في رحلة البحث عن الاستقرار. إن معالجة هذه الإشكاليات تُعد استثمارًا في مستقبل الجزائر، وضمانًا لكرامة أجيالها القادمة.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد عملنا في هذه الدراسة، ومن خلال مقاربة سوسيولوجية تحليلية، إلى سبر أغوار ظاهرة جاذبية منحة البطالة في المجتمع الجزائري، وتأثيرها على استراتيجيات الطلبة الجامعيين، مُقدمين بذلك فهمًا أعمق لديناميكيات التكيف الاجتماعي في سياق التحولات الهيكلية لسوق العمل والنظام التعليمي. بالاعتماد على الإطار النظري لميشال كروزيه حول الفاعل، والنسق، والاستراتيجية، كشفت الدراسة عن أن منحة البطالة، بالرغم من أهدافها المعلنة كآلية حماية اجتماعية، قد أحدثت تحولات معقدة في تصورات الأفراد حول المكانة الاجتماعية، الكرامة، وقيمة التعليم والعمل.

أكدت نتائج الدراسة على أن جاذبية منحة البطالة تتجاوز مجرد البعد الاقتصادي المباشر، لتشكل خيارًا استراتيجيًا للعديد من الطلبة في مواجهة القيود الهيكلية التي يفرضها سوق العمل والنظام الجامعي. فقد أظهرت الدراسة تباينات واضحة في إدراك هذه الجاذبية بين الجنسين والتخصصات، حيث يُنظر إليها من قبل الذكور أحيانًا كتهديد للكرامة المرتبطة بالدور الاجتماعي كمعيل ومنتج، بينما قد تُساهم في تعزيز المكانة الاجتماعية للإناث. كما برز تأثير طبيعة التخصص في تحديد استراتيجيات الفاعلين، فبينما تُعد المنحة بديلًا لطلبة العلوم الاجتماعية في ظل ضعف فرص العمل المتناسبة، قد تُشكل دافعًا لريادة الأعمال لطلبة الآداب واللغات. هذا التباين يعكس أن الفاعلين يُطوّرون استراتيجياتهم بناءً على إدراكهم لمجالات اللايقين والقيود الهيكلية التي تفرضها البيئة المحيطة.

علاوة على ذلك، كشفت الدراسة عن الدور الذي تلعبه منحة البطالة في توفير الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، مما يُعزز شعور الأمان والاستقرار لدى المستفيدين. ومع ذلك، أبرزت الأطروحة التناقض بين القيمة المادية للمنحة والقيمة الرمزية للشهادة الجامعية، حيث تُساهم المنحة في تضاؤل قيمة الشهادة في الخطاب المجتمعي السائد، مما يُؤثر على استراتيجيات الطلبة ويجعلهم يُفاضلون بين

الاستمرار في الدراسة والاستثمار في "رأس المال الثقافي" أو البحث عن دخل فوري من المنحة.

لقد أكدت الدراسة أيضًا على أن النظام الدراسي الجامعي، وتحديدًا نظام (LMD)، بعبء مساره الدراسي الطويل وكثرة تقييماته وتعقيدات إجراءات المواظبة والانتقال، يُشكل مصدرًا للنفور الدراسي. هذا التعقيد المؤسساتي، بالإضافة إلى ضعف المرافقة البيداغوجية ونقص المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، يدفع الطلبة نحو تبني استراتيجيات تتجه نحو التوقف عن الاستثمار في المسارات الأكاديمية، والجنوح إلى حالة "بطالة اصطناعية" تضمن لهم إمكانية الحصول على منحة البطالة. إن هذا النفور لا يُشير بالضرورة إلى ضعف في قدرات الطلبة، بل يُعكس "استراتيجيات" يطورها الفاعلون للتكيف مع بيئة جامعية غير مُلائمة وسوق عمل غير مُستقر. التباينات بين الجنسين والتخصصات في إدراك هذه التحديات تُؤكد على أن "استراتيجيات الفاعلين" تتشكل ضمن سياقات اجتماعية وثقافية مُحددة، وأن لكل فاعل "هامش حرية" يُمكنه من اتخاذ قراراته بناءً على إدراكه للقيود والفرص.

بناءً على ما تقدم، تُقدم هذه الدراسة مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى معالجة الإشكاليات المُثارة:

إعادة تقييم شاملة للنظام الجامعي: يجب أن تُركز الإصلاحات على جعل التعليم العالي أكثر مرونة، وعملية، وملاءمة لاحتياجات سوق العمل المتغيرة. يتطلب ذلك مراجعة عميقة للمناهج الدراسية، وتكثيف ساعات التكوين العملي والتطبيقي، وتعزيز البرامج التي تُنمّي المهارات الناعمة وروح المبادرة والابتكار.

تعزيز المرافقة البيداغوجية والإرشاد والتوجيه: من الضروري توفير دعم أكاديمي ونفسي فعال للطلبة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوضيح معايير التقييم والانتقال، بما يُقلل من الضغوط النفسية والأكاديمية ويُعزز ثقتهم في المسار التعليمي.

تكامل سياسات التشغيل والحماية الاجتماعية :يجب أن تُصمم منحة البطالة وسياسات التشغيل الأخرى بطريقة تُعزز من حافز البحث عن عمل، ولا تُشجع على النفور من التعليم أو الاستقرار في حالة البطالة. يمكن تحقيق ذلك من خلال ربط المنحة ببرامج تدريب وتأهيل مهني إلزامي، وتوفير فرص عمل مؤقتة، وتشجيع ريادة الأعمال.

إعادة بناء قيمة الشهادة الجامعية: يجب أن تُعالج السياسات العامة التصورات المجتمعية السلبية حول قيمة الشهادة الجامعية من خلال توفير فرص عمل حقيقية تتناسب مع المؤهلات العلمية، وتشجيع الاستثمار في القطاعات التي تستوعب خريجي الجامعات.

أخيرًا، تُشدد هذه الدراسة على أهمية البحث السوسيولوجي المُستمر في هذا المجال، من خلال دراسات طولية ومقارنة ونوعية مُعمقة، تُمكن من بناء فهم أشمل للديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية التي تُشكل جاذبية منحة البطالة. هذا سيُمكننا من تطوير سياسات أكثر فعالية وشمولية تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز رأس المال البشري، والمساهمة في بناء مجتمع منتج ومستقر.

المراجع

المراجع:

1. ـ إبراهيم سعاد، **السياسة العامة للتخفيف من حدة الفقر في الجزائر**: منحة البطالة أنموذجا، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد: 15، العدد: 02، السنة 2023.
2. ـ أحمد رماضنية؛ محمد بوفاتح؛ إلياس نجام، **أسباب نفور التلاميذ من الشعب قليلة الانتشار بالتعليم الثانوي**. ولاية الأغواط أنموذجا، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد: 7، العدد: 1، مارس 2020.
3. أمينة بن سالم، **البطالة لدى خريجي الجامعة** ، دراسة ميدانية على عينة خريجي الجامعة بولاية تيزي وزو، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع عمل وتنظيم، العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، سنة 2024/2023
4. ـ البنك الدولي، 2022
5. ـ العربي زغايش؛ توفيق رتاب، **القيم الاجتماعية وآثارها على تشكيل الثقافة المهنية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة ابن خلدون تيارت ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، سنة 2021-2022.
6. ـ المرسوم الرئاسي رقم 16/21 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021 **المتضمن قانون المالية، والمرسوم التنفيذي** 22-70 المؤرخ في 10 فبراير 2022.
7. ـ المعهد الوطني للإحصاء، 2022.
8. ـ بلعبيد محمد؛ بلقاسم مخطارية، **ثقافة المؤسسة الجزائرية من منظور التحليل الإستراتيجي لميشال كروزي**. دراسة ميدانية لمؤسسة سونلغاز ـ تيارت ـ،مذكرة لنيل درجة الماستر في علم الاجتماع التنمية وتسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة ابن خلدون، ـتيارت ـ، السنة 2015/2014.
9. ـ بن سعدة كريمة، **واقع الضمان الاجتماعي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد: 04، جوان 2015.

10. ـ بن عيسى الأزهاري، قراءة تحليلية لمبيان ريتشارد سكوت **حول نظرية التنظيم**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط، المجلد: 07، العدد: 30، ماي 2018.

11. ـ بن عيسى محمد المهدي، **ثقافة المؤسسة**، دراسة ميدانية للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر، حالة مؤسسة بايب غاز غرداية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، السنة، 2005/2004.

12. ـ بورنان إبراهيم؛ بورنان مصطفى، **الآليات الحديثة المتبعة من طرف الحكومة للقضاء على البطالة في الجزائر في ظل العولمة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، المجلد1، العدد 06.

13. ـ بوشالغم مروة، **واقع خريجي الجامعة الجزائرية في سوق العمل** ـ دراسة ميدانية لخريجي جامعة قالمة ـ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص: تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، كليـــــة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قالمة، 108 ماي 1945، 2022-2023.

14. ـ جون بيير دوران؛ وروبرت ويل، **علم الاجتماع المعاصر**، ترجمة طواهري ميلود، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، لبنان، سنة 2019.

15. ـ حبيبة روبيبي، **امتداد البطالة إلى ذوي الشهادات العليا (ماجستير، دكتوراه) في المجتمع الجزائري**، فعاليات الملتقى الوطني حول: تشخيص واقع الطالب الجامعي، جامعة الجزائر 02، العدد: 06، سنة 2016.

16. ـ حسن عبد الحميد أحمد رشوان، **أزمات الشباب والبطالة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2015، ص.ص. 227-228.

17. ـ حسين مشطر، **التحصيل المعرفي ونظام الامتحانات في الجامعة الجزائرية**، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، المجلد: 5، العدد الأول: (1)، سنة 2020.

18. ـ حمزة شراك؛ خضرة براك، **واقع مشكلات العمل المعرفي لطالب الجامعي في الجزائر وفق نظام ل.م.د**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، سنة 2020.

19. ـ خالد محمد الزواوي، **البطالة في الوطن العربي**، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2004.

20. ـ دردیش أحمد، **واقع نظام "ل.م.د" في الجامعة الجزائرية**، دراسة وصفية تحليلية، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد: 2، العدد: 4، (جوان 2014).

21. ـ رميسة شطي؛ سميحة العلمي، **واقع المرافقة البيداغوجية لطلبة السنة الأولى جذع مشترك**، دراسة ميدانية على عينة من طلبة السنة الأولى علوم إنسانية واجتماعية بولاية الوادي، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التربية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم النفس والتربية، جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي -، 2022/2023.

22. ـ زنقوفي عبير، **تأثيرات استخدامات الأنترنت على القيم الاجتماعية لدى الشباب**، دراسة ميدانية على عينة من عمال مركز التكوين المهني والتمهين، أحمد بلمارس، بولاية قالمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع الاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، سنة 2019-2020، ص.ص32-33.

23. ـ زواتيني عبد العزيز؛ صالي اسماعيل، **ممارسة السلطة وضبط الاختلال الوظيفي بمنظمات العمل، قراءة في النموذج البيروقراطي لماكس فيبر والتحليل الإستراتيجي لميشال كروزيه**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد: 19، العدد: 1، جوان 2023.

24. سميرة منصوري؛ حكيمة وشنان؛ حنان بوطورة، **أساليب التقويم في الجامعة الجزائرية في ظل ل.م.د**، مجلة مقاربات، مجلد 06، العدد 03، سنة 2020، ص.ص 63-64.

25. ـ سيرين مومني؛ هاجر رضواني؛ وآخرون، **منحة البطالة وأثرها على سوق الشغل في الجزائر**، دراسة حالة ولاية الوادي، 2021-2023،

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، سنة 2022-2023.

26. ـ صحراوي حمامة؛ بن رمضان سامية، **الفعل الاستراتيجي لميشال كروزيه**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 10، العدد 01، سنة 2022.

27. ـ طارق عبد الرؤوف عامر، **أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2015.

28. ـ طاهري لخصر بن العيد، **ظاهرة البطالة في الجزائر وأثارها الاجتماعية على المجتمع**، جامعة زيان عاشور، علم الاجتماع الاتصال والعلاقات العامة (المشكلات الاجتماعية)، مجلة الحوار الفكري، المجلد : 16، العدد 01، السنة: 2023.

29. ـ عبد الرحمن عداد؛ الحاج عبو شرفاوي، **أثر التمثيل البيداغوجي الطلابي في الجامعة الجزائرية**، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 8، العدد: 1، 2022، ص.ص337-238.

30. ـ عبد الغني عماد، **منهجية البحث في علم الاجتماع، الإشكاليات، التقنيات، المقاربات**، دار الطليعة، .بيروت، ط1، 2007.

31. ـ عبد القادر خربش، **التحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزيه، النظرية والمفاهيم**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 16، جوان 2007.

32. ـ عبد الوهاب بلعباس، **السلوك التنظيمي وعلاقات السلطة والقوة (المفهوم والأبعاد)، مقاربة تحليلية في ضوء نظرية التحليل الإستراتيجي لميشال كروزيه**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 06، ديسمبر 2016.

33. ـ عمار بهاليل نجاح، **البطالة لدى خريجي الجامعة: أسبابها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية**، دراسة ميدانية بولاية قالمة، رسالة لنيل ماستر علم

الاجتماع عمل وتنظيم، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم علم الاجتماع، السنة 2018/2017.

34. ـ فضيلة عاقلي، **الإطار القانوني لنظام التأمينات الاجتماعية في الجزائر، الضمان الاجتماعي**، مجلة الدراسات والأبحاث الاقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد: 06، العدد: 02، ديسمبر 2019.

35. ـ كوثر زيادة، **واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر**، من خلال المخطط الخماسي 2010-2014.

36. ـ لامية مشوك، **تأثير منحة البطالة على سوق الشغل في الجزائر:** دراسة في التداعيات الاقتصادية، والاجتماعية، مجلة السياسة العالمية، المجلد8، العدد2، سنة 2014.

37. ـ محمد صالي؛ فضيل عبد الكريم، **النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائري**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد17، ديسمبر 2014.

38. ـ محمودي حسين؛ غجاتي إلهام، **واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر، دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء في وكالة سطيف**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد: 06، العدد: 01، أفريل 2020.

39. ـ مروان لمدبر، **سوسيولوجيا التنظيمات من ماكس فيبر الى ميشيل كروزيه**، مجلة جيل العلوم الانشانية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، مراكش، العدد: 34، 21 أكتوبر 2017.

40. ـ مسعود قريمس؛ محمد عليوة، **سياسة منحة البطالة والاستقرار الاجتماعي والسياسي**، مجلة دراسات في علم الاجتماع المنظمات، مجلد: 11، العدد: 1، السداسي الأول، 2023.

41. ـ مصطفى قاسمية؛ كمال فايدي، **دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر في فترة 2019/2009**، مجلة النماء الاقتصادي والتجارة، المجلد: 06، العدد: 01، جوان 2022.

42. ـ منال بن قصير، **الإقبال على منحة البطالة بين التأكيد الاتكال والمعالجة الظرفية للوضع**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص: تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة يحي فارس بالمدية، سنة 2023/2022.

43. ـ موسى خويلد، **السلطة الرمزية للفاعلين في المجال الاجتماعي وعلاقتها بإنتاج السلطة غير الرسمية في الادارة المحلية**، دراسة ميدانية في بلدية ابن ناصر بن شهرة، الأغواط، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الاتصال في المنظمات، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2012 -2013.

44. ـ مولاي بوعلام؛ محمد سفير، **دراسة كمية تحليلية للعلاقة بين البطالة وبعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة: 1970 - 2014** ، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد: 02، العدد: 03، ديسمبر2017، ص.ص. 55-71 .

45. ـ نادية سعيد عيشور وآخرون، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، مؤسسة حسين راس جبل للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، السداسي الأول، سنة 2017.

46. ـ نسيمة ربيعة جعفري، **الدليل المنهجي للطالب في إعداد البحث العلمي، (المذكرة، الرسالة، الاطروحة)**، كل التخصصات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

47. ـ نوال خروبي؛ علي بودلال، **دور برامج الحماية الاجتماعية في التخفيف من البطالة في الجزائر**، منحة البطالة نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة. المجلد: 6، العدد: 2، سبتمبر 2023.

48. ـ نور الدين دودو نوري؛ كمال محمدي، **التنظيم البيروقراطي عند ماكس فيبر**، مجلة سوسيولوجيا، المجلد: 1، العدد: 3، 14 ديسمبر 2017.

49. ـ ورغي سيد أحمد؛ بن معاشو مهاجي، **أسباب النفور الدراسي لدى الطالب الجامعي في ظل تطبيق نظامLMD في الجامعة الجزائرية**، دراسة

ميدانية على عينة من طلبة جامعة سعيدة، مجلة دراسات نفسية وتربوية، المجلد:11، عدد:1، جوان 2018.

50. ـ يطو رزيقة، **الاستثمار في التعليم ودوره في تكوين رأس المال البشري بالجزائر، 2004 -2018**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد: 5، العدد: 2، السنة 2020.

51. ـ يوسف بالنور، **النموذج المثالي للبيروقراطية عند ماكس فيبر في ميزان التحليل الاستراتيجي لميشال كروزيه**، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، مجلد:8، العدد:1، جوان 2024.

52. ـ يوسف حماني؛ مصطفى بركة، **البطالة لدى حاملي شهادة الماستر وانعكاساتها على علاقتهم الاجتماعية.**

53. Michel Crozier**, L'acteur et le système** : Les contraintes de l'action collective, Seuil, Paris, 1977.

54. Dominique Martin, « **L'analyse stratégique en perspective, Retour sur la sociologie des organisations de Michel Crozier** », Revue européenne des sciences sociales, 50-2 | 2012, pp. 93-114.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 1: دليل المقابلة المستعمل في الدراسة الميدانية

مقدمة المقابلة:

ـ تقديم الشكر للمبحوث على تخصيص وقته للمشاركة في هذه الدراسة.

ـ التعريف بالباحث: اسم الباحث، الانتماء المؤسسي.

التعريف بموضوع البحث: هذه المقابلة جزء من دراسة بحثية جامعية تهدف إلى فهم كيف يفكر طلبة الجامعة والخريجون الجدد بشأن مستقبلهم الدراسي والمهني، خاصة في ظل توفر منحة البطالة الحالية، وكيف تؤثر تجربتهم مع النظام الدراسي الجامعي على هذه القرارات.

نؤكد على سرية المعلومات التي سيقدمها المبحوث، وأنها ستُستخدم فقط لأغراض البحث العلمي، وبشكل إجمالي، ولن يتم الكشف عن هوية المبحوث تحت أي ظرف.

كما نؤكد على أن المشاركة طوعية بالكامل، وللمبحوث الحق في عدم الإجابة على أي سؤال، أو إنهاء المقابلة في أي وقت دون أي تأثير.

كما نطلب الإذن بتسجيل المقابلة لضمان الدقة في تدوين الإجابات، مع التأكيد مرة أخرى على أن التسجيل سيتم التعامل معه بسرية تامة، وسيتم مسحه بعد تفريغه وتحليل البيانات.

كما نعلمكم أننا على استعداد للإجابة على أية أسئلة، قد تكون لدى المبحوث قبل البدء في المقابلة.

معلومات سوسيومهنية أساسية:

الجنس: (يتم تسجيل جنس المستجوب مباشرة وبشكل مسبق).

التخصص الأكاديمي الحالي:

المستوى الدراسي الحالي: ليسانس، السنة الدراسية:

ـ النفور من مواصلة الدراسة:

ـ الهدف: استكشاف مدى وجود شعور بالنفور تجاه الدراسة لدى المبحوث، وتأثير القيمة الاجتماعية المدركة للدراسة، وتفضيل الدخل المادي على هذا الشعور واستراتيجياته.

ـ مقدمة للبعد: لنبدأ بالحديث عن تجربتك مع الدراسة الجامعية بشكل عام، وكيف تنظر إلى أهمية التعليم في حياتك ومستقبلك.

1-2ـ القيمة الاجتماعية للدراسة:

ـ كيف ترى أهمية الشهادة الجامعية في مجتمعنا اليوم؟ هل ما تزال تحمل نفس القيمة التي كانت عليها في السابق؟

ـ ماذا يعني لك شخصياً أن تكون طالباً جامعياً أو خريجاً جامعياً في سياقك الاجتماعي، عائلتك، وأصدقائك، ومجتمعك؟

ـ هل تشعر بأن نظرة المجتمع أو العائلة للطالب أو الخريج الجامعي قد تغيرت؟ كيف؟

ـ هل تشعر بضغط اجتماعي أو عائلي بخصوص مواصلة الدراسة، ماستر، أو دكتوراه، بخصوص إمكانية الحصول على وظيفة تتناسب مع شهادتك؟

ـ كيف تقارن بين "قيمة الشهادة الجامعية" و"قيمة منحة البطالة" من الناحية الاجتماعية؟ (ليس فقط المادية).

ـ أسئلة استيضاحية محتملة: هل هناك تخصصات معينة لا تزال تحتفظ بقيمة اجتماعية أعلى للعلم والتعليم؟ كيف يؤثر ذلك على تصوراتك؟

2-1ـ تفضيل الدخل المادي على الدراسة:

ـ في حساباتك المستقبلية، ما مدى أهمية الحصول على دخل مادي سريع ومستقر مقارنة بالاستثمار في التعليم على المدى الطويل؟

ـ هل ترى أن منحة البطالة، كدخل مادي متاح حالياً للبعض، تؤثر على مدى رغبتك في مواصلة الدراسة، أو البحث عن عمل يتطلب مؤهلات أعلى؟ كيف؟

ـ هل تعرف طلبة آخرين قد يفضلون الحصول على دخل (مثل المنحة) على مواصلة الدراسة؟ ما هي الأسباب التي تعتقد أنها تدفعهم لذلك؟

ـ كيف توازن بين "الإغراء الاقتصادي للدخل المادي" كمنحة البطالة، و"قيمة الشهادة كاستثمار رمزي ومستقبلي"؟

ـ هل تشعر بأن الضغوط الاقتصادية، شخصية أو عائلية، تلعب دوراً في مدى تفضيلك للدخل المادي الفوري؟

ـ أسئلة استيضاحية محتملة: هل تختلف هذه الموازنة بين الذكور والإناث في رأيك؟ لماذا؟ هل تختلف بين تخصصك وتخصصات أخرى؟ كيف؟

2ـ جاذبية منحة البطالة اقتصادياً:

ـ الهدف: قياس تصور المبحوث للجاذبية الاقتصادية للمنحة من حيث الاستقرار والحماية، وتأثير ذلك على استراتيجياته الدراسية.

مقدمة للبعد: دعنا نتحدث تحديداً عن منحة البطالة. إذا كنت تستفيد منها أو تعرف عنها، كيف تقيّمها من الناحية الاقتصادية؟

2-1ـ منحة البطالة توفر دخلا قارا:

ـ إذا كنت مستفيداً، أو انطلاقا من تجارب معارفك من الطلبة، كيف تصف شعورك تجاه الدخل الشهري الذي توفره المنحة؟ هل تراه دخلاً "قارا" أو يمكن الاعتماد عليه؟ لماذا؟ إذا حصلت على المنحة، هل تتوقع أن يكون دخلها قارا ومفيدا؟ ولماذا؟).

ـ ما مدى مساهمة هذا الدخل، أو إمكانية الحصول عليه، في تلبية احتياجاتك الأساسية؟

ـ هل تعتقد أن هذا الدخل سيوفر لك نوعاً من "الاستقرار المالي"، في هذه المرحلة من حياتك؟ كيف تصف هذا الاستقرار؟

ـ هل يؤثر شعورك بالاستقرار هذا، سواء كان كبيراً أو صغيراً، على خططك المستقبلية المتعلقة بالدراسة، أو البحث عن عمل يتطلب مؤهلات أعلى؟ كيف ذلك بالتحديد؟

ـ أسئلة استيضاحية محتملة: هل تلاحظ فروقات في كيفية تقييم استقرار المنحة بين زملائك؟ هل يختلف هذا التقييم بين الذكور والإناث أو حسب التخصص؟

2-2ـ منحة البطالة والحماية الاقتصادية:

ـ إلى أي مدى ترى أن منحة البطالة توفر لك أو للمستفيدين منها، نوعاً من "الحماية الاقتصادية"؟

ـ هل تقلل المنحة من مخاوفك المتعلقة بالهشاشة الاقتصادية، وشبح الفقر، أو التبعية المالية للأسرة أو لجهات أخرى؟ كيف ذلك؟

ـ هل الشعور بالأمان النسبي الذي توفره المنحة يجعلك أقل إلحاحاً في الاستثمار في مؤهلات إضافية، مثل مواصلة الدراسة، كشكل من أشكال "الحماية" المستقبلية؟

ـ كيف توازن بين الأمان الاقتصادي الذي توفره المنحة، حسب تصورك، وبين الأمان الاقتصادي الذي قد توفره شهادة أعلى، أو وظيفة مرموقة في المستقبل؟

ـ أسئلة استيضاحية محتملة: هل تختلف درجة هذا الشعور بالحماية أو الخوف من الهشاشة بين الذكور والإناث، أو حسب التخصص؟ كيف يؤثر ذلك على تفكيرهم في المنحة كحماية؟

3ـ جاذبية منحة البطالة اجتماعياً:

ـ الهدف: قياس تصور المبحوث للجاذبية الاجتماعية للمنحة من حيث المكانة، الكرامة، وقيمة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، وتأثير ذلك على استراتيجياته.

مقدمة للبعد: إلى جانب الجوانب الاقتصادية، هل ترى أن لمنحة البطالة جوانب اجتماعية تؤثر على نظرة الناس إليها، أو نظرتك أنت لنفسك كمستفيد محتمل ؟

3-1ـ المنحة وتصورات المكانة الاجتماعية والكرامة:

ـ كيف تعتقد أن حصولك على منحة البطالة يؤثر على نظرة أسرتك أو أقرانك لك؟ هل يغير من مكانتك بينهم؟

ـ هل تشعر أن حصولك على المنحة يحافظ على كرامتك، أو يؤثر عليها بشكل ما في هذه المرحلة من حياتك؟

ـ كيف تقارن بين المكانة الاجتماعية المرتبطة بكونك "طالباً جامعياً"، والمكانة المرتبطة بكونك "شاباً عاطلاً عن العمل يستفيد من منحة"؟

ـ هل يؤثر هذا التصور للمكانة أو الكرامة، سواء كان إيجابياً أو سلبياً، على رغبتك في تغيير وضعك الحالي، من خلال الدراسة أو البحث عن عمل؟

ـ أسئلة استيضاحية محتملة: هل ترى أن هناك فروقات في كيفية تأثير المنحة على المكانة أو الكرامة بين الذكور والإناث؟ أو حسب التخصص؟

2-3ـ المنحة وتصورات قيمة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية:

ـ تعطي منحة البطالة الحق في الاستفادة من الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية. ما مدى أهمية هذا الجانب بالنسبة لك عند التفكير في المنحة؟

ـ هل تفهم الامتيازات التي يوفرها لك التأمين الصحي والضمان الاجتماعي كمستفيد من المنحة، مثل بطاقة الشفاء)؟ ما مدى تقديرك لهذه الامتيازات؟

ـ هل يؤثر توفر هذه الحماية الاجتماعية والصحية من خلال المنحة على تفكيرك في أنواع الوظائف التي قد تبحث عنها في المستقبل؟ هل يقلل من إلحاحك للحصول على وظيفة توفر هذه المزايا؟

ـ كيف تقارن بين الحماية الاجتماعية والصحية التي توفرها المنحة وتلك التي يمكن أن يوفرها لك العمل بعد التخرج أو مواصلة الدراسة لمستويات عليا؟

ـ أسئلة استيضاحية محتملة: هل يختلف وعي أو تقدير هذه المزايا بين الجنسين أو التخصصات؟ كيف يؤثر ذلك على قراراتهم؟

4ـ النظام الدراسي الجامعي والتنفير من الدراسة:

ـ الهدف: قياس تصور المبحوث لخصائص النظام الدراسي، العبء، والتعقيد وتأثيرها كعامل منفر من الدراسة، وكيف يتفاعل ذلك مع جاذبية منحة البطالة.

مقدمة للبعد: الآن، نود أن نتحدث عن تجربتك مع النظام الدراسي في الجامعة، نظامLMD .

4-1ـ طول المسار الدراسي وكثرة التقييمات:

ـ كيف تُقيّم المسار الدراسي في نظام LMD من حيث مدته، وعدد سنوات الدراسة، ليسانس، ماستر، دكتوراه؟ هل تراه مناسباً أم طويلاً بالنسبة للأهداف المهنية؟

ـ ماذا عن كثافة البرنامج الدراسي، وعدد المواد، والتقييمات، والاختبارات؟ هل تشعر أنها تشكل عبئاً أكاديمياً كبيراً أو مصدراً للضغط النفسي؟

ـ هل واجهت صعوبات في استيعاب بعض المواد، أو التكيف مع طرق التقييم المتعددة؟ كيف أثر ذلك على تجربتك؟

ـ كيف تُقيّم مستوى المرافقة البيداغوجية، والدعم الأكاديمي المقدم لك كطالب؟ هل كان كافياً للتخفيف من صعوبات المسار الدراسي؟

ـ هل يؤثر شعورك بالعبء الأكاديمي، أو صعوبة المسار الدراسي على مدى رغبتك في الاستمرار في التعليم العالي، أو يجعلك تفكر في بدائل أخرى؟

ـ هل ترى أن وجود منحة البطالة كبديل يقلل من حافزك لتحمل عبء المسار الدراسي الطويل والمعقد؟

ـ أسئلة استيضاحية محتملة: هل يختلف تصور هذا العبء بين التخصصات؟ هل يختلف تأثيره بين الذكور والإناث؟

4-2ـ تعقد إجراءات المواظبة والانتقال:

ـ ما مدى وضوح وسهولة فهمك للقواعد والإجراءات المتعلقة بالمواظبة على الدروس والانتقال من مستوى دراسي لآخر، مثل نظام الأرصدة، والتعويض، وشروط النجاح؟

ـ هل تجد صعوبة في التعامل مع الإجراءات الإدارية، أو الأكاديمية في جامعتك؟ هل واجهت تجارب محبطة في هذا الجانب؟

ـ هل تعتقد أن تعقيد هذه الإجراءات البيروقراطية يساهم في نفور بعض الطلبة من الجامعة، أو التخلي عن مسارهم الدراسي؟

ـ هل ترى أن منحة البطالة يمكن أن تُشكل "طوق نجاة"، أو بديلاً أقل تعقيداً مقارنة بصعوبة، وإجراءات النظام الجامعي؟

ـ أسئلة استيضاحية محتملة: هل يختلف تأثير هذه التعقيدات الإجرائية على الطلبة حسب الجنس أو التخصص؟ لماذا؟

5ـ الموازنات النهائية والاستراتيجيات:

ـ الهدف: استكشاف عملية صنع القرار النهائية لدى المبحوث وكيفية موازنته بين كل العوامل السابقة.

ـ بشكل عام، كيف تقوم بعملية "الموازنة" بين كل الجوانب التي تحدثنا عنها (قيمة الدراسة، الدخل، الحماية الاقتصادية والاجتماعية للمنحة، صعوبات النظام الدراسي) عند التفكير في مستقبلك الدراسي والمهني؟

ما هو القرار الذي تميل إليه الآن (مواصلة الدراسة، التوقف للحصول على المنحة، البحث عن عمل)؟ وما هي العوامل التي تجعل هذا الخيار هو الأرجح بالنسبة لك؟

هل ترى أن هذه الموازنات والقرارات تختلف بشكل أساسي بين زملائك الذكور والإناث؟ كيف تصف هذه الفروقات؟

هل تعتقد أنها تختلف بشكل كبير بين تخصصك والتخصصات الأخرى؟ ما هي الفروقات الرئيسية التي تلاحظها؟

إذا كان بإمكانك تقديم نصيحة لطالب في بداية مساره الدراسي اليوم، مع وجود منحة البطالة، ماذا ستقول له بناءً على تجربتك وتفكيرك؟

خاتمة المقابلة:

هل لديك أي أسئلة تود طرحها؟

هل هناك أي نقاط أخرى تتعلق بموضوع المقابلة لم نتطرق إليها وترغب في إضافتها؟

شكر المبحوث مجدداً على وقته ومساهمته القيمة في البحث.

التذكير مرة أخيرة بسرية المعلومات.

الملحق الثاني: رخصة التربص للطالبة سماعين حجرية

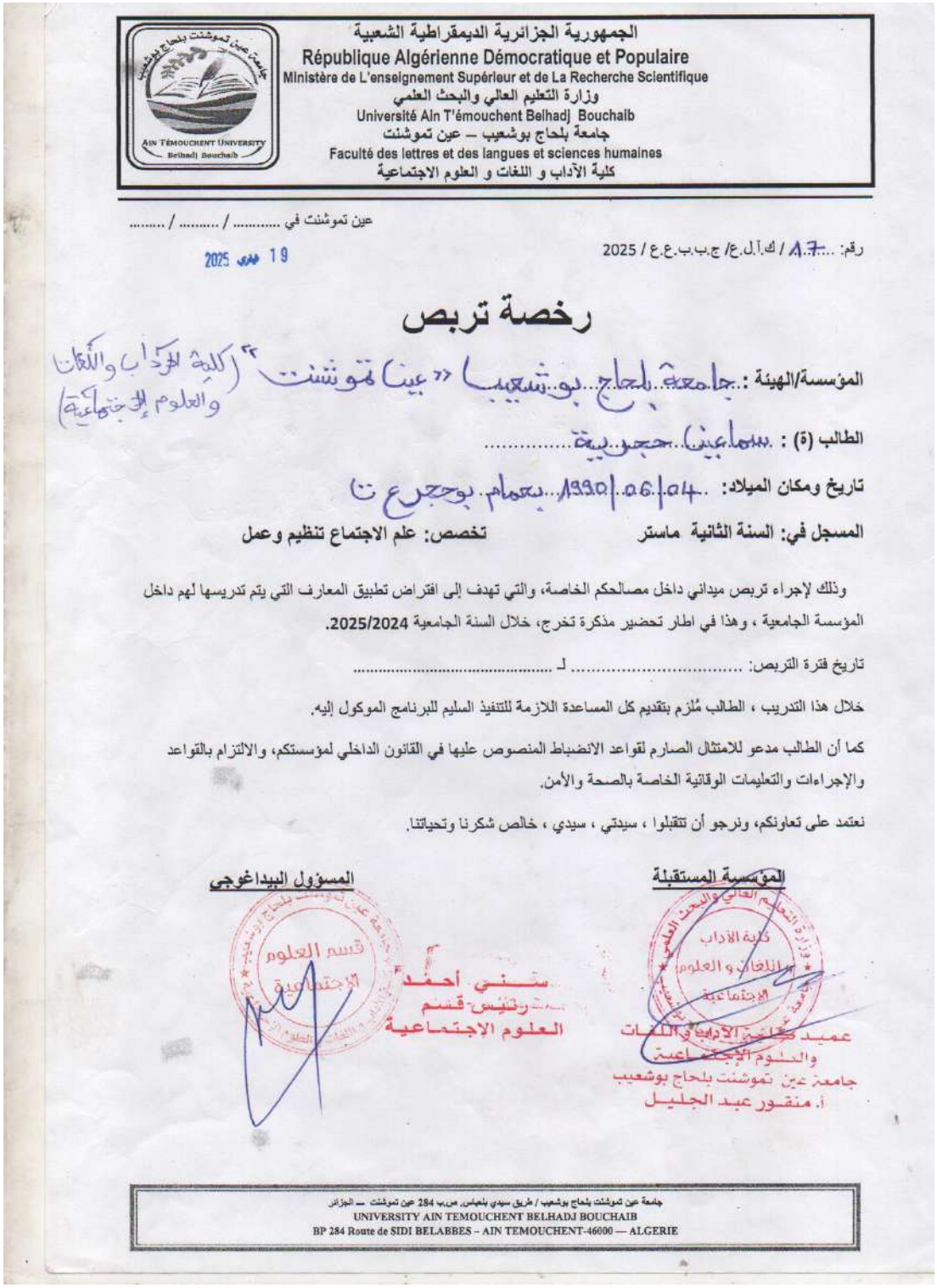

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Université Ain T'émouchent Belhadj Bouchaib
جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت
Faculté des lettres et des langues et sciences humaines
كلية الآداب و اللغات و العلوم الاجتماعية

عين تموشنت في ...../...../.....

رقم: ...17 / ك.آ.ل.ع/ ج.ب.ب.ع.ع / 2025

2025 جوان 19

رخصة تربص

المؤسسة/الهيئة : جامعة بلحاج بوشعيب «عين تموشنت» (كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية)

الطالب (ة) : سماعين حجرية.....

تاريخ ومكان الميلاد: 04.06.1990 بعمام بوجرع ت

المسجل في: السنة الثانية ماستر تخصص: علم الاجتماع تنظيم وعمل

وذلك لإجراء تربص ميداني داخل مصالحكم الخاصة، والتي تهدف إلى افتراض تطبيق المعارف التي يتم تدريسها لهم داخل المؤسسة الجامعية ، وهذا في اطار تحضير مذكرة تخرج، خلال السنة الجامعية **2025/2024.**

تاريخ فترة التربص: ..... لـ .....

خلال هذا التدريب ، الطالب مُلزم بتقديم كل المساعدة اللازمة للتنفيذ السليم للبرنامج الموكول إليه.

كما أن الطالب مدعو للامتثال الصارم لقواعد الانضباط المنصوص عليها في القانون الداخلي لمؤسستكم، والالتزام بالقواعد والإجراءات والتعليمات الوقائية الخاصة بالصحة والأمن.

نعتمد على تعاونكم، ونرجو أن تتقبلوا ، سيدتي ، سيدي ، خالص شكرنا وتحياتنا.

المؤسسة المستقبلة

عميد كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية
جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
أ. منقور عبد الجليل

المسؤول البيداغوجي

رئيس قسم العلوم الاجتماعية
ستني أحمد

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب / طريق سيدي بلعباس، ص.ب 284 عين تموشنت — الجزائر
UNIVERSITY AIN TEMOUCHENT BELHADJ BOUCHAIB
BP 284 Route de SIDI BELABBES – AIN TEMOUCHENT-46000 — ALGERIE

الملحق الثالث: رخصة التربص حرشاية سامية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Université Ain T'émouchent Belhadj Bouchaib
جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت
Faculté des lettres et des langues et sciences humaines
كلية الآداب و اللغات و العلوم الاجتماعية

عين تموشنت في ...../...../.....

رقم: 48 / ك.آ.ل.ع/ ج.ب.ب.ع.ع / 2025

2025 جوان 19

رخصة تربص

المؤسسة/الهيئة :..جامعة بلحاج بوشعيب "عين تموشنت" (كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية)

الطالب (ة) : ..حرشاية سامية.....

تاريخ ومكان الميلاد: 1994/07/26 بعين تموشنت

المسجل في: السنة الثانية ماستر تخصص: علم الاجتماع تنظيم وعمل

وذلك لإجراء تربص ميداني داخل مصالحكم الخاصة، والتي تهدف إلى افتراض تطبيق المعارف التي يتم تدريسها لهم داخل المؤسسة الجامعية ، وهذا في اطار تحضير مذكرة تخرج، خلال السنة الجامعية **2025/2024**.

تاريخ فترة التربص: ..... لـ .....

خلال هذا التدريب ، الطالب مُلزم بتقديم كل المساعدة اللازمة للتنفيذ السليم للبرنامج الموكول إليه.

كما أن الطالب مدعو للامتثال الصارم لقواعد الانضباط المنصوص عليها في القانون الداخلي لمؤسستكم، والالتزام بالقواعد والإجراءات والتعليمات الوقائية الخاصة بالصحة والأمن.

نعتمد على تعاونكم، ونرجو أن تتقبلوا ، سيدتي ، سيدي ، خالص شكرنا وتحياتنا.

المؤسسة المستقبلة

عميد كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية
جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
أ. منقور عبد الجليل

المسؤول البيداغوجي

سني أحمد
رئيس قسم
العلوم الاجتماعية

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب / طريق سيدي بلعباس، ص.ب 284 عين تموشنت – الجزائر
UNIVERSITY AIN TEMOUCHENT BELHADJ BOUCHAIB
BP 284 Route de SIDI BELABBES – AIN TEMOUCHENT-46000 — ALGERIE

الملحق الرابع: بطاقة الاشراف

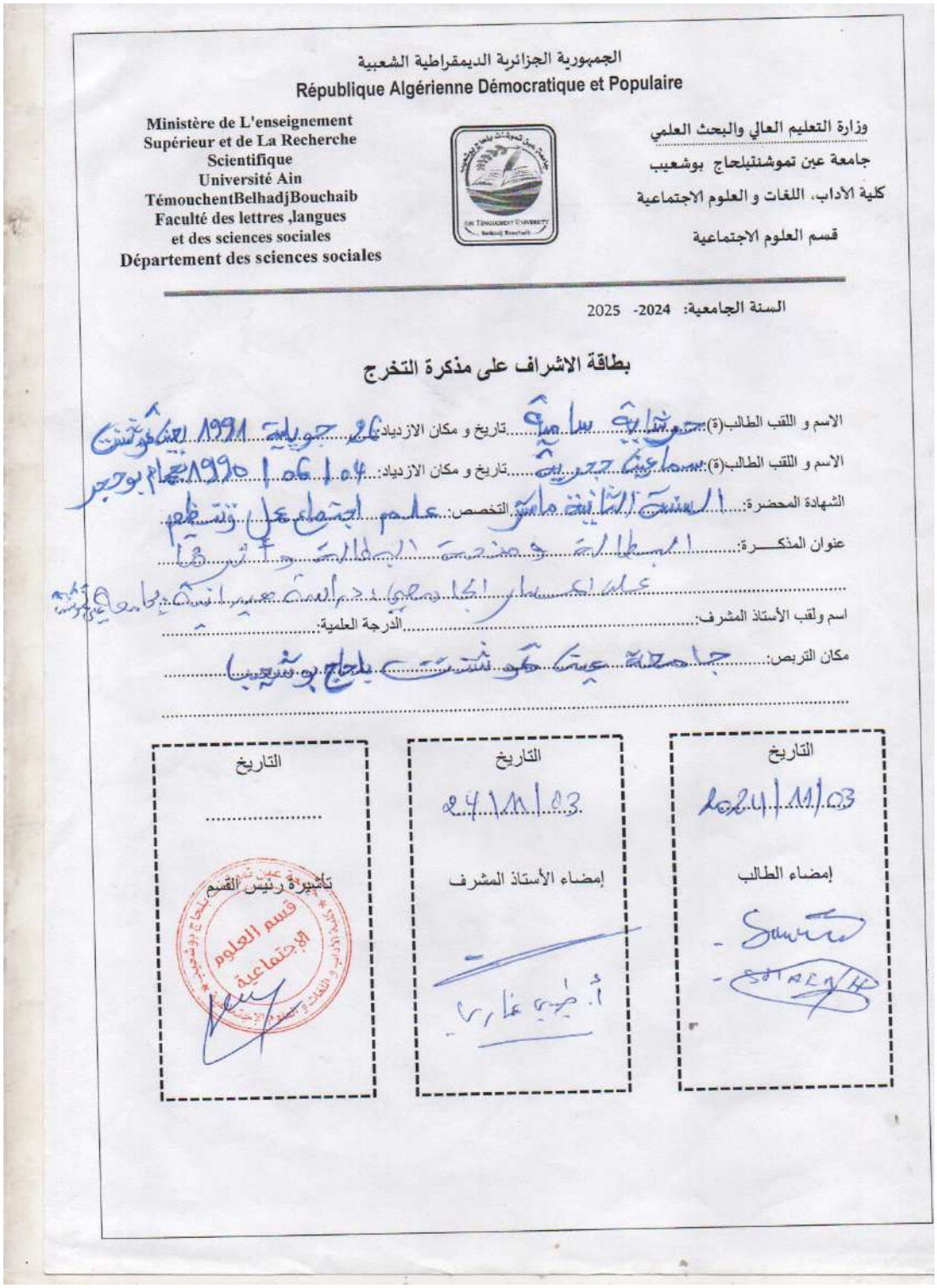

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنتبلحاج بوشعيب
كلية الآداب، اللغات و العلوم الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique
Université Ain TémouchentBelhadjBouchaib
Faculté des lettres ,langues et des sciences sociales
Département des sciences sociales

السنة الجامعية: 2024- 2025

بطاقة الاشراف على مذكرة التخرج

الاسم و اللقب الطالب(ة): حوشاية سامية تاريخ و مكان الازدياد: 26 جويلية 1991 عين تموشنت

الاسم و اللقب الطالب(ة): بسماعين جميلة تاريخ و مكان الازدياد: 04/06/1995 بوجمعة بوجمعة

الشهادة المحضرة: السنة الثانية ماستر التخصص: علم اجتماع تنظيم

عنوان المذكـــرة: المساواة في منحة البطالة وأثرها على تعسر الشباب الجامعي دراسة ميدانية بولاية عين تموشنت

اسم ولقب الأستاذ المشرف: الدرجة العلمية:

مكان التربص: جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

التاريخ	التاريخ	التاريخ
24/11/03	24/11/03	2024/11/03
	إمضاء الأستاذ المشرف	إمضاء الطالب
تأشيرة رئيس القسم		

الملحق الخامس: الهيكل التنظيمي لكلية الآداب واللغات العلوم الاجتماعية والإنسانية

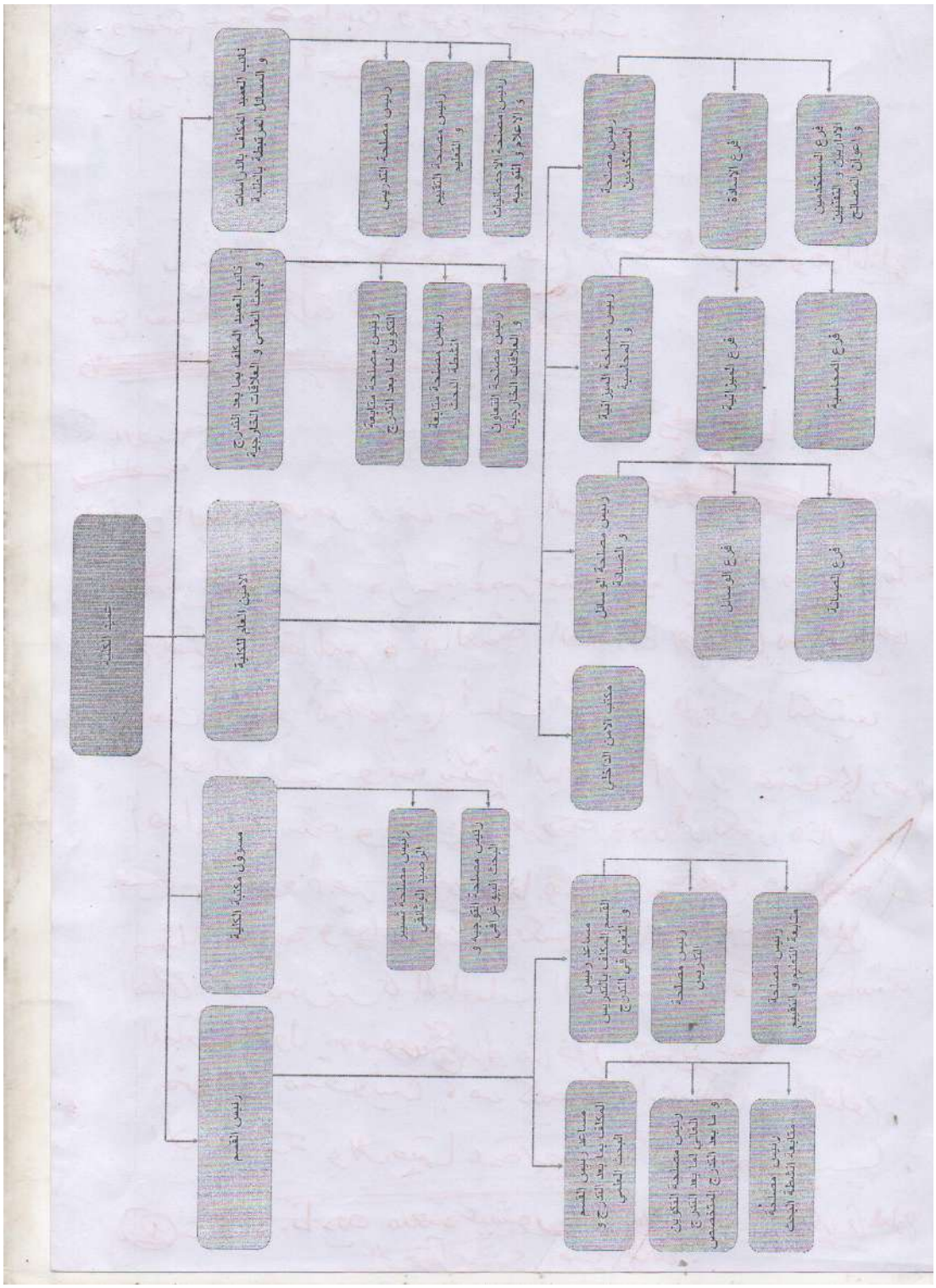

الفهرس:

الفهرس

المحتوى	الصفحة
المقدمة	5
الفصل الأول، البناء المنهجي والنظري للبحث	9
أجرأة المفاهيم	21
إعداد وسيلة القياس	36
منهجية الدراسة	37
مجتمع البحث	41
العينة والمعاينة	42
خاتمة الفصل الأول	43
الفصل الثاني، النفور من مواصلة الدراسة	47
القيمة الاجتماعية للدراسة	47
جاذبية منحة البطالة اقتصاديا	64
خاتمة الفصل الثاني	74
الفصل الثالث، جاذبية منحة البطالة اجتماعيا	78
المنحة وتصورات المكانة الاجتماعية والكرامة	78
النظام الدراسي الجامعي والتنفير من الدراسة	84
خاتمة الفصل الثالث	92
الفصل الرابع، مناقشة النتائج والحكم على الفرضية	95
أهم النتائج المتوصل إليها	96
مناقشة النتائج	98
الحكم على فرضية الدراسة	101
الاقتراحات والتوصيات	104
خاتمة الفصل الرابع	106
الخاتمة	109
المراجع	113
الملاحق	120

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الأبعاد السوسيولوجية لجاذبية "منحة البطالة" في المجتمع الجزائري وتأثيرها على استراتيجيات الطلبة الجامعيين، مع التركيز بشكل خاص على فئة خريجي الجامعات والمقبلين على التخرج. تنبع أهمية البحث من أن البطالة لا تقتصر على كونها مشكلة اقتصادية فحسب، بل تتعداها لتشمل أبعادًا اجتماعية ونفسية عميقة، خاصة وأن منحة البطالة في الجزائر قد أُقرت كآلية للحماية الاجتماعية تهدف إلى توفير الأمان والاستقرار للفئات الهشة. ومع ذلك، تشير هذه الدراسة إلى أن للمنحة تأثيرًا معقدًا على تصورات الطلبة حول المكانة الاجتماعية والكرامة، وقد تؤدي إلى تحولات في دوافعهم نحو مواصلة المسار الدراسي.

تتبنى الدراسة مقاربة سوسيولوجية تستند إلى مفاهيم نظرية ميشال كروزيه المرتبطة بـ "الفاعل"، و"النسق"، و"الاستراتيجية". وتُبرز الدراسة أن الحماية الاجتماعية، ومنها منحة البطالة، تُمثل إحدى الآليات التي تتبناها الدولة الجزائرية لإدماج العاطلين عن العمل، غير أن هذه السياسات، بالرغم من أهدافها المعلنة، تُحدث تحولات في تصورات الأفراد حول قيم العمل، والتعليم، والمكانة الاجتماعية.

وقد كشفت النتائج عن تباين في كيفية إدراك الطلبة لمنحة البطالة وتأثيرها على مكانتهم الاجتماعية وكرامتهم. فجزء من المبحوثين يعكس شعورًا بأن الحصول على المنحة قد يُقلل من قيمتهم في عيون الأسرة والأقران، مما يُشير إلى تناقض بين هدف الدولة في توفير حماية بيروقراطية، وبين كيفية تأثير ذلك على الهوية الفردية والاجتماعية للطلبة. في المقابل، يرى البعض أن المنحة تُحافظ على الاستقرار الاجتماعي وتُحسن من الوضع المادي، مُقدمةً نوعًا من الكرامة الاجتماعية من خلال توفير دخل مادي يُخفف الأعباء المالية، حتى وإن لم يترجم إلى وظيفة مباشرة.

أظهرت المقارنة بين الجنسين تباينات واضحة؛ فالذكور يميلون إلى تفضيل الاستفادة من منحة البطالة على حساب مسارهم الدراسي. أما الإناث، فتُعبر غالبيتهن عن شعور بأن القيمة الرمزية للشهادة لا تزال عالية بالقدر الذي يحفز الطالبات على مواصلة الدراسة ورفض الاستفادة من منحة البطالة.

كما أظهرت المقارنة على أساس التخصصات اختلافات في إدراك الطلبة للمكانة الاجتماعية والكرامة؛ فطلبة العلوم الاجتماعية يرون أن تخصصاتهم ليست ذات أهمية كبيرة في سوق العمل، مما يزيد من احتمالية إقبالهم على المنحة. بينما يُظهر طلبة الآداب واللغات قابلية أكبر لخلق مشاريع "مقاولاتية" أو الاندماج الوظيفي، مما يجعلهم ينظرون إلى المنحة إما كبديل وحيد للبطالة أو كدافع نحو ريادة الأعمال.

علاوة على ذلك، تُشير الدراسة إلى أن منحة البطالة تُسهل الحصول على الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، مما يُعزز شعور المستفيدين بالأمان والاستقرار. ومع ذلك، هناك تصورات مُتباينة حول الكرامة، حيث يرى البعض أن الحصول على المنحة قد يؤثر على نظرة الأسرة والأقارب، ولا يحافظ على كرامة حامل الشهادة الجامعية، مما يُقلل من قيمة الشهادة الجامعية في الخطاب المجتمعي السائد.

أخيرًا، تُسلط الدراسة الضوء على تأثير النظام الدراسي الجامعي (LMD) على النفور من الدراسة. فطول المسار الدراسي وكثرة التقييمات، بالإضافة إلى تعقد إجراءات المواظبة والانتقال، يُشكل عبئًا أكاديميًا ونفسيًا يدفع بعض الطلبة إلى البحث عن بدائل مثل منحة البطالة. هذا النفور لا يُشير بالضرورة إلى ضعف في قدرات الطلبة، بل يُعكس "استراتيجيات" يطورها الفاعلون للتكيف مع بيئة جامعية غير مُلائمة وسوق عمل غير مُستقر.

تُقدم هذه الدراسة دعوة صريحة لإعادة التفكير في العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر. لا يكفي توفير الدعم المادي كـ"حل" لمشكلة البطالة، بل

يجب أن يُرافق ذلك إصلاحات هيكلية في النظام الجامعي لجعله أكثر مرونة وعملية، وملاءمة لاحتياجات سوق العمل. إن تعزيز المرافقة البيداغوجية، وتبسيط الإجراءات، وتكييف المناهج، ستُسهم في إعادة الثقة في المسار الأكاديمي كسبيل لتحقيق المكانة الاجتماعية والكرامة الحقيقية.

الكلمات المفتاحية:

البطالة؛ منحة البطالة؛ الطلبة؛ الجامعة؛ الاستراتيجيات.

Abstract:

This study aims to explore the sociological dimensions of the appeal of the "unemployment allowance" in Algerian society and its impact on the strategies of university students, with a particular focus on graduates and those nearing graduation. The research's importance stems from the fact that unemployment is not merely an economic issue but extends to deep social and psychological dimensions. The unemployment allowance in Algeria was enacted as a social protection mechanism intended to provide security and stability for vulnerable groups. However, this study suggests that the allowance has a complex impact on students' perceptions of social status and dignity, potentially leading to shifts in their motivation to pursue their academic paths.

The study adopts a sociological approach based on Michel Crozier's theoretical concepts related to the "actor," "system," and "strategy." It highlights that social protection, including the unemployment allowance, represents one of the mechanisms adopted by the Algerian state to integrate the unemployed. Nevertheless, despite their declared objectives, these policies induce transformations in individuals' perceptions of the values of work, education, and social status.

The findings revealed variations in how students perceive unemployment allowance and its impact on their social status and dignity. A segment of the respondents expressed a feeling that receiving the allowance might diminish their value in the eyes of family and peers, indicating a contradiction between the state's goal of providing bureaucratic protection and how this affects students' individual and social identity. Conversely, some perceived the allowance as maintaining social stability and improving beneficiaries' financial situations, offering a form of social dignity by providing a financial income that alleviates burdens, even if it does not directly translate into employment.

Gender-based comparison revealed distinct discrepancies; males generally evinced a predisposition towards leveraging the unemployment allowance at the cost of their academic pursuit. Conversely, most female respondents articulated a conviction that the symbolic prestige of a university degree retains significant value, thereby motivating them to persist in their studies and forgo the unemployment allowance.

Comparison based on specializations also revealed differences in students' perceptions of social status and dignity. Social sciences students considered their specializations to be of little importance in the job market, increasing their likelihood of relying on the allowance. Meanwhile, arts and languages students showed a greater propensity to create "entrepreneurial" projects or integrate into employment, leading them to view the allowance either as the sole alternative to unemployment or as a motivator for entrepreneurship.

Furthermore, the study indicates that the unemployment allowance facilitates access to healthcare and social security, enhancing beneficiaries' sense of security and stability. However, there are varying perceptions of dignity, with some believing that receiving the allowance affects the family and peers' view and does not preserve the dignity of a university degree holder, thereby diminishing the symbolic value of the university degree in prevailing societal discourse.

Finally, the study highlights the impact of the university academic system (LMD) on academic disengagement. The lengthy study period, numerous assessments, and complex attendance and transition procedures constitute an academic and psychological burden that pushes some students to seek alternatives like unemployment allowance. This disengagement does not necessarily indicate a weakness in students' abilities but reflects "strategies" developed by actors to adapt to an unsuitable university environment and an unstable job market.

This study presents a clear call for rethinking the relationship between higher education and the labor market in Algeria. Providing financial support alone is not a sufficient "solution" to the unemployment problem; it must be accompanied by structural reforms in the university system to make it more flexible, practical, and responsive to labor market needs. Enhancing pedagogical support, simplifying procedures, and adapting curricula will contribute to restoring confidence in the academic path as a means of achieving true social status and dignity

Keywords:

Unemployment; Unemployment allowance; Students; University; Strategies.